

انتشارات دانشگاه تهران

۲۷۰

منطق التلويحات

تأليف

الشيخ شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردي

حققه و قدم له

الدكتور علي اكبر فيّاض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

۱۳۳۴ - ۱۹۵۵

الدكتور علي اكبر فياض

الاستاذ بجامعة تهران

طبعة جامعة تهران

١٩٥٥ - ١٣٣٤

بها: ۳۰ ریال

بسم الله الرحمن الرحيم ، بك ثقتي يا رجائي

السبحات[1] لجلالك اللهم يا قيوم افض علينامن عظائم بركاتك ويسرلنا العروج الى عروش قد سياتك و اهلنا لاستشراق سنا سراد قـاتك و صلّ على المصطفين من عبادك لرسالاتك و خُصّ[2] محمداً و آله بافضل تحياتك و هيِّئى لنا من امرنا رشداً .

هذه رفاقـى[3] تلويحات على اصول من الحكمة آتية علـى العلوم الثلثة على ترتيبها بالغة فى الايجاز و على الله قصد السبيل .

العلم الاول المنطق[4] و فيه ستة مراصد

المرصد الاول نذكر فيه ايساغوجى و هويشتمل على عشر[5] تلويحات

التلويح الاول فى غرض المنطق

اعلم ان العلم اما تصوّر و هو حصول صورة الشيئى فى العقل و اما تصديق و هـو الحكم على تصوّرات امّـا بنفى او اثبـات ، و لا تصديق الاّ علـى تصورين فصاعدا .

و كل منهما ينقسم الى فطرى و غير فطرى ، فاول الاول كتصور مفهوم الشيئى و الوجود و ثانيه كتصور العقل و الملك ، و قسما التصديق كحكميك[6] بان الكل اعظم من الجزء و ان العالم ممكن الوجود . و غير الفطرى يقتنص بالفكر و نعنى بالفكر هيهنا اجماع الانسان على الانتقال من علمه الحاصل الى علمه[7] المستحصل .

---

١) خ : السبحان ٢) ع :خ م خصص ٣) خ : رفاتى . ولا يوجد فى خ

٤) لا يوجد فى خ « المنطق و » ٥) لا يوجد فى خ « عشر » ٦) خ و م: كحكمك ٧) لا يوجد « علمه » فى خ و ع .

و العادم لكل العلوم و واجده [١] لايتفكر بل من حصل له و استحصل به ، فلابد من معلوم ليوصل الى المجهول لا كما اتفق بل مع ترتيب يتأدى هو [٢] به الى المجهول ، و يتنزل [٣] المعلوم من الفكر منزلة المادة و الترتيب منزلة الصورة ، و صلاح الفكر بصلاحهما و فساده بفسادهما او فساد احدهما . و كل من هذين اعنى المادة والصورة منه تام و ناقص و باطل يشبه التام ، و الفطرة البشرية لا تفى بالتميز بين [٤] هذه الاحوال و الا ما وقع الهرج بين العقلاء الا ان يؤيد ابن [٥] البشر بروح [٦] قدسى يريه الشيئى كما هو [٧] فاحتجنا الى آلة مميزه للخطاء من الصواب ، فالمنطق علم تتعلم فيه اصناف ترتيب الانتقال الموصل و ما تقع فيه ذلك مستقيماً [٨] و مالا يقع فيه . والمجهول يحذو حذو المعلوم فى القسمين . و كل واحد من مجهول القسمين لابدّ له من معلوم مرتب يناسبه، وغير الفطرى لولا نهايته[٩] الى الفطرى لما حصل مستحصل. فالتصورات الموصلة الى مثلها سميت القول الشارح حداً كان اوغيره ، و التصديقات الموصلة الى مثلها حجةً برهاناكان اوغيره . والقول الشارح والحجة طريقا العلوم[١٠]. و قصارى امر المنطقى ان يعرف اجزاء الموصلين و تاليفهما [١١] على الجهة المؤدية الى المطلوب فى كل واحد منهما مبينا [١٢] مراتب الصور و المواد . و لماكان المؤلَّف مُحوجا فى العين و الذهن الى تحقق المفردات وجب [١٣] عليه النظر اولا فى المفردات التى منها التاليف لا من جميع الوجوه بل من حيث صلوحها للتأليف . و الالفاظ الموازية للمعانى اغنى بحثها عن بحث المعانى [١٤] لتحاذيها [١٥] . و قُدّمت اجزاء الموصل

---

١) خ و م : واجدها ٢) هواى المعلوم به اى بذلك الترتيب ، شرح.
٣) خ و م : تتنزل ٤) ع : من ٥) خ و م : من البشر ٦) م : بروح منه قدسى ٧) ش : الاشباء كما هى ٨) ما يقع فيه الترتيب هوالمواد و الانتقال المستقيم ما يؤدى الى المطلوب و غير المستقيم مالا يؤدى اليه ، شرح ٩) م: نهاية
١٠) ش : العلم ١١) ع : تاليفها ١٢) خ م : معينا ١٣) خ م : فوجب
١٤) خ م : اغنى بحثها عن بحث المعانى ١٥) خ : لتحاذيها . وفى الشرح اذا عرف اللفظ الكلى والجزئى عرف ذلك فى المعنى ايضافهذا وامثاله هوالمراد بالتحاذى هيهنا .

الى التصور عليه و قدم هو على اجزاء الحجة المتقدمة عليها لتقدم ما اليه ذلك على ما اليه هذا . و من الضروريات ما يُنبّه عليها دون الحاجة الى معلوم و آلة و كثيرمن هذا العلم كذا ، و يبتنى عليه غيره فلا محوج [١] الى قانون آخر ليتسلسل .

التلويح الثانى فى دلالة اللفظ [٢] على المعنى

دلالة اللفظ اماان يكون على المعنى الذى وضع بازائه وهى دلالة المطابقه، اوعلى جزء المطابَق ويسمى دلالة التضمن، اوعلى رفيق لازم ويسمى دلالة الالتزام، فانّ لفظ الانسان اذا دل بالمطابقة على الحيوان الناطق فقد دل بالتضمن على احدهما و بالالتزام على استعداد الكنابة و ان لم يكن اسماً لهما [٣] . و العام كالحيوان لا دلالة له على الخاص كخصوص الانسانية لفقد الدلالات الثلث .

التلويح الثالث فى اللفظ المفرد و المركب

اللفظ اما ان يكون مفردا اومركبا ، و الاول هو لفظ لايراد بجزئه الدلالة اصلا حين هو جزء [٤] كعيسى و الثانى هو الذى يراد بجزئه الدلالة على جزء من المعنى و يسمى قولا كعبد الله اذا اريد به صفة العبودية لله ، و ان جُعل اسما فهومفرد اذ لا جزء دال له .

و اللفظ المفرد اما ان يدل على معنى تام فى التعقل [٥] و لا يخلو ذلك اما ان يدل على معنى من غير دلالته على زمان ذلك المعنى اويدل على معنى و زمانه و يسمى الاول اسما و برسم [٦] بانه لفظ مفرديدل على معنى [٧] ولايدل على زمانه [٨] كزيد و

١) خ م : فلايحتاج ٢) خ · الالفاظ ٣) اى للجزء و اللازم ، شرح
٤) ش : جزءه ٥) ش . العقل ٦) ادرج المصنف فى التقسيم ذكر تعريفات الاقسام و احكامها كما نبه عليه الشارح فحصل من ذلك التواء فى كلامه كمالا يخفى
٧) يجب ان يقيد بالتام و الا انتقض بالاداة ، شرح ٨) يجب تقييده بالمحصل من الازمنه الثلثه وكذا فى التقسيم ايضا يقيد به و الا انتقض بمثل الصبوح و الغبوق فانهما و ان دلا على الزمان لكنه غير محصل، شرح.

الثانى كلمة ويرسم بانه لفظ مفرد يدل على معنى [١] موجود لشيئى غيرمعين [٢] فى زمان معين من الثلثة كلفظة « مشى » . و فى لغة العرب قد تتعذر [٣] الكمات لعدم البساطة فان اكثرها مركبة من اسمين او اسم و حرف [٤] على ما يلزم من مذهبهم ــ و اماان يدل على معنى غير تام فى التعقل [٥] و يسمى اداة ، و تصلح للربط ، وتركيب بسائطها لايفيد تصديقا و لا تركيبها [٦] مع احد قسيميها [٧] وحده . و « امس » و ان دل على الزمان اسم لانه هو المعنى نفسه ولادلالة [٨] على زمانه فيه . و « المتقدم » و ان اشتمل على زمان اسمٌ اذ [٩] هو جزء المعنى لاخارج لحقه ، والمنفى فى الحد [١٠] ما وراء المعنى من [١١] الزمان .

و الأسم منه محصل و هو المستقل [١٢] بــالدلالة دون اقتــران حرف سلب به كالبصير [١٣] ، و منه معدول و هومجموع محصل وحرف سلب دل على خلاف معنى [١٤] المحصل كاللابصير [١٥] . و الاسم منه قائم وهوالذى لم يلحقه مايمنعه عن بعض ممكنات لواحقه و منه مصرّف [١٦] و هوالذى لحقه ذلك . و المركب منه تام و هوالذى كل من جزئيه تام [١٧] و منه ناقص و هوالذى احد جزئيه اداة .

التلويح الرابع فى اللفظ الكلى و الجزئى

الجزئى هوالذى نفس تصور معناه يمنع وقوع الشركة فيه [١٨] كمفهوم زيد و

---

١) يجب ان يقيدبالتام كما عرفت، شرح ٢) لاحاجةالى التقييد به بل لايجوز ذلك لاحتمال ان يوجد فى بعض اللغات لفظ مفرد دال على معنى تام موجود لشيئى معين فى زمان محصل من الثلثه، شرح ٣) ع : يتعدد ٤) الافعال المضارعة مركبة من اسمين او من اسم و حرف على مقتضى مايلزم من مذهب اهل العربية ، شرح ٥) خ م ع : العقل ٦) م :تركيبا ٧) خ : اخدقسمها ٨) ع:دلالة له ٩) ش : او ١٠) اى الزمان المنفى فى تعريف الاسم هوالخارج عن المعنى لاالذى هو نفسه ولاالذى هو جزء منه ، شرح ١١) ش : فى ١٢) خ : المستقبل ١٣) خ : كالبصر ١٤) ش : معنى المعنى المحصل ١٥) خ: كاللابصر ١٦) كالانسان بالالف واللام فان دخولهما عليه منعاه مما هوممكن له كالتنوين مثلا، شرح ١٧) هذا على خلاف مصطلح النحاة فان المركب التام عندهم مايحسن السكوت عليه، شرح ١٨) لايوجد «فيه» فى ش .

الكلى هوالذى نفس تصور معنـاه لا يمنع وقوع الشركة فيه سواء وقعت الشركة فيه [١] بالفعل كالانسان او بالقوة العدبمة المانع كالعنقاء اويمتنع لمانع كالبارى ، و لو كفى مفهومه لمنع [٢] الشركة ما احوج [٣] الى البرهان . والاضافة الى الجزئى لاتمنع الكلية كفرس بكر . و كل ما اشير اليه جزئى كهذا الانسان .

و الجزئى من حيث مفهومه كلى لا ما قيل عليه ذلك . و المشاركات فى امـر عام تسمى جزئية بالقياس اليه و ان كانت كلية كالانسان و الفرس الى الحيوان ، و هذاالاعتبار غيرالاول و اعتبر بتخصيصه بالاضافة .

التلويح الخامس فى نسبة الاسماء الى مسمياتها

اعلم ان الاسم اى اللفظ اما ان يتكثر و يتحد المعنى كالاسد و الليث ويسمى مترادفة [٤] ، اويتكثران ويسمى نحوه اسماءً متباينة ، او يتحدالاسم و يتكثر المعنى فاما ان يكون الاشتراك فى الاسم ليس لمعنى بتةً [٥] ويسمى مشتركا اويكون الاشتراك لمعنى مشترك غير مقصود باللفظ كان مشابهة كوقوع الفرس على الحيوان المشهور و على المنقوش او ملازمة ــ و يعتبر التشابه فى الامـر المشهور كالشجاعة للاسد لا المخفى كالبخر ــ و يسمى اسماءً مجازية و متشابهة ، و ان تُرك الوضع الاول يسمى منقولة [٦] . اولمعنى مقصود باللفظ غيرمتساوفى الكل كالموجودعلى القيوم والممكنات فانه على الاول اول و اولى و كالابيض علىٍ الثلج و العاج [٧] فانه على الاول اشد و اولى دون اولية [٨] و يسمى متشككا [٩] ، او لمعنى غير مختلف فى المسميات و يسمى متواطيا [١٠] كالانسان على جزئياته اذ لا اشد و اولى فيه [١١] .

---

١) لا يوجد « فيه » فى م ٢) م ، بمنع ٣) ش:لماحوج ، خ : ما احتج (ما احتيج ظ) ٤) خ : مرادفة . و العبارة لاتخلو من اشكال نحوى فتامل ٥) خ : لمعنى فبه ، ش : لمعنى مشترك بته ٦) كذا بالتأنيث ! ٧) ع : وعلى العاج ٨) ش خ م ٠ الاولية ٩) ش : مشككة ١٠) خ : متواطيات ١١) ع : بتة

و الاسم الواحد قد يقع بالاشتراك على واحد من جهتين كالاسود اذا سمي به شخص اسود [١] والجزئى على زيد لمفهوميه [٢] . وقد يؤخذ المتباين [٣] مترادفا للاشتباه كالصارم و السيف . و الاسماء المشتقة ان تؤخذ للاشياء اسام من اسماء احوالهامتغيرة بزيادة او نقصان و الا فهو اشتراك . و الكلى اعم من المتواطى و المتشكك لخلوه عن شرطيهما .

التلويح السادس فى الموضوع و المحمول

اذا قلناج هو ب فج هو الموضوع و ب هو المحمول . و ليس معنى الحمل اتحاد حقيقتهما اذ [٤] يكون حمل الشيئى على نفسه . و لابد فى التصديق من تصورين. و لاحمل فى الاسماء المترادفة الا بزيادة ضميمة كقولنا الانسان هو المسمى بشراً، و ليس غرض [٥] الحمل معنى التسمية ، بل معناه [٦] ان الشيئى الذى يقال له ج بعينه يقال له ب كان ذلك الشيئى فى نفسه احدهما كقولنا الانسان ضاحك و عكسه او شيئا ثالثا [٧] كقولنا الضاحك كاتب . و ظُنّ ان الشيئى فى جميع المواضع امر زائد عليهما حتى فى قولنا الانسان جوهر و ذلك خطاء فان الشيئية و كون الشيئى حقيقة ليسا باصلين تلحقهما الجوهرية و الانسانية و غيرهما بل تتحقق الانسانية و غيرهاما يقالان عليه حتى يقال بعده انها حقيقة او شيئى .

و الجزء كالحيوان لايحمل على الكل كالانسان اذ دخل فيه الآن توخذالحيوانية مطلقة تستوى نسبتها الى جميع الجزئيات فلا يكون جزءاً . و لا محمول جزئى فى

---

١) ش : شخص واحد اسود ٢) فانه يمنع تصور معناه من وقوع الشركة فيه فهو جزئى حقيقى ولدخوله تحت الانسان هو جزئى اضافى ، شرح ٣) خ م . المباين ٤) خ،او ٥) مع : وغرض الحمل (يدون ليس) ٦) لما ابطل الظن الفاسد فى الحمل ذكر بعد ذلك معناه الحقيقى و اقسامه ، شرح ٧) كذا فى ع بحث واصلاح، وفى ساير النسخ: شيئى ثالث.

الايجاب فان موضوعه ان جعل كليا سواء خصص بلفظة بعض او [١] نحوه او لم يخصص يكون حصرا لما فيه تصور اشتراك فيما ليس له ذلك و ذلك لا يجوز [٢] ، و ان جعل جزئيا ان كان هوفلا حمل و ان كان غيره فلا حمل ايجابيا [٣] .

التلويح السابع فى الذاتى والعرضى

قد علمت ان الكلى له جزئيات اما واقعة او عقلية فهو اذن صالح لان يحمل . و كل محمول اما ان يكون داخلا فى حقيقة الموضوع و يسمى ذاتيا اويكون خارجا و يسمى عرضيا . و الذاتى لما كان جزءاً لزم تقدمه على الموضوع بالطبع وان تكون له علية ما . و يشاركه بعض العرضيات فى امارتين : فى ان نسبته الى المهية لا تنسب الى علة ولا يمكن توهم الرفع ، الا ان هذا العرضى [٤] مثل الزوايا الثلثة للمثلث يكون معلول الماهية ولا كذلك الذاتى . ومفوم الوجود كمخلوقية الانسان، وعرضية السواد عرضى لتأخر التعقل . و الوجود عرضى للجواهر و الاعراض لجواز تعقل المهية مع الشك فيه وجواز تعليله بالخارج الا ان يوخذ الموجود من حيث هوموجود، و كل شيئى اذا اخذ منه و من صفته مجموع [٥] يقومانه . ووجود الشيئى غيره لوقوعه بمعنى واحد على غيره .

واللازم ينقسم الا مالا وسط [٦] له والى ماله ذلك كالضاحك اللاحق بالانسان بتوسط المتعجب [٧] . و الوسط محمول يلحق بسببه بالموضوع محمول آخر .

و مَن رَسَم الذاتى بالامارتين العامتين اخطأ و قد يكون للشيئى محمولان لا يجتمعان وجودا و عدما و يؤخذان كلازم واحد كالزوجية و الفردية للعدد ، فقولنا « العدد اما زوج و اما فرد » محمول لازم واحد يسمى مصراعيا .

و العرضى ينقسم الى مالا يرتفع فى الذهن والعين كما مثلناه والى ما يرتفع

---

١) م : و ٢) ش : ولايجوز ذلك ٣) خ م ع : ايجابا ٤) خ م ع : العرض ٥) خ م : مجموعا ٦) م : واسطة ٧) ش : بواسطة المعجب .

فى الذهن دون العين كعمى الاكمه و الى ما يفارق الوجودين اما بسرعة و سهولة كمرض المصحاح او بصعوبة و بطؤ كمرض المراض .

التلويح الثامن فى المقول فى جواب ما هو

ليُدرَ [١] ان السائل بما هو اما ان يطلب حقيقة الشيئى او مفهوم الاسم ان كان عارفا للحقيقة غير مطلع على انها تسمى بذلك ، او يكون امرا عدميا او لم يطلع بعد على وجوده . و جوابه اما بلفظ [٢] دال بالمطابقة على مجموع ذاتيات المسئول عنه و على الآحاد تضمنا اوقول كذلك . اما المدرك لحقيقة الشيئى كمن ادرك مفهوم الاسد اذا لم يعلم الغضنفر فيجاب بلفظ و يكفيه التبديل بالاشهر . و ظُنَّ ان المقول فى جواب ما هو هو الذاتى فحسب وهو سهو [٣] فانّ الذاتى ليس كل هوية الشيئى و لا مفهوم اسمه مطابقة و الطالب يطلب الهوية فلا جواب به ، ثم ان كان اعم كما رأى بعضهم تخصيص الجواب به فيصلح ان يقال على المختلفات بالحقيقة اذا سئل عن آحادها باسؤلة فلا ميز من الجواب مع ان لا دلالة للعام على الخصوصية . و الجزء الخاص كالناطق لا يدل على العام الّا بالالتزام و لا يعتبر الالتزام لانه غير محدود فيجوز للشيئى لوازم غير متناهية ككون الاثنين نصف الاربعة و ثلث السته و ربع الثمانية و هلم جراً الى غير النهاية ، ثم لو صلح الالتزام فى الجواب هيهنا فاللازم الواحد المتعاكس [٤] على كثير من اللوازم من حيث هى هى يجوز ان يقال فى جواب ما هو على كل منها فلا يحصل [٥] ميز فى جواب المختلفات و هذا لا يرتضيه سليم الفطرة. و مفهوم الناطق شيئى مّا له قوة النطق و يعرف من خارج [٦] تخصيصه بالحيوان و

---

١) م خ: ليدرى ، ش: لا بدوان ٢) لا يريد باللفظ هيهنا ما يعم المفرد والمركب و الا لم يكن فى قوله « اوقول » فائدة بل يريد ما يخصص بالمفرد ، شرح ٣) ش م : و سهو ، خ : و سهواً ٤) يريد باللازم المتعاكس ما هو مثل لزوم استعداد الكتابه للانسان اللازمة لاستعداد الضاحكية اذ كل واحد من اللازمين لازم للآخر لزوما منعاكسا ، شرح ٥) خ : يجعل ٦) ع : خارجه

كذلك كل مشتق نحوه مثل الابيض فانه يدل على شيئى قام به البياض ويعرف انه جسم من خارج اذ لوقام البياض بغير الجسم لكنّا نسميه ابيض ، فالمقول فى جواب ماهوهوالمهية ، وانّى تتحقق فى الوجود ن دون المقومات [١] ؟ و ان لم تخطر بالبال مفصلةً فهى داخلة .

ثم السائل بما هو اما ان يطلب امرا غير مقترن بعدد ان كان كليا فيجاب بحده كجوابنا للسائل ان الانسان ما هو انه حيوان ناطق . وان كان جزئيا فسيأتى ، وان كان امرا مقترنا بالعدد غير معرض [٢] للآحاد بل اسارالى العدد انه ما هو فهو طالب المهية المشتركة دون الخصوصيات فيجاب بها . و فى هذا القسم اما ان يكون الذى فضل به كل من المشاركات على المهية المشتركة داخلا [٣] فى حقيقته يقوّم ما به الافتراق وجود ما به الاشتراك اولا يكون كذا ــ ولا يقوّم الامر الخاص وجود العام ـ فالاول كما اذا سئل عن الانسان و الطير و الفرس انها ما هى فالاعم من الحيوان كالجسم لا يدل على كل المهية المشتركة بل يخلّ بذى النفس و غيره ، و الاخص منه كمعرض اسماء الآحاد غير مطابق [٤] فانه غير سائل عن واحد واحد ، والمساوى للحيوان كالحساس او المتحرك بالارادة مثلا قد قيل انه لا يدل على الامر العام الا بالالتزام و لم يعتبر ، فيتعين الجواب انها « حيوانات » و الحيوانية [٥] جامعة للمقومات المشتركة تاركة لما ورائها ، وهذا الجواب لا يصلح لسؤال [٦] الآحاد افرادا .

و الثانى كما اذا سئل عن زيد و عمرو وخالد انهم ماهم فيجاب بالانسان كما [٧] ذكر وكذلك اذا سئل عن واحد اذ الجماعة الاولى مختلفة الحقائق و هنا لك جعل الحيوان فى كل واحد هوجعله انسانا و فرسا وهيهنا جعل انسانية كل واحد غير جعلها زيدا وعمراً بخواصهما بل هى عوارض خارجة غير مغيرة [٨] لجواب ماهو .

---

١) اى لا تتحقق الا بمقوماتها ، ف سرح ٢) خ ع ش : معرض ٣) فى الاصول: داخل ٤) م : غير المطابق ٥) ش: والحيوانات ٦) س: لشواذ ٧) خ : لما ٨) ع : معتبرة ، ش م : متغيرة .

التلويح التاسع فى الالفاظ الخمسة المفردة

كل كلى مقول فى جواب ما هواما ان يكون على مختلفات الحقائق كالحيوان و يسمى جنسا ويُرسم ١ بانه الكلى المقول على اشياء مختلفة الحقائق فى جواب ماهو، و اما ان يكون على اشياء متفقة الحقائق و يسمى نوعا و يرسم بانه الكلى المقول على اشياء لا تختلف الا بالعدد فى جواب ماهو . والنوع يطلق بمعنى آخر و هو اخص المقولين القريبين ٢ فى جواب ما هو بالنسبة الى الآخر ، و يغاير مفهوم الاول لاعتبار النسبة فيه الى الفوق ٣ ، و قد يكون هذا النوع جنسا كالحيوان بالنسبة الى الجسم و لا كذلك الاول فان الانسان نوع بالمعنيين لا يدخل احد المفهومين تحت الآخر اصلا .

و الاجناس تترتب فى صعودها و نزولها ، ويجب نهايتها اذ لا اعم من الوجود و لا اخص من الشخص و مراتب العموم محصورة بين هذين الحاصرين فتجب فيها

---

١) انما كان هذا رسما لان مقولية الشيئى بالنسبة الى غيره امر خارج عن ذلك الشيئى و التعريف بالامور الخارجة رسم لاحد . والكلى جنس للخمسه والمقولية التى بعده خاصة تميزه عن الاربعة الباقيه . و يجب ان يضاف الى هذا الرسم و امثاله قيد آخر و هو ان يقال من حيث هو كذلك او ما فى معناه كما ستعلمه ان الشيئى الواحد قد يكون جنسا باعتبار و نوعا او خاصه او عرضا عاما باعتبار آخر ، شرح .

٢) يريد بالمقولين كالحيوان و الانسان فان كل واحد منهما مقول فى جواب ماهو و احدهما و هو الانسان اخص من الآخر و هو الحيوان و كذلك الجسم النامى و الحيوان، و التقييد بالقريبين لا اعرف فيه فائدة وكانه اخذ ذلك من قول الرئيس ابى على بن سينا « انه الذى يقال عليه و على غيره الجنس قولا ذاتيا اوليا » فلكونه اعتبر فى رسمه الاوليه فى قول الجنس عليه اعتبر هو فى هذا الرسم ايضا القرب . و الذى ذكره الرئيس فيه فائدة ظاهرة و هو ان يخرج به الصنف فانه يشارك غيره فى الدخول تحت الجنس ويقال عليه و على غيره الجنس قولا فى جواب ماهو لكنه لا يقال ذلك قولا قريبا من غير واسطة بل بواسطة مقوليته على النوع اولا و عليه اعنى الصنف ثانيا و فى هذا الرسم اذا حذف ذكر القريبين لا يدخل الصنف فيه ليحتاج الى اخراجه بقيد لان الصنف ليس بمقول فى جواب ماهو ، شرح . ٣) خ : الفرق ، م : فوق .

النهاية ، و بهذا البيان يعرف ان اللازم لا اوساط له غير متناهية لانحصارها بينه و بين الماهية ، و لو ساغ عدم النهاية فى الذاتيات لكان لايعقل من هذه الانواع مالا تتقدمه اشياءٌ لاتتناهى وذلك بين البطلان فينتهى الترتيب الى جنس ليس فوقه جنس و يسمى جنس الاجناس كالجوهر مثلا و نوعٍ لا نوع تحته و سمى نوع الانواع و الى شيئى هو جنس لما تحته نوع لما فوقه كالحيوان و غيره من المتوسطات .

و قد بقى من الذاتيات مالا يصلح لجواب ماهو فلا يكون الاعم المحيط[1] لانه مقول[2] فيكون خاصا فيصلح للتمييز بين[3] المشاركات للشيئى فى معنى عام و يسمى فصلا و يرسم بانه الكلى الذى يقال على الشيئى فى جواب اى شيئى هو فى ذاته . و العرضيات الخاصة كالضاحك تُميّز الا انه تمييز غيرذاتى . و ايٌّ يطلب التمييز المطلق.

و فصل الحيوان فصل جنس الانسان و ليس جنسه فلا كل ذاتى اعم جنس كما ظن المتخلفون . و كل فصل فانه مقوم لنوعه و مقسم لجنس ذلك النوع . ومن الكليات ماله فصل مقسم دون المقوم كجنس الاجناس ومنها ماله المقوم[4] دون المقسم كنوع الانواع و منها ماله كلاهما كالمتوسطات . و الفصل المقسم للنوع يقسم الجنس و لا ينعكس و الفصل المقوم للجنس يقوّم النوع و لاعكس .

والذاتى انحصر فى المقول فى جواب ماهو المنقسم الى المقول على المختلفات و الى المقول على المتفقات و غير المقول الصالح لجواب اى شيئى الذى هو الفصل.

---

١) معنى قوله « المحيط » هو مالا يتضمنه شيئى يساويه فى الحمل كتضمن الحيوان للحساس والانسان للناطق لا بالعكس، شرح ٢) تقدير الكلام لوكان الاعم المحيط لكان مقولا لكنه ليس بمقول فليس بالاعم المحيط و قوله فيكون خاصا الخ يريد انه لما ثبت انه ليس باعم محيط وجب ان لا يكون مشتركا فيه لان كل مشترك اعم محيط و يلزم من باب عكس النقيض ان مالا يكون اعم محيطا لايكون مشتركا و كل ماليس بمشترك فهو خاص ، شرح ٣) خ م : من ٤) ع . مقوم .

و العرضى [١] اما ان يكـون محمولا على نـوع واحد دون غيره كان نـوعا اخيرا او متوسطا ، عم الجميع اولم يعم ، لزم اوفارق كقوة الكتابة ووجودها بالفعل للانسان و يسمى خاصة وترسم بانها كلى [٢] يقال على ماتحت حقيقة واحدة [٣] فقط قولا غيرذاتى ، وامّا ان يكون محمولا على نوع وغيره عم اولم يعم لزم اوفارق كالابيض على البيضان [٤] و يسمى عرضا عاما و يرسم بانه كلى يقال على ما تحت حقيقة واحدة و غيرها قولا غيرذاتى . وقد يسمى عرضا و يحذف عنه العام [٥] وليس هذا هو العرض القسيم للجوهر فان هذا قد [٦] يكون جوهرا فان الجسم عرض [٧] للابيض لخروجه عن مفهومه كمادريت و ليس عرضا بذلك المعنى واللون عرض بذلك المعنى و هو جنس السواد [٨] لاالعرض العام . وخاصة الجزئى خاصة الكلى وعرض عام الكلى عرض عام [٩] الجزئى ولا ينعكسان. و قد يكون شيئى واحد كاللون جنسا كما هو للسواد و نوعا كما هو للكيف و خاصة كما هو للجسم و عرضا عاما كما هو للانسان لاختلاف الجهات .

التلويح العاشر في احوال لهذه [١٠] الالفاظ

هذه الالفاظ الخمسة التى هى الجنس والنوع و الفصل والخـاصة والعرض

---

١) لوقسم العرضى الى ما يكون محمولا على كل واحد دون غيره والى مالايكون لدخلت الاقسام باسرها فيه و هو اصح من قوله على نوع واحد . و قد يمكن ان يكون مراده بالنوع هيهنا اى حقيقة كانت لكن فى هذا التاويل تعسف ، شرح. ٢) فى الاصول: كلية ، و فى ش بحك و اصلاح ٣) قوله فى الرسمين على ماتحت حقيقة واحده ولم يقل على حقيقة واحده لان الرجولية مثلا هى من خواص الانسان و لا تضاف بالحمل اليه من حيث هو انسان فلا يقال الانسان رجل ولو اضيفت اليه من حيث هو لعمت و ليس كذا، شرح ٤) ع ش : البيضانى ٥) زيد فى م بعد «العام» : فيظن انه قسيم الجوهر ٦) لايوجد « قد » فى ع ٧) م ع ش : عرضى ٨) ع : للسواد ٩) ع : العام ١٠) ش : هذه

العام مشاركة [١] فى وقوعها على الجزئيات باسمائها وبحدودها [٢] ايضا . وثلثةالذاتيات واقعة بالتواطؤ لا يسوغ فيها التشكك الا على تفصيل سيأتى [٣]، والباقيان قد وقد[٤]. والفصل المنطقى الناطق لا النطق اذ لا حمل فيه . والصفات كالسواد لا يوصف بها الشيئى الا مع اشتقاق كالاسود فلا يقال الانسان سواد بل اسود . و يفهم من الاول [٥] دخوله فيه . ولولاالفصل ما [٦] استعد الجنس للخاصة وقد دريت ان من خاصية الفصل تقويم وجود الجنس المخصص [٧] ، و الحقيقة الاصلية [٨] ما يقوّم الجزء الخاص لها وجود العام كما يقوم المجموع والمختلفهما يتقوم باجزائها ولا يقوم بجزئها [٩] المشترك بالخاص كالافطس و باختراع الاسامى لا تحصل حقائق [١٠].

و كون الشيئى موصوفا بانه احد هذه الخمسة اوانه كلى اوقسيمه[١١]اواحدقسميه ونحوها عرضى له . ووصف الشيئى باحد هذه لاضافة مّا اما الى فوقه اوتحته اومساويه، وكلٌّ فى نفسه دون النظر الى ذلك حقيقة نوعية . والذاتى ليس من شرطه ان يكون للحقيقة الاصلية بل قد يكون للشخص كالانسانية لاشخاصها . والمقسمات غيرالفصل جاعلة للاصناف [١٢] ، هذا ما اردنا ههنا .

---

١) ط : مشاركة ٢) كالانسان الصادق باسمه على زيد وعمرو وبحده ايضا اذ كل واحد منهما يصدق عليه انه حيوان ناطق . وقوله بحده لا يريد ان حد الكلى هو حدالجزئى الذى تحته فان ذلك محال فى مثل الحيوان والانسان وفى كل جزئى تحت كلى بل يريد صدقه عليه لاعلى انه حدله . ومراده من الحد ماهواعم منه ومن الرسم ، شرح ٣) يريد انه ياتى فى علم مابعدالطبيعة تحقيق الحال فيه وانه يخالف الجمهور فى ان الجواهر لاتقبل الشدة والضعف ، شرح ٤) بعنى قد يقع بالتشكيك وقد لا يقع ، شرح ٥) اى يفهم من حمل الفصل على النوع دخول الفصل فى النوع على المعنى الذى عرفه فى حمل كل ذاتى ، شرح ٦) ش : لما ٧) فيه نظر فان الاضافة الى المحل كاضافة السواد الى محله مقومة لوجوده وليست فصلا، شرح ٨) سيجيئى فى مبحث الحد كلام عن «الحقيقة الاصلية» ٩) ع ح م : لجزئها ١٠) ع : الحقائق ١١) قوله اوقسمه يريد الجزئى وقوله اواحد قسميه يريد الذاتى والعرضى وقوله ونحوها يريد لكونها مقولا فى جواب ماهو اوغير مقول وما اشبه ذلك ، شرح ١٢) ينبغى ان يفهم ان ذلك ليس على اطلاقه بل منها ما يكون منوعا لكنه لم يذكر ذلك فى الكتاب و ذكره فى غيره من كتبه ، شرح .

المرصد الثاني في القول الشارح

وفيه ثلاثة تلويحات

التلويح الاول في الحد

الحد التام هو القول الدال على ماهية الشيئي وبجمع مقوماته كلها ، و بترکب في الحقائق الاصلية من اجناسها وفصولها . وما لاتركيب فيه لاقول دال عليه فان احد اللفظين ان دل على ماوراء الماهية فليس القول حداً وان دلا على الوحداني فترادفا. واللفظ الواحد اذا دل على الذات فهو اسم لاحدٌ وان دل على البعض فلا حد به [١] . وليس الغرض من الحد التمييز لحصوله بخاصة واحدة [٢] ولاالمشروط بالذاتي لحصوله بفصل و بحد نافص وهو الذي اخذ فيه الجنس البعيد مع الفصل كقولنا للانسان انه جوهر ناطق وقد اخل ببعض الذاتيات لعدم دلالة الاعم عليها اصلا ولدلالة الخاص التزاما وهوغير معتبر، بل الغرض من الحد تصور كنه الشيئى كما هو ويتبعه التمييز. ولا ايجاز في الحد ولا تطويل امّا في المعنى فلان غير المقوم لا يورد والمقوم لايحذف وامّا في اللفظ فالجنس القريب اسمه اغنى عن تعداد [٣] مشتركات المقومات لدلالته عليها تضمنا والفصول وان كثرت لادلالة لبعضها على بعض الا بالالتزام فيذكر جميعها ، و ان اورد حد الجنس مقام اسمه لاضير وتركُ مثل هذ الايجاز لا براح فيه عن الحدية [٤] ، فمن شرط في الحد الايجاز مخطئ [٥] ، والوجيز [٦] مضاف وكائن من وجيز [٧] كنسبة [٨] طويل لاخرى [٩] فالاضافات [١٠] المجهولة لايحد بها [١١] الغير الاضافيات [١٢] المعلومة دونها .

---

١) ع م : حدية ٢) ع : من الخاصة وحدة ، خ : بخاصية ٣) ع : تعدد

٤) خ م : الحادثه ، ش مثلهما بلا نقطة ٥) خم : فخطا ٦) خم : الوجز ، ع :

(راجع ذيل الصفحة التالية)

التلويح الثانى فى الرسم

وهوقول مؤلف من خواص الشيئى و اعراضه التى تخصه جملتها معا . و التام منه ما وضع فيه الجنس لتقييد ذات الشيئى ، والناقص ماليس كذلك . واللفظ الواحد كالخاصة لا يكفى للرسم فانه خاصة الخواص [1] المتلازمة ان كانت لحقيقة فيسوغ رسم الكل [2] بها اذن فلا ميز فلاجواز ولايقدح هذا فى القول الذى استقصى فيه فى ذكـر اللوازم . ولارسم واحد لمختلفين .

التلويح الثالث

ينبه فيه على امثلة فى الخطاء ليهذب الطبع فى التوقى لئلا يأخذ الشارح اللوازم العامة كالوجود والعرضية مكان الجنس والجنس والفصل احدهما مكان الآخر كقولهم العشق افراط المحبة بل هو محبة مفـرطة ، ولئلا يحد الجنس بنوعه كتحديـدهم الشر بظلم الناس ، ولايوخذ جنس مكان جنس كمن اخذ القوة والملكة فى حد الفاجر [3] و القادر على الفجور كل مكان الآخر ، ولا يضعنّ [4] الموضوع مكان جنس كاخذهم الخشب فى حد الكرسى ، ولا الموضوع الفاسد مكانه كقولهم الخمر عنب معصرو كذا الرماد خشب محترق ، ولاالجزء مكانه كقولهم الانسان حيوان ناطق وعنوا بـالحيوان مـا

---

١) خم : للخواص . وفى الشرح : خاصة الخواص الملازمـه هى كالكاتب والضاحك والمنتصب القامة فان كل واحد منهما خاصة للباقى وللانسان   ٢) يريد بالكل الذات و باقى الخواص ، شرح   ٣) خ : العاجز . و فى الشرح : هو كما يقـال العفيف من له قوة يمكن بها من اجتناب الشهوات البدنية فان الفاجر له هذه القوة ايضا الا انه لا يجتنب
٤) ش : تضعن .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

الوجير   ٧) خ : وجز، ع : وجير   ٨) عخم: لنسبة .   ٩) ش : بالاحرى ،ط: لآخر   ١٠) م والاضافات ، خ : و الاضافات المحموله   ١١) ش م : لايحدها
١٢) م : الاضافات، وفى الشرح : فالوجيز من الاضافات المجهولة فلا يحد به الامور الغير الاضافيه فى ذواتها وماهياتها المعلومة دون تلك الاضافات .

يخصص به [١] فلذلك لا يقال على المختلفات فلاجنسية بل تورد حيوانية غير مشروطة بتقييد ولاتقييد اذلوشُرط باللاتقييد لاجواز لافتران الفصل به . ولاتؤخذ الانفعالات مكان الفصول فانها اذا اشتدت قد تبطل[٢] وهذه مثبتة .

ولايُعرّف الشيئى بمثله فى المعرفة والجهالة كقولهم انّ الزوج ما ليس بفرد فضلاعن[٣]ان يُعرّف بالاخفى كقولهم انّ المثلث شكل زواياه الثلثة مساوية لقائمتين . ولا يعرف الشيئى بما لا يعرف الا به كقولهم ان الشمس كوكب تطلع نهـارا ولابد من اخذ طلوع الشمس فى حد النهار .

ولا يكرر الشيئى فى الحد كقولهم ان الانسان حيوان جسمانى ناطق وقددخل الجرمية فى الحيوان الا فى محالّ الضرورة كقولنا ان الاسود شيئى قام به السوادمن حيث هو كذلك لئلا يُظنّ انه مجرد ذلك الشيئى .

والمتضايفان كالاب والابن اخذ كل منهما فى حدالآخر لمعية العلم بهما ولايعلم ان التحديد بمابه العلم فيعدم لابما معه ومن علم احد المضايفين علم الآخر بل الصواب ان يؤخذ الذاتان مجردين عن المضـايف مع السبب الموقع للاضافة فينتصب حـدا كقولنا ان الاب حيوان يولد آخر من نوعه من نطفته فلا مرجع فيه الى الابن . و فرفوريوس اخذ كلا من الجنس والنوع فى حدالآخر فحمل على سهوه .

وليس من شرط كل قول شارح ان يعرف المشروح لـه حديته او رسميته فقد عرفناك اجزائهما حين لم تعلمهما بما كنت [٤] ستعرف انه احدهما . هذا ما اردنـا من التركيب الموجه الى التصور ونذكر التركيب الموصل الى التصديق .

١) اى بـالانسان اوالنـاطق ، ف شرح ٢) انمافيد بقد لان من الانفعالات ما لا تبطل كالحركات السماويه والفعلات النفسانيه ، شرح ٣) لا يوجد «عن» فى ع ٤) خ ع : كنت ، ش بلا نقط . وفى الشرح : « انـا قد عرفنا اجزاء الحد والرسم حين لم يكن الحد والرسم معلومين » وايضا : « فقد عرفت اجزاء الحد والرسم حين الجمل بهما بما ستعرف انه واحد منهما على التعيين .

المرصد الثالث فى التركيب الخبرى

وفيه اربع تلويحات

التلويح الاول فى انواع القضايا

وهيهنا مقدمة : اعلم ان للشيئى وجودا فى الاعيان اى فى نفسه وهوالمدلول عليه لاالدال ، و وجودا فى الاذهان وهودال على العينى حقيقة لا وضعا ، و وجوداً فى اللفظ و هودال وضعا على الذهنى ومدلول من جهة الكتابة ، ووجوداً فيها . و دلالتا هذين الاخيرين تختلفان بالاعصار ولا كذلكالدلالة الاولى .

واللفظ المركب اما ان يكون على سبيلالتقييد وهوالمستعمل فى الاقوال الشارحة ، و كثيراً ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الانسان . وماسوى هذا امّا ان يتطرق اليه الصدق والكذب ام لا ، والاولهو مطلوبنا وهوالخبر والقضية والقول الجازم وهوقول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه اوكاذب .

وهذا لا يخلو اما ان يكون اذا حلل كل جزء اول[1] له لايصلح وحده للخبرية اويصلح ، فالاول يسمى قضيةً حملية كقولنا الانسان حيوان اوليس . والمتقدم فى الوضع هيهنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتاخر المحمول و«ليس» حرف سلب . ومن خاصيتها بساطة اجزائها اوتقييدها ان كثرت بحيث يصح ان يدل على كل واحد بلفظة واحدة .

---

١) فى الشرح : احترز بلفظ اول عن المفردات التى ينتهى اليها تحليل الشرطيات وبلفظ وحده عن كل واحد من الاجزاء الاول باعتبار التحليل حالانضمامه الى الاخر فانه اذ ذاك غير صالح للخبرية وانما يصلح لها حال انفراده لاحال تركيبه .

والثاني يسمى الشرطية[١] ولايخلو اما ان يكون اصل الرباط بين جزئيه بلزوم او بعناد . و الأول يسمى شرطية[٢] متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، و يسمى ما قرن به حرف الشرط من[٣] جزئيها المقدم والمقرون بحرف الجزاء التالى ، و الثانى منفصلة[٤] كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا و اما ان يكون[٥] فردا ، وقد اخذ [ت] قضيتان فيهما و اخرجتا باقتران[٦] هذه الادوات عن[٧] الخبرية لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه ، ولولاها كانت قضايا . والاولى لجزئيها[٨] ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية . و الاولى اذا تكثرت[٩] القضايا فى تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم و تمام الكلام التصديقى عند اول ما قُرن ، و ان تكثرت[١٠] فى المقدم فلا تكثر[١١]. وليكن « هذا به ذات الجنب » احَد الجزئين و « به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس و نبض منشارى[١٢] » كلها يؤخذ تارة فى المقدم واخرى فى التالى ومربوطا به و يمتحن . بخلاف المنفصلة فان كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة . و الحملية ايضا اذا تكثر فى جزئيها حرف عطف او ما يوجب الاستقلال فى الآحاد تتكثر فى ايهما كان . واشترك[١٣] الشرطيتان فى انحلالهما[١٤] اولا الى الحمليات ومنها الى المفردات و ان لأيدَلّ بلفظ[١٥] على احد اجزائهما الأول .

و لكل من هذه ايجاب و سلب ، فايجاب الحملية كقولنا الانسان حيوان اى المفروض ذهنا و عينا انه انسان دون شرط تعميم و تأبيد و مقابليهما هو حيوان و

١) ع ش : الشرطى ٢) ع ش : شرطيا متصلا ٣) خ : بين ٤) ع ش خ : منفصلا ٥) ع : اويكون ٦) م : باقران ٧) م : غير ٨) ع ش خ : لجزئها ٩) ع ش خ كثرت ١٠) ش : كثرت ١١) م : يتكثر ، و فى الشرح : يريد فلا يلزم التكثر ١٢) ع: متساوى ، ش بلا نقط . خ م : بيض منشارى ١٣) ع : اشتراك ١٤) فى الشرح: من الشرطيات ما يكون مركبة من شرطيات ايضا كما يتبين فيما بعد فلا يكون اول انحلال تلك الحمليات . ويمكن ان يتاول بان مراده بانحلالها اولا انهما تنحل الى الحمليات قبل انحلالها الى المفردات . ١٥) قوله بلفظ ، يريد به المفرد لا المركب ، شرح .

يخص[١] به النسبة بهو. و سلبها كقولنا الانسان ليس بحجر، و حاله ما سبق . وايجاب المتصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، و هو يتعلق باثبات اللزوم و ان كان بين السالبتين ، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود . و ايجاب المنفصل[٢] ما يوقع العناد و ان كان بين سالبتين [و] مثاله ما ذكرنا ، و سلبه ما يقطع العناد كقولنا ليس « اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون النهار موجودا » . و اشترك ايجاب الثلثة فى ايقاع نسبة[٣] مّا بين الجزئين و السلب فى رفع تلك النسبة .

و المتصلة الموجبة اذا قرن باحد جزئيها حرف السلب و ادخل عليهما[٤] لفظة « اما » بعد حذف اداتيهما[٥] صارت منفصلة و ان كان التالى اعم فليكن عند القلب السلب ماخوذا فيه[٦]. و المنفصلة اذا قرن باحد جزئيها السلب وادخل فيهما[٧] اداتا الاتصال صحت متصلة لانه اذ لم يجتمع وجود امرين يلزم من وجود احدهما عدم الآخر و اذا لزم[٨] معية وجودهما يعاند[٩] وجود احدهما عدم الآخر .

و المنفصلة منها حقيقية و هى التى يراد فيها بامّا منع الجمع و الخلو ، و منها غير حقيقية و هى التى تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل اما ان يكون ابيض او[١٠] يكون اسود ، او منع الخلو دون الجمع كقولنا اما ان لا يكون هذا المحل ابيض و اما ان لا يكون اسود . و كل ما منع الجمع فقط اذا ادخل اداة الانفصال على سلبى جزئيه منع الخلو فقط .

---

١) ش : يختص ٢) م : المنفصلة ٣) م:النسبة ٤) ش : عليها
٥) ع خ : اداتها ، ش:اداتيها ٦) فى الشرح : كانه اعتبر فى الانفصال العناد فى الجمع خاصة و لم يعتبره فى الخلو فانه اذا قرن حرف السلب بالمقدم صارت منفصلة ما نعة الخلو فلا يصح منعه من اقتران حرف السلب بالمقدم عند قلبها الى المنفصلة الا اذاعنى بها ما نعة الجمع لا مانعة الخلو ٧) ش : فيها ٨) ع خ : و اذا انتفى
٩) خ : يغاير ١٠) م : واما ان لايكون .

و قد تتاتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا ان كانت العشرة فردا فهى غيرمنقسمة بمتساويين، و كذلك المنفصلة الا انها غير حقيقية كقولنا « الفلك اما ان يكون حارا او باردا » فى جواب من اثبتها عليه .

و المتصلة لا يجب فى اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء[١] لذات الامر بل ان كان صحبه[٢] ايضا يجوز كقولنا ان كان هذا كاتبا فهو ضاحك و هما لازما امر غيرهما .

و المتصلة و المنفصلة يصح قلبهما الى الحملية اذا صرّح باللزوم و العناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار ، او : يعانده الليل . و قد[٣] يصح القلب على[٤] غير هذا الطريق[٥] .

و الايجاب ابسط من السلب اذا الأعدام و السلوب يؤخذ فى حدها ثبوت مّا[٦] و الا لامفهوم لها ، و لا ينعكس .

التلويح الثانى فى خصوص القضايا و اهمالها و حصرها

اعلم ان موضوع القضية اما ان يكون جزئيا و تسمى حينئذ مخصوصة و شخصية ، موجبة و سالبة ، كقولنا زيد كاتب ، او : ليس ، او كليا . فان لم يبين قدر الحكم و كمية الموضوع سميت مهملة ، موجبة او سالبة ، كقولنا الانسان فى خسر اوليس . و ان بين كمية الموضوع سميت محصورة و هى اما كلية موجبتها كقولنا كل انسان حيوان وسالبتها « لاشيئى من الانسان بحجر » و« ليس و لا واحد » . ولم يقتصر على ليس لاشعاره بحاضر الزمان و تخصيص الواحد . و اما جزئية موجبتها

---

١) م : الاقتصاد ٢) م : صحبة ٣) لايوجد « قد » فى ش ٤) ع: من ٥) شرح : يريد كمافى قولنا ان كان الحيوان متحركا بالاراده فهو صاحب غرض وهذا لايصح الا فيما كان المقدم والتالى مشتركين فى جزو ولهذا خصصه بقد. ٦) شرح : يريد ان السلب لا يتحصل فى الذهن الا سلبا لشيئى و كذا العدم اذ هو عبارة عن رفع الثبوت ، واما ان ذلك لا ينعكس فلان الايجاب لايفتقر فى تصوره الى تصورالسلب والعدم .

بعض الناس كاتب و سالبتها ليس بعض الناس كاتبا اوليس كل ، فان سلب البعض متعين فيهما و حال الباقى لم يتعرض [له] و « ليس و لا بعض » يعم .

و اذ[1] لم يطلب حال الجزئى فى العلوم و الاهمال مغلّط حذفتا[2] ولم يعتبرغير المحصورات الاربع . و اللفظ الحاصر يسمى سورا مثل كل و بعض و لا شيئى و لا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها .

و المهمل يذكر فيه طبيعة صالحة لان تكون قضية كلية او جزئية . والانسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر . ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له[3] «انسان» كما لا يقال له « رجال » وماقرنه احوال بشرايط[4] لوخلى وحده كما هو لا يقتضيها . و الانسانية بالاشارة تتخصص[5] و بسورما تتعمم فليسا مقتضياها[6]. و اسماء الجموع[7] مهملة ايضا لما قلنا . و اذا عرفت فاعلم[8] ان الالف واللام و ان كان فى لغة العرب قد يزاد[9] للتعميم فانه قد[10] يشار به الى الحقيقة الذهنيه كقولهم[11] ان الانسان عام و نوع ، و لو استغرق لقام مقامه لفظة كل و ليس كذلك . و قد يراد به تعريف المعهود[12]، فان اورد موضوعا لقضية صارت شخصية . وقد يعنى به التوصيل[13] كقولهم هذا الرجل . و المهملة فى قوة جزئية لانه لما كان الايجاب و السلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن[14] البعض فى المهمل و يشك فى الكل فاوجب[15] ان تكون فى قوتها . و الحكم على البعض لا يقتضى موافقة الباقى و لا مخالفته ، و كذلك الاهمال .

---

١) ع ش : اذا ٢) م ع ، حذونا ، ش : حذفناه ، ويحتمل : حذفا ٣) خ م : انه ٤) م : لشرايط ، ع: الشرايط ٥) خ : متخصص ٦) م : مقتضاها ٧) خ : المجموع ٨) م : فعلم ٩) خ ع : يراد ، ش بلا نقط ، م : يزاد للتعمم ويحتمل: يراد به النعميم ١٠) لايوجد « قد » فى م ١١) خ : كقوله ١٢) ش : العهود ١٣) م : التوصل ١٤) خ ع : فيتقين ١٥) خ ع : ما وجب .

و الشرطية المتصلة سورها « كلما » و[١] « دائما » فى الايجاب الكلى و « دائما ليس » و « ليس البتة » فى السلب . و الثلثة[٢] تصلح لسور ايجاب المنفصلة و سلبها الكليين ، و سور جزئيتهما هو « قد يكون اذا كان » او اما او « ليس دائما » او « ليس كلما » او « قد يكون لا » ، فنقول فى الشرطية المتصلة « قد يكون اذا كان زيد فى البحر فهو غريق » ، فهو اتصال جزئى موجب يلزم حين لم يسبح و ليس له سفينة او يقرن[٣] بهذه « قد يكون ليس » اومرادفيه . و فى المنفصلة نقول « قد يكون اما ان يكون زيد فى السفينة اويغرق » اى اذا كان فى البحر . و تسلبه[٤] بالاسوار المذكورة ايضا . و اذا خلّى « اما » و اذا كان » و « ان كان » لا يقتضى الجزئية و الا لضادت احد السورين الكلية[٥] والجزئية و ما احتاجت الى الآخر و ليس كذلك . و خصوص الشرطيات بتعيين الآن فان[٦] خصوصها واهمالها وحصرها يتعلق بالاوقات و الاوضاع كما كان فى الحمليات متعلقا بالاعداد فقد تتركب شرطية[٧] كلية من حمليتين جزئيتين .

التلويح الثالث فى لواحق القضايا و بعض تراكيبها و احكامها

انه قد يزاد[٨] فى القضايا ما يفيدها احكاما لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة انما

---

١) خ : او ٢) فى الشرح : هذه الاسوار الاربعة وهى كلما و دائما للكلى الموجب ودائما ليس وليس البتة للكلى السالب منها واحد يختص بالمتصلة وهو كلما و الثلثة الباقية تستعمل فى المتصلة و المنفصلة ٣) ع : او يقترن ، اذا يقرن ، خ : او نقول ٤) ، ع وسلبه ٥) م ش : للكلية ، و فى الشرح : اذلو اقتضت الكلية لضادت سور الجزئيه و اسنغنت عن سور الكليه و لو اقتضت الجزئية فلا يقرن بها سورالكلية لمضادته و ما احتاجت الى سور الجزئية لاسنغنائها عنه . هكذا حكم صاحب الكتاب و فى هذا بحث و هوانه لامضادة بين سور الكلية والجزئية لصدق احدهما مع الآخر ثم ان الربط بين جزئى المتصلة هو اللزوم المقتضى للدوام بدوام صدق المقدم حيث لم يقرن به سور مختص للزوم بحال او وقت فيبادر الذهن الى الدوام .

٦) خ : الازمان ، وفى الشرح : ليس المراد من الآن هيهنا ما لا ينقسم بل المراد به الوقت المعين ٧) ع : الشرطيه الكلية ٨) فى الاصول : يراد ، بلانقطه .

فى العربية فانها اذا ادخلت فى القضية تفيد حصر الجـزء المأخوذ فى قضية اخـرى سالبة بالقوة او بالفعل فى الجزء الآخر فتارة تقتضى حصر الموضوع فى المحمول و تارة بالعكس . و كالألف و اللام فى المحمول كقولنا الانسان هو الضحاك[١] فانه يفيد حصر المحمول فى الموضوع و المساواة . و يدخل فى القضية حرف السلب لنفـى مقتضيهما[٢] مع جواز بقاء القضية على ايجابها فيقال ليس ج الا ب و يراد اتحادحقيقتهما تارة و اللزوم اخرى . و فى الشرطيات يقال لماكان النهار راهنا[٣] كانت الشمس طالعة و هذا مع ايجاب الاتصال فيه يسلم[٤] وقوعها . و قد يقـال لا تـكون الشمس طالعة او يـكون النهار موجودا ـ اوحتى يـكون او الا ان يـكون[٥] ـ فان شئت حذفت الادوات و ابقيت[٦] السلب وجعلتها منفصلة اوحذفته[٧] ايضا وجعلتها متصلة ، و هى الى الانفصال اقرب[٨] لقلة الحذف فيه . و يقال « لا يـكون المحل حـارا و هو بـارد » و هو مشعر بمنع الجمع دون الخلو ، فان حذفت السلب آبت[٩] منفصلة غير حقيقية ، او تدخل اداة الاتصال عليها و التالى هو السالب اذ بالعكس لا يلزم اللزوم .

و المنفصلة اذا اورد لازم جزئهـا الاعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا اما ان يـكون زيد فى البحر و اما ان لا يغرق ، فالأخير لازم اللاكون فى البحر و هو اعم.

و قد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه و من عدى قسيمه[١٠] و من مثله مع الحملية و من قسيمه معها ، فتقـول « اذا كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

---

١) م : الضاحك ٢) ع خ : مقتضيها ، و فى الشرح : يعنى بذلك مقتضى انما و مقتضى الالف و اللام فى المحمول ٣) ع : زاهما ، زاهيا ، و فى الشرح : الراهن فى المثال الذى ذكره معناه الثابت ٤) ش : تسليم ، م ع : تسلم ٥) خ م ش: الا يكون . و فى الشرح : فان هذه العبارات الثلثه اعنى او و حتى و الا ان متقاربة المفهوم ٦) فى الاصول : بقيت ٧) ع : حذفتها ٨) فى الشرح : هذا انما هو بالنظر الى اللفظ و اما بالنظر الى المعنى فهى الى الاتصال اقرب كما ذكر فى غير هذا الكتاب ٩) خ ش : اتت ، م : انت ١٠) ح : قسيميه . و فى الشرح : يعنى المتصلة من منفصلتين و المنفصلة من متصلتين .

فكلما كانت الشمس غاربة فالليل مـوجود » ركبت متصلة من متصلتين ، فـاذا قرنت باحدى الشرطيتين السلب و حذفت الاداة و ادخلت اداة الانفصال صارت منفصلة من قسيميها [١]، و نقول اما ان يـكون « اما ان تـكون الشمس طالعة و اما ان يـكون الليل موجودا » و امـا ان يـكون « اما ان تـكون الشمس طالعة و امـا ان يـكون النهـار موجودا [٢]» اى اما ان يصح هذا التقسيم و امـا ان يصح ذاك التقسيم هى منفصلة من مثليها ، و ان اقـرنت [٣] بـاحد جزئى الاولى السلب و بدلت الاداة الاولى للانفصال باداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها [٤]. و نقول امـا ان يـكون « اذا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود [٥]» واما ان يـكون « اما ان تـكون الشمس غاربة واما ان يـكون الليل موجودا » هى منفصلة تر كبت [٦] من مثلها و قسيمها [٧] . وان اقرنت [٨] سور المتصلة و اداتهـا بدل اداة الاولى للانفصال و السلب مع احد جزئيهـا صحت متصلة منهمـا و تقول ان كان « كلمـا كانت الشمس طالعة فالنهـار موجود » فالشمس علة النهـار ، ركبت متصلة من مثلها و حملية و اذا اقرنت بالحملية السلب و بدلت اداة [٩] الاولى باداة الانفصال صارت منفصلة منهما . و تقول ان كان هذا عددا فهو امـا زوج و اما فرد ركبت متصلة من قسيمهـا و حملية ، و ان بـدلت الأداة و ادخلت فى الحملية سلبا صحت منفصلة منهما [١٠] .

---

١) خ م : قسيمها ٢) عبارات النسخ مشوشة فى هذا المثال و ما ذكرناه فى المتن هى الصورة الصحيحة التى يقتضيها المقام ٣) خ ش : اقترنت ٤) خ : قسيمها ٥) زاد فى خ بعد « موجود » : و اما ان يكون الليل موجودا ٦) خ ش : ركبت ٧) ش خ م : و قسيمه ٨) ش خ : اقتـرنـت ٩) ع : اداة

١٠) شرح : اعلم ان كل واحد من هذه الاقسام قد تتضاعف الى غير النهاية مثل ان المتصلة من متصلتين قد يكون كل واحد من المتصلتين على اقسامها الستة وكذا الكلام فى اجزاء اجزائها و هلم جرا وقد ظهر فى أثناء ذكر اقسام الشرطيات كثير من لوازمها . ويجب ان تعتبر صحة اللزوم فى هذه الاقسام من غير النظر الى المواد .

التلويح الرابع فی العدول و التحصيل و فيه ضابط المحمل

اعلم ان کل قضية اما معدولة و هی التی جعل حرف[1] السلب جزء موضوعها او محمولها ، و اما محصلة وهی ذات الجزئين المحصلين .

وحق کل قضية حملية ان يکون فيها موضوع ومحمول و نسبة . و کل[2] يستحق لفظا دالا عليه . و کذلك الشرطيات . الا ان الروابط قد تطوی فی بعض اللغات ، و قد لا يتاتی الانطواء کما فی لغة الفرس فی قولهم زيد دانا است و فی العربية يقال زيد هو عالم . و اللفظة الدالة علی النسبة هی التی تسمی الرابطة . و فی العربية يربط بلفظة هو و بکائن و يوجد کما يقال زيد يوجد کاتبا ، او کائن کذلك . فتصير هذه اداة بهذا المعنی ، وکانت بازاء مفهوماتها اسماء و افعالا ، فهی مشترکة اذن . و فی لغة العرب ان تقدم السلب علی الرابطة فينفيها و يقطعها فالقضية سالبة ، و ان تاخر عنها فيرتبط بها و يصير جزءاً من المحمول کقولنا زيد هو غير کاتب . و القضية مع الرابطة تسمی ثلاثية و دونها ثنائية .

و الفرق بين السالبة البسيطة و الموجبة المعدولة انّ الاولی تصدق علی المعدوم ـ اذ المنتفی يصح نفی صفاته ـ و الثانية اثباتية و لا اثبات الّا علی موجود احد الوجودين[3] فيثبت عليه الحکم بحسب احد ثباتيه او کليهما ، فلا يقال « العنقاء هو غيربصير » بل « ليس هو بصيراً » ، و الموجبة المعدولة کالتی محمولها غيرالبصير يکذب فی البصير و المعدوم و السالبة المعدولة تصدق فيهما کقولنا فلان ليس هو لابصير ، بخلاف تعاقب السلوب فان ازواجها اثبات و افرادها نفی .

و الثنائية کونها موجبة معدولة او سالبة بسيطة يتعلق بنية المتکلم الا اذا کان اللفظ لا يستعمل الا للعدول کغير فی العربية فيتعين .

---

١) لا يوجد « حرف » فی خ ش م ٢) لا يوجد « کل » فی ش ٣) ش : احد الموجودين .

و قد بوحث[١] فی ان القضية العدمية و هی التی محمولها يدل علی سلب شيئی ممكن للموضوع او نوعه اوجنسه كقولنا زيد اعمی هل هی مساوية للمعدولة كقولنا زيد هو غير بصير او هی اخص . وليس هذا بحث المنطقی فان ذلك يختلف باللغات ففی الفارسية هما متساويان و لا يقال[٢] للحجر غير بصير و لا يقال له اعمی و لا نابينا ای غير البصير ، و فی العربية المعدول اعم اذ يقال للحجر غير بصير و لا يقال له اعمی والباری غير جسم وليس ذلك امرا يمكن فی حقه ، ولا نوع ولا جنس له ، بل علی المنطقی ان السلب اذا تأخر عن الرابطة اوارتبط بها كيف كان - ان لم يعتبر التأخر كلغة الفرس - فالقضية موجبة . و اثبتوا الواحا فی هذا البيان و هی ضايعة[٣].

فالقضايا اربعة موجبة بسيطة و سالبة كذلك و معدولتان .

ضابط فی الحمل : و ليكن معينا[٤] اجزاء الحمل[٥] و ما يتعلق به . اذا قلنا ان الحَمَل ناهل[٦] ينبغی ان يتبين[٧] مفهوماتها ان الاول اعنی به السماوی اوالارضی ، والثانی المشترك بين الرّيان و ضده ايهما مقصود . و اذا قلنا زيد هوابٌ تُعيّن جهة الاضافة . و اذا قيل هذا الخمر مسكر فليراع بالقوة كما فی الدنّ او بالفعل ، الكثير اوالقليل ، كله او جزئه . و اذا قيل الثلج ينزل يُعيّن المكان من انه فی البلاد الباردة او الحارة و الزمان من انه فی الشتاء او الصيف . ويعرف الربط كما اذا قيل « ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه » انه الی ايهما يرجع من الحكيم و علمه . و يُبيّن الشرط كما اذا قلنا « المتحرك متغير » فيراعی مادام متحركا ، فان اهمال هذه مغلط جدا .

---

١) خ : يوجب ٢) م : ولا يقال للحجر كوری ای اعمی ولا نابينا ای غير البصير
٣) فی الشرح : انما كانت ضائعة لاختلافها باختلاف اللغات وخروجها عن ذكر نظر المنطقی و ان تلك المناسبات لا تخفی علی من وقف علی الاصول التی يتضمنها هذا الفصل . و هذه الالواح مشهورة فی كتبهم ٤) خم : معينا ٥) شرح : يريد باجزاء الحمل اجزاء القضية الحملية ٦) خ : باهل . شرح : الناهل من اسماء الاضداد فانه يطلق علی الريان والعطشان ٧) خم : يبين .

المرصد الرابع فی جهات القضایا و تصرفات فیها

و فیه خمس تلویحات

التلویح الاول فی الجهات

اعلم ان المحمـول و مـا یشبهه نسبته الی الموضوع و نحوه اما ان تکـون ضروریة الوجود ای لابد من کونها فی نفس الامر کقولنـا الانسان حیوان اولیس ، او ضروریة اللاوجود کفی قولنا الانسان حجر او لیس ، او غیر ضروریة الوجود و العدم بل ممکنة[1] کما فی قولنا الانسان کاتب اولیس. و تصدق علی الاولی لفظة الواجب و علی الثانیة الممتنع و علی الثالثة الممکن . و هذه الالفاظ الثلثة تسمی الجهـات . و کل قضیة لها صلوح ان یصدق علیها فی الایجاب احد هذه یسمی مادته و ان صدق علی السلب اخری . و الجهة قولیة زائدة[2] علی نفس القضیة و المادة هی هی باعتبار ذلک الصلوح فیتبدل کاذبها بصادقها وهی بحالها . ویسلب جهة منها وقد یبقی موجبة.

والجهة لما کانت لفظة دالة علی وثاق الرابطة وضعفها فمکانها عندها والقضیة المصرح بجهتها تسمی رباعیة وفی الثنائیات حرف السلب مکانه قبل المحمول لانه ینفیه، و فی الثلاثیات قبل الرابطة . والسور مکانه قبل الموضوع اومدلـوله لانه معیّن کمیته وان کان قد یتوسع فی وضعها لا کذلک .

و یقال للواجب و الممتنع الضروری و ان کان احدهمـا فی الوجود والآخـر

---

١) خم : ممکنه ٢) فی الشرح : یرید بالقولیة ما یدل علیها بالقول والقول هیهنا هو اللفظ من غیر تقیید له بالمرکب کما کان الاصطلاح واقعا علیه فعلی هذا ما یدل علیه بلفظة الواجب هو الجهة الواجبة . و بهذا یظهر الفرق بین المادة و الجهة فان الجهة هی ما یصدق علی القضیة من مدلولات هذه الالفاظ فتکون الجهة زائدة علی القضیة و اما المادة فهی القضیة بعینها .

فى العدم . ثم الضرورة اما مطلقة غير محتاجة الى شرط لتداهر كقولنا القيوم حى و اما مشروطة اما بشرط[١] دوام الذات كقولنا كل انسان حيوان ــ و لا نعنى[٢] تسرمده بل مادام ذاته موجودة ــ و اما بشرط ان يكون الموضوع موصوفا بما وضع معه كقولنا المتحرك متغير مادام متحركا ، و فرق بينه و بين مــا قبله فان ذلك وضع فيه اصل الذات و هيهنا وضع الذات مع صفة التحرك اللاحقة بامرمحصل دونها . و اما بشرط وقت معيّن كقولنا القمر بــالضرورة كاسف ، او غير معيّن كقولنــا الانسان بالضرورة متنفس ، اوبشرط فى المحمــول كقــولنا الانسان مــاش مــادام مــاشيا . وهذا يطّرد ايضا فى ما ذكرناه وان كان له ضرورة بجهة غيره ، ويعتبر الوقت المعيّن وغيرالمعين فى موضوع له لازم ضرورى يسوقه[٣] الى الحكم وقتا ما و غير ذلك من الاوقات . و شرائط الحكم ان تعرضت فهى جزء احدالجزئين والاّ لاضرورة بها . فهذه ستة اصناف.

و المشروطة الاولى جمعناها مع الضرورية الاولى فى اطلاق الضرورة لوجوب النسبة فيها لنفس الموضوع والمحمول ، ولم يشترط فى هذه المشروطة لادوام الذات حتى يخالفها مخالفة بعيدة ، و لا نعنى بالضرورى الوجود غيرهما . و قد يوجد دائمة غير ضرورية كما يتفق لبعض الناس لازم للوجود او سلب دائم كسواد احد و لابياضه، و لا ضرورة لهما لذاتة .

و لا حمل دائم غير ضرورى فى الكليات اذ ما لا وجوب فيه لا ترجّح فلاتعيّن لجزم العقل[٤] بالدوام . و ايضا ماليس بذاتى ولا لازم المهية هوجايز المفا قة فلا سبيل لمعرفة دوامه فى الجزئيات . وظُنّ منه ان لاضرورى غير دائم فى الكليات ولم يُعرف ان من اللوازم لوازم ماهية تسوق[٥] جميع جزئياتها الى امرفيصح الحكم الحاصر لها به .

و الأمكان قد يعنى به ما يلازم سلب ضرورة العدم و هو الاصطلاح العامى ،

---

١) لايوجد « امــا بشرط » فى ع ٢) ع : ولايعنى ٣) عم : ليسوقه

٤) خ م : العقد ٥) خ : يستوف.

و وجه الخواص‌ما يسلب[١] الضرورتين اى الوجود و العدم عنه . وصح الأمكان العامى على طرفيه لصدق الغير الممتنع عليهما[٢] فخصّوه باسم الامكان ، و قد دخل الـواجب فى الاول دون الثـانى فصارت الأقسام بحسب هذا ثلثة واجب و ممكن و ممتنع ، و كانت بحسب المصطلح الاول ممكن و ممتنع . و الذى ليس ممكنا بالمعنى الثـانى هو اما ضرورى الوجود او العدم ، و يتعيّن فى سلب الاول الامتناع وتدخل‌الاربعة[٣] من الضروريات تحت الثانى[٤] لتوقف ضرورتها على غير نفس المـوضوع والمحمول. و قوم حصروا الامكان بالقضية العريّة عن‌الشرائط الاربعة ايضا كقولنا الانسان كاتب فصارت الاقسام اربعة : ضرورى الـوجود و العدم و مـا له ضرورة ما و ممكن . و آخرون اخذوا الأمكان بحسب حال الشيئى فى المستقبل فان‌كان لايجب وجوده و عدمه فى كل وقت من المستقبل‌فهوممكن وان وقع ، و الّا فلا . و جميع الاعتبارات صحيحة .

و من ظنَّ انّ من شرط الممكن ان لا يكون موجودا فى الحـال بل معدوما لأن الوجود يُخرِج من الامكان الى الوجوب لم يعلم ان العدم ايضا على هذا الوجه يخرجه الى ضرورة العدم فان لم يخلّ هذا فلا يخلّ ذاك ثم ان‌كان الممكن ينبغى ان لا يتحقق فممكن العدم ينبغى ان لا يكون فى الحال معدوما فيكون موجودا و هو بعينه ممكن الوجود فشرط فى لا وجوده وجودَه . و الوجود الحالى لا ينافى العدم فى الاستقبال فضلا عن الأمكان .

و الأمكان على المترتبات[٥] واقع بالأشتراك وعلى الاخص[٦] ايضا باعتبارى‌جهة

---

١) ش : ما سلب ٢) خ . عليها ٣) شرح : يريد بـالاربعة الضرورية المشروطة بالوصف العنوانى و الوقتيتين والتى بشرط المحمول ٤) خ : الباقى
٥) شرح : يريد بالترتب ما هو بالخصوص و العمـوم فـان الاول الذى هوالامكان العام اعم من الثانى الذى هوالامكان الخاص و الثانى اعم من الثالث الذى هوالامكان‌العارى
(راجع ذيل الصفحة التالية)

عمومه و خصوصه ، و كل على جزئياته متواطئ . فان قيل الواجب ان كان ممكنا ان يكون وممكن الكون ممكن اللاكون فالواجب ممكن اللاكون، وان كان غير ممكن - وماليس بممكن فهو ممتنع - فالواجب ممتنع . قلنا الجواب «ممكن» بالمعنى العام ولا ينعكس الى « ممكن ان لا يكون » لدخول غير ممتنع الكون و ممتنع اللاكون فيه و هو غير ممكن بالأمكان الخاص و لا يتعين فى سلبه ضرورة العدم بل قد يصح مع سلبه ضرورة الوجود فاستعمل الامكان على الأشتراك ، و لا تستمع الى قولهم ان الممتنع ممكن ان لا يكون[١] فينعكس الى ممكن ان يكون لانه بالمعنى العام و لا ينعكس الى ممكن ان يكون .

و سالب كل جهة - و لابد من تقدم اداة السلب فيه على الجهة - غير السالب الموصوف بتلك الجهة ، و لابد من تأخر السلب فيه عن الجهة ، فسالب الضرورة و الامتناع غير السالبة الضرورية و الممتنعة لصدق الأولين فى مادة الأمكان دونهما و سالب الامكان غير السالبة الممكنة لان هذه تكذب فى مادة ضرورة الوجود و العدم وهو يصدق .

التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة

اعلم ان ذوات الجهات منها ما يتعاكس و منها ما يجرى بينها لزوم دون تعاكس و ليس من شرط كل لازم العكس ، و هذه طبقاتها .

---

١) لا يوجد فى ع : فينعكس الى ممكن ان يكون .

بقية تعليقات الصفحة السابقة

عن شيئى فى الضرورات ٦) شرح : يريد ان الامكان يصدق على الامكان الثالث بمعانيه الثلاثة المترتبة العام و الخاص و الاخص و يصدق على الامكان الثانى بمعنيين منها فقط و صدقه على الامكان الثالث بهذه المعانى المختلفة انما هو بالاشراك اللفظى .

متقابلات

واجب ان يكون	ليس بواجب ان يكون
ليس بممكن العامى [illegible]	[illegible] عامى ان لا يكون
ممتنع ان لا يكون	ليس بممتنع ان لا يكون

متقابلات

واجب ان لا يكون	ليس بواجب ان لا يكون
ليس بممكن العامى ان يكون	ممكن العامى ان يكون
ممتنع ان يكون	غير ممتنع ان يكون

متقابلات

ممكن ان يكون	[illegible] بممكن ان يكون [illegible]
[illegible]	ليس بممكن ان لا يكون [illegible]

شرح : يريد بالتعاكس لزوم كل واحد منهما للآخر. والضابط فى اللوازم التى لا تنعكس هو ان الطبقات لما كانت ثلاثاً كان نقيض كل واحد منهما لازم اعم من كل واحد من الطبقتين الباقيتين. و فى تلازم ممكن ان يكون الخاص و ممكن ان لا يكون نظر و هو ان احدهما هو الاخر نفسه اذ لا معين للامكان الخاص الا ما يسلب الضرورة عن طرفى الوجوب و العدم والتلازم يستدعى المغايرة لكن المساهلة فى امثال هذه الاشياء لاتضر فى الغرض المقصود .

التلويح الثالث في المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات

اعلم ان القضية التى فيها المقول على الكل هى التى قيل[1] محمولها على المقول عليه موضوعها فاشتملت على عقدى حمل فلهذا سالبها البسيط ايضا يكذب فى المعدوم للزوم ايجاب العقد الاول عليه فاستوى مع الايجاب المعدول . وفيها شرائط فى الوضع[2] و الحمل اما الاول فاذا قلنا كل ج ب فلا يعنى كلى الجيم لما علمت انه عام و نوع لا يقع الكل موقعه و لا كليته اذ يحمل على كل واحد ما ليس كل مفهوم الشيئى كلازم واحد و نحوه ولا كل الشيئى فانه كل مجموعى معناه الجميع ، وقد يحكم على الآحاد بالكل العددى ما لا يصح[3] عليه كقولنا كل انسان ذو نفس واحدة و لا كذلك الجمع . و لا نعنى الجيم من حيث هو ج بل الذات الموصوفة به بالفعل و ان لم يكن ج فهو ب و الا ما صح ان نقول المتحرك قد يسكن و صحته لعدم اخذه من حيث هو ، ولا يشترط ايضا بلا كون ج بل مع استواء النسبة الى الشرطين ، و لا يعنى[4] الموصوف به فى احد الوجودين بل ما يعمهما دام اولم يدم ، و لا يشترط احدهما فيه .

و اما فى الحمل ففى الضرورية نقول · بالضرورة هو ب مادام موجودَ الذات و ان لم يكن ج ان كان مما يجوز زواله ، فانه اعم فى هذه المادة من جهة استمرار الحكم من قولنا « مادام ج » و ان كان « مادام ج » اعم منه من وجه لصحته هيهنا و فى ما شرطه فى الموضوع . و فى الدائمة الغير الضرورية دائما من غير ضرورة مادام ذاته موجوداً و ان لم يكن ج ، [5]هذه صورتها وان كذبت كلية . و فى الممكنة يمكن ان يكون ب العام او الخاص او الأخص . و فى الضروريات الاربع هو ب

---

١) خ : قيل ٢) ش : الموضوع ٣) ش : يصلح ٤) مع : لا يعين للموصوف ، خ : لا يعنى للموصوف . ٥) شرح : اى و ان لم تكن الجيمية صادقة عليه كما سبق مناله ، و هذا صورة هذه القضية بحسب الحكم والقول فى المقول على الكل و ان كان لا يمكن صدقها لما بينا ان الحكم بالدوام فى الكليات لا يكون الا ضروريا .

مادام ب او مادام ج او نعيّن الوقت او نبهمه . فهذه هی الموجهة .

و ان لم يتعرض لجهة و حال ودوام او لا دوام بل يقتصر على ذكر المحمول فهی القضية المطلقة العامة وهی وان حصرت فی الأعداد مهملة فی الاوقات .

و القضية لوكانت تقتضی من الجهات و الضمات شيئا ما صح عليها خلافه فمن حيث هی هی صالحة للكل فاذا قلنا كل ج ب لا يقتضی دوام البائية ولا لادوامها ولا اتفاق الأعداد فی وقت الاتصاف[1] بل ان اتصف بالبائية بعض موضوعات الجيم فی وقت و البعض الآخر فی وقت[2] آخر يصح . و تطّرد هذه المطلقة فی الضروريات الستة و اذ[3] لم يشترط الدوام قد يصح قلبها من الايجاب الى السلب كما عمل الحكيم[4] حيث قلب كل فرس نائم الى لا شئی من الفرس بنائم . و الضروريات الاربعة اذا حذف خصوص شرائطها مقيدة باللادوام كقولنا كل ج ب لا دائما بل وقتا هی المسماة بالمطلقة الوجودية و يتأتی بتة[5] قلب موجبها الی سالبها ولا تصدق فی مادة الضرورة.

و قوم جعلوا مطلقهم[6] ما وقع فی الماضی او الحال و الممكن بحسب المستقبل و الواجب ما اشتمل على الازمنة الثلثة و بهذا فرّقوا بين الجهات و اذا انى زمان لم يبق فيه من الالوان غير السواد اوغيره من مراتب العموم و الخصوص صح ان كل لون سواد باطلاقهم لانه وقتی و قبل الوقوع ممكن بامكانهم ، و لا اطلاق و لا امكان بحسب الحمل الحقيقی فان هيهنا بالضرورة الوانا معمولة[7] غير السواد و هذه الجهات سميت وقتية .

و الأمكان العام اعم من جميع الجهات و من المطلقة العامة فان الممكنة تدخل فيها اشياء[8] لا تقع ابدا و ليس المطلق هكذا . و الامكان الخاص اعم من الوجودية

١) ع : اتصاف ٢) لا يوجد « وقت » فی خ ش م ٣) م : اذا ٤) شرح : يشير الى الحكيم ارسطاطاليس فانه عمل بامثله فی المطلقة ينقلب الحكم الايجابی فيها سلبا و السلبی ايجابا ٥) لا يوجد « بتة » فی خ ٦) خ م : مطلقهم ٧) خ : معمولة ٨) م : الاشياء .

لمثل هذه العلة . وهو اعم من المطلقة العامة من هذه الجهة وان كان هى اعم منه من جهة صدقها على الضرورى . و الوجودية اذا صرّح بها[١] جهة . و ظُنَّ ان المطلقة لدى التصريح[٢] جهة لأن لفظها دال[٣] و لم يُعلَم انه لم يدل على وثاق الربط و ضعفه وحال اصلا[٤] بل فيه عدم التعرض للكل .

و اما السلب فى المقول على الكل اما فى الاطلاق العام فينبغى ان لا يتعرض لحال و وقت بل كل ج ينفى عنه ب او يسلب عنه او ليس ب من غير تعرض جهة و ضمة . و المتداول فى اللغات لا شيئى من ج ب و يفهم مادام ج حتى لو وجد ج و هو ب يكذب فزاد[٥] على الاطلاق . و فى لغة الفرس بقولون هيچ ج ب نيست و كذا معناه فانهم ما تعرضوا فيها للآحاد . و فى الوجودية نقول كل ج ينفى عنه ب نفيا ضروريا لا دائما . و النظم المشهور[٦] لا يطابق من الوجوديات الّا لما شرطه[٧] فى الموضوع و اما فى الضرورة فلا فرق بين النظمين الّا ان قولنا كل ج بالضرورة ليس هو ب تعرض فيه الآحاد[٨] بالفعل ملاقيه[٩] للضرورة ، و قولنا بالضرورة لاشيئى من ج ب ليس فيه تعرض للآحاد الّا بالقوة بل هو حصر لكل ج انه ليس ب ، وتعلم حال الجزئيين من الكليين فقولنا بعض ج ب يصح مطلقا و ان كان فى وقت لاغير ، و كل بعض اذا كان كذا فصح كل بعض مطلقا فيصح كل واحد ، فمن سلّم الاول واوجب فى[٩] الكلية عموم الأوقات كعموم الآحاد[١٠] للحمل اخطأ ، و الحكم على بعض شيئى

١) ع : به .　٢) م : المصرح　٣) ع : حال .　٤) سرح : فيه نظر و هو ان الممكنه العامه ايضا كدلك و لصاحب الكتاب على المطلقة العامة مباحثات كثيره ذكرها فى كتاب المطارحات و قد استصوب فى كثير من كتبه حذف المطلقة لكونها مغلطة كما حذف مهمله اعداد الموضوع الا انه ذكرها فى التلويحات اتباعا للمشهور .
٥) خ : فيراد .　٦) شرح : النظم المشهور يريد به لا شيئى من كذا كذا بالعربيه و هيچ كذا كذا نيست بالفارسيه و قوله الا لما شرطه فى الموضوع هذا هوالذى سماه المتاخرون بالعرفى الخاص مثل لاشيئى من ج ب مادام ج لادائما.　٧) ش : شرط.
٨) ع . الاحاد .　٩) ش . على .　١٠) ش : كعموم الحمل.

بجهة لاينافى صحة الحكم على البعض الآخر بجهة غيرها فان بعض الاجسام متحرك بالضرورة كالفلك و بعضها بوجود غير ضرورى و بعضها بامكان بحت ، و سالب الاطلاق او الوجود الصادق فى مادة الواجب غير السالبة الموصوفة باحدهما الكاذبة فيها[١] .

التلويح الرابع فى التناقض

اعلم ان التناقض هو اختلاف قضيتين بالايجاب و السلب على جهة [٢] تقتضى لذاتها ان يكون احدهما صادقا و الآخر كاذبا و لا يخرج الصدق والكذب منهما ، ثم لا يلزم ان يتعين الصادق عندنا فان قولنا زيد يمشى غدا زيد لا يمشى غدا يتناقضان و لا تعين عندنا و كذا نحوهما من الممكنات . و لا خلو من الايجاب و السلب فان كذب الايجاب معناه ان الامر ليس كما اوجب و كذب السلب هوان مخالفة الايجاب غير صادق .

و من شرط التناقض رعاية التقابل فليراع فى القضيتين اتحاد الموضوع و المحمول و الربط و الاضافة و الجزء و الكل و الزمان و المكان و الشرط والقوة و الفعل ، وفى الجملة تتفقان لا محالة فى جميع ما وراء الايجاب و السلب مما يتغير[٣] به حال القضية . و فى المحصورات زيادة شرط[٤] و هو ان تكون احديهما كلية و الأخرى جزئية فتختلفان فى الكمية اعنى الكلية و الجزئية كما اختلفتا فى الكيفية اعنى الايجاب و السلب و الّا لايجب الاقتسام[٥] فان الكليتين فى مادةالامكان تكذبان و تسميان المتضادتين لان من خاصية الضدين امتناع الاجتماع فى الوجود دون العدم.

و كل كلى اذا اخذ موضوعا و جزئيّه محمولا كذب الكليتان فيه و صدق

---

١) لا يوجد « فيها » فى م . ٢) ع : حمله خ : جمله . ٣) ش . يتغير .
٤) شرح : يجب ان يناول قوله بان تلك الزيادة فى اللفظ لا فى المعنى لسمشى كلامه
٥) خ ش ع : الاقسام .

الجزئيتان[١] و سمى الجزئيتان الداخلتين[٢] تحت التضاد فاذا كذب كل ج ب ان كان لا لا شيئى صادقا فكذلك ليس بعض فلما لم ينعكس اطرد الجزئى نقيضا دون الكلى و كذلك فى السالب[٣] فاعتبر الاختلاف فى الكم . و فى التى تحفظ فيهـا الجهة قد يحوج الى امور فيها و سيانى .

و اذا اخذت الواح التناقض فطبقة الكليات الموجبة نقائضها سوالب جزئية و لم تصدق الكلية فى المواد الثلثة الا فى الواجب ، وطبقة سوالب الكليات لم تصدق فى غير كلى مادة الممتنع ، و اذا اخذت طبقة مختلفات الكم دون الكيف ففى طبقة السوالب اقتسم السالبتان فى الامكان و كذبتا فى الواجب و صدقتا فى الممتنع ، و فى طبقة الموجبات اقتسم الموجبتان فى الأمكان و كذبتا فى الممتنع و صدقتا فى الواجب، و فى مختلفات الكيف فقط اقتسم ما خلا الامكان . فعرف ان الاقتسامـات فى هذه بخصوص المواد فلم يعتبر (كذا) . و لا تناقض فى المهملات لانها فى قوة الجزئيات .

فاذا عُرف ما قلنا فنقول المطلقة لا نقيض لهـا من جنسها اى بالاطلاق[٤] ليس لانها اذا لم يشترط فيها الدوام صدق موجبها و سالبها معا كما قلب الحكيم ولم يكن نقيضها سلب الاطلاق فانه بعدسلب الاطلاق كلما ثبت من الجهات الثبوتية فى الحقيقة لا ينافيها فلابد من السلب حتى يناقضها و غير الدائم لا يناقضها فتعين الـدائم ، و لا يشترط بالضرورة و الا تكذب مع المطلقة فى مادة السالب الدائم الغير الضرورى، و لا يشترط ايضا بغير الضرورة و الا تكذب معها فى مادة السالب الدائم الضرورى

---

١) شرح : مثاله اجتماع كل حيوان انسان مع لا شيئى من الحيوان بانسان على الكذب و اجتماع بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان على الصدق . ٢) ش : الداخلتان . ٣) ش : السلب . ٤) شرح : ظن بعضهم ان نقيض قولنا بالاطلاق كذا هو بالاطلاق ليس كذا بتقديم الاطلاق على السلب و ليس ذلك بحق لما ذكرنا من جواز انقلابها من الايجاب الى السلب . وظن بعضهم ان نقيض بالاطلاق كذا ليس بالاطلاق كذا بتقديم السلب على الاطلاق و هذا لا يجوز (يستدل بالبيان المذكور فى المتن) .

انظر بقية التعليقات فى الصفحة المقابلة

بقية تعليقات الصفحة ٣٦

قوله (س ٥) واذا اخذت الواح النقايض الخ ، قال الشارح هذه المناسبات تتضح بهذا اللوح .

كل ج ب
يصدق في الواجب
ويكذب في الممكن
والممتنع

متضـــــادتان
يقتسمان الصدق والكذب في الواجب
والممتنع ويجتمعان على الكذب
في الممكن دون الصدق

لاشئ من ج ب
يصدق في الممتنع و
يكذب في الواجب و
الممكن

متناقضتان

متناقضتان

متداخلتان
يقتسمان الصدق والكذب في الممتنع ويصدقان في الواجب

متداخلتان
يقتسمان الصدق والكذب في الامكان ويكذبان في الممتنع
يصدقان في الامكان ويكذبان في الواجب

يقتسمان الصدق والكذب في الامكان ويكذبان في الواجب

(×)
ليس بعض ج ب
يصدق في الممكن
والممتنع ويكذب
في الواجب

داخلتـــان تحت التضاد
يقتسمان الصدق والكذب في الواجب والممتنع
ويجتمعان على الصدق في الممكن دون الكذب
وحكم المهملتين حكمهما في ذلك لان
المهملات في قوة الجزئيات

بعض ج ب
يصدق في الواجب
والممكن ويكذب في
الممتنع

هذا ما افاده الشارح . و ليعلم ان عبارة « ليس بعض ج ب » فى اللوح ، التى كتبنا عليها علامة (×) ، كانت فى النسختين الموجودتين عندى من الشرح كذا : ليس كل ج ب ، و هو خطأ واضح نشأ و لاشك من سهو النساخ ، فان المقام يستدعى قضية جزئية سالبة تختلف عن القضية التى تقابلها بالقطر (لاشئ من ج ب) كما و عن التى تقابلها بالعرض (بعض ج ب) كيفا ، و تلك القضية لا تكون الا « ليس بعض ج ب »، و بهذه الصورة وردت فى منطق الاشارات ، ص ٥٥ من طبعة طهران السابقة ، وفى كتاب اساس الاقتباس ، ص ١٠٠ من طبعة طهران ايضا ، و قد اعتمدت فى اصلاح هذا الخطأ عليهما . و للطوسى شارح الاشارات بيان هناك فى توضيح المصطلحات الوارده فى اللوح ربما يفيد القارئ فليراجع .

ع . ف

و هو الامتناع ، بل الدائم مطلقا و ان كان فی الكليات تتعين ضروريته ، فقولنا كل ج ب بالاطلاق نقيضه ليس دائما بعض ج ب ولا شيئی مطلقا محذوف الزيادة العرفية بعض دائما و فی جزئی المطلقة كليتا الدائم و فی الوجودية اذا قلنا كل ج ب نقيضه ليس بالوجود كل ج ب بل اما بالدوام العديم القيدين بعض ج ب او ليس لانه اذا سلب الوجود فقد تبقی ضرورة الايجاب فی الكل او السلب عنه ، و الضرورة الدائمة فی الجزئيين او الدائم الغير الضروری فيهما و الدائم المطلق فی البعض ايجابا و سلبا يغنی عن تعديدها . و اذا قلنا بالوجود لا شيئی من ج ب نقيضه ليس انما بالوجود لا شيئی من ج ب بل اما دائما مطلقا بعض ج ب او دائما ليس لبقاء الاقسام الستة المذكورة . و نقيض قولنا بالوجود بعض ج ب ليس انما بالوجود شيئی من ج ب بل اما دائما كل او دائما لا شيئی لاغير اذ جهات البعض لاتنافيه . و نقيض قولنا بالوجود ليس بعض ج ب دائما كل او دائما لا شيئی .

و قوم احتالوا ليجعلوا نقيض المطلقة من جنسها فقالو كل ج ب مادام ج فأخذوها بشرط الدوام فی الموضوع و اعلم انها خرجت عن الاطلاق و مع ذلك اذا اخذ من جنسها ليس بعض ج ب مادام ج يكذبان فی بعض مواد الوجوديات كقولنا الانسان متنفس و ان اخذ نقيضها المطلقة العامة فليست من جنسها .

و الدائمة الغير الضرورية اذا قلنا فيها بعض ج ب دائما غير ضروری او ليس بعض ج ب كذلك فنقيضه : ليس بالدوام الغير الضروری شيئی من ج ب او ليس شيئی من ج بالدوام الغير الضروری ليس ب[1] و يبقی اما ضرورة الايجاب او السلب فی الكل او الوجود ايجابا و سلبا فيه فيهما[2] و كلتاهما كاذبتان كما دريت .

---

۱) شرح : هو عين نقيض السالبة الجزئيه . ۲) شرح : الضمير فی فيه عايد الی الكل و فی فيهما الی الموجبة و السالبة الجزئيتين اللتين يطلب لازم نقيضهما .

و الوقتية ان عين فيها الزمان و فيها[1] قصد الايجاب و السلب صح التناقض ، و الذى قال انه اذا قيل كل ج ب فى وقت ما غير معين نقيضه انه ليس بعض ج ب فى ذلك الوقت الذى فيه كل ج ب لم يدر انه اذا كذب كل ج ب كذب ليس بعض ج ب المشروط بوقت كون كل ج ب و ليس وقتا معينا ليتعرض له . وقولنا[2] كل ج ب مادام ج لا دائما فنقيضه ليس كل ج ب مادام ج لا دائما بل اما بعض ج ب دائما اوليس بعض ج ب ابدا او ليس بعض ج ب فى بعض اوقات كونه ج ، و لا يحتاج الى ذكر دوام الباثية فى كل ج او سلبها فى جميع اوقات كونه ج لأن ذكر البعض هيهنا فى التناقض يغنى عن ذكر الكل كما عرفت ، و نقيض قولنا لاشيئى كذا ليس لاشيئى كذا بل ليس بعض دائما او بعض ج ب ابدا او فى بعض اوقات كونه ج و قس على هذا نقيض الجزئيين و يبدل فى النقيض البعض بالكل .

و نقائض الضروريات اوردناها فى هذه الألواح و لوازم نقائضها المتعاكسة القائمة مقامها لتورد حيث ترادفت السلوب فى نقيض سالبة .

بالضرورة كل ج ب	لا يمكن ان لا يكون كل ج ب
ليس بالضرورة كل ج ب	ممكن ان لا يكون كل ج ب
بالضرورة بعض ج ب	لا يمكن ان لا يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان لا يكون شيئى من ج ب
بالضرورة لا شيئى من ج ب	ليس يمكن ان يكون شيئى من ج ب
ليس بالضرورة لاشيئى من ج ب	ممكن ان يكون شيئى من ج ب

١) لايوجد «فيها» فى خ م ويحتمل ان يكون «فيه» اى فى الزمان ، وفى الشرح اذا كان الحكم فى القضية موجبة كانت اوسالبة فى زمان معين مخصوص وقصد ذلك الزمان بعينه فى الايجاب والسلب كانت الموجبة مناقضة للسالبة وبالعكس. ٢) م : ولو قلنا . وفى الشرح قولنا كل ج ب الخ هذه هى التى تسمى بالوجودية العرفية وبالعرفية الخاصة .

بالضرورة ليس بعض ج ب ليس بممكن ان يكون بعض ج ب
ليس بالضرورة ان شيئا من ج ليس ب ممكن ان يكون كل ج ب

بين كل خطين متناقضان على الطول[١] ومتلازمان على العرض ، و على القطر متلازما نقيض كل واحد و منافضا لازم كل واحد . و الامكان هيهنا هو العام ، و قولنا كل ج ب بالامكان الخاص تناقضه ليس بالامكان الخاص كل ج ب بل اما بالضرورة فى البعض ايجابا او سلبا ، و بالامكان لا شيئى ليس بالامكان لا شيئى و يبقى القسمان بعينهما وفى الجزئتين[٢] هكذا فى الكل .

التلويح الخامس فى العكس

اعلم ان العكس هو[٣] جعل موضوع القضية محمولا و المحمول موضوعا مع حفظ الكيفية و بقاء الصدق و الكذب . و نبدء بالسالبة الضرورية و ان كان فيه مخالفة العرف[٤] لغرض لنا فنقول اذا قلنا بالضرورة لا شيئى من ج ب فيصح عكسه

١) شرح . اما المتناقضان على الطول فمثل بالضرورة وليس بالضرورة ولا يمكن و ممكن و اما المتلازمان على العرض فمثل بالضروره كل ج ب و لا يمكن ان لا يكون كل ج ب و اما متلازما نقيض كل واحد و مناقضا لازم كل واحد فمثل بالضرورة كل ج ب وممكن ان لا يكون كل ج ب فان كل واحد لازم نقيض الاخر لزوما معا كسا عليه وهو نقيض لازمه ايضا . ٢) س الجزئيتين،شرح. والجزئيتان اعنى الموجبه والسالبه من الممكنه الخاصة هكذا نقيضهما و لازمه الا انه يبدل البعض من افرادالموضوع بالكل منهما على قياس ما علمت فيمامر . و ينبغى ان لا يهمل تقديم السور على حرف الانفصال لئلا يخرج عن احراءلازم النقيض قسم ربما كان الحق فيه مع كذب القسمين الباقين مع الاصل كما قد نبه عليه فيما تقدم و ذلك مما اغفل فى هذا الكتاب .
٣) شرح . هذا التعريف يختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو تبديل كل واحد من جزئى القضيه ذوى الترتيب بالآخر مع بقاء الصدق بحاله ، والاحتراز بذوى الترتيب هو عن المنفصله فانه لا تتميز مقدمها عن تاليها الا بالوضع دون الطبع واذا بدل كل واحد من جزئيها بالآخر فهى هى لاعبرها . ٤) شرح . اما مخالفة العرف فلان عادتهم الابتداء بالسالبة المطلقة العامة و اما غرضه فى المخالفة فلان الضرورية هى الاشرف و الاهم فى العلوم .

بالضرورة لا شيئ من ب ج و الّا صح بعض ب ج بالامكان العام فنضع وجوده و نفرض البعض من ب الموصوف بج شيئا معينا هو د فد كما انه بعض ب الموصوف بج فهو بعض ج الموصوف بب و قد كنا قلنا بالضرورة لاشيئ من ج ب فصدقه معه محال و كان ذلك صادقا فيكذب هذا لانه محال و ما ادّى اليه يكون محالا و هو بعض ب ج فيصح بالضرورة لا شيئ من ب ج .

و الموجبة الكلية الضرورية لاتنعكس كلية لجواز ان يكون المحمول كالحيوان اعم من الموضوع كالانسان ولا ينعكس كليا ولابد له من عكس فانه اذا كان بالضرورة كل ج ب فنجد شيئا معينا هو موصوف بالجيمية و البائية و ليكن د فهو من الجيم الموصوف بب فيكون من الباء الموصوف بالجيمية واذ لم يحصل العكس كليا فيصح جزئيا و هو بعض ب ج و لا ينعكس ضروريا لجواز ان يكون المحمول كالانسان ضروريا للموضوع كالكاتب و الموضوع غير ضروري للمحمول[1] بل ممكن . و لا ينعكس غير ضروري في جميع المواضع لجواز ان يكون الموضوع و المحمول كل منهما ضروريا[2] للآخر كالانسان والناطق ، فالواجب ما يعمها و هو الامكان العام و هو اولى من الاطلاق العام في بعض المواضع لانه لا يعم ما لم يقع فلم يتناول جميع الممكنات الخاصة بخلاف الأمكان العام . و نبين هذا العكس بطريق آخر فنقول ان لم يصح « ممكن ان يكون بعض ب ج العام » فيصح « بالضرورة لا شيئ من ب ج » فبالضرورة لا شيئ من ج ب ، كما بينا عكسه ، و قد كنا قلنا بالضرورة كل ج ب .

و الجزئية الموجبة الضرورية تنعكس جزئية موجبة ممكنة عامة بالبيان المذكور من الافتراض و الخلف .

و السالبة الجزئية الضرورية لا عكس لها لان الموضوع العام كالحيوان قد

---

١) ش : المحمول .   ٢) في الاصول : ضروري .

يسلب بالضرورة المحمول الخاص كالانسان عن بعضه و بالعكس لا يتصور .

و اما الممكنات فالسالبة الممكنة الخاصة و العامة لا عكس لهما فقد يسلب محمول ممكن كالكتابة عن موضوع ضروری له كالانسان فلايتأتى العكس حتى يقال ممكن ان لا يكون شيئی من الكاتب انسانا ، و كذلك الجزئی فان الانسان موضوع للكتابة لا عروض لها الا عليه فيكون دونها و لا تكون دونه فيسلب عنه و لا يسلب عنها .

و الموجبة الكلية الممكنة[1] العامة و الخاصة والجزئية تنعكسان جزئيتين كما بينا بالاقراض . وعكس الممكنة الخاصة لا يتأتى ممكنة خاصة لجواز ان يكون المحمول الممكن للموضوع ضروری[2] له الموضوع كالضاحك بالفعل للانسان فاذا قيل بالامكان كل انسان ضاحك لا يعكس ممكنا بل هيهنا ضروری ، و الضرورة غير مطردة ايضا لجواز ان يكون موضوع ومحمول كل منهما ممكن للآخر كالكاتب و الضاحك بالفعل فيصح ممكنا ، و الذی يعم الواجب و الممكن الخاص الامكان العام فنقول اذا كان كل ج ب بای امكان كان او بعضه فبعض ب ج بالامكان و الّا فبالضرورة لا شيئی من ب ج فبالضرورة لا شيئی من ج ب و كان كله او بعضه ب هذا محال . فان قيل أليس السالبة الممكنة فی قوة الموجبة فنقلبها اليها و نعكس الموجبة ثم نقلب الى السلب فتكون السالبة الممكنة انعكست ، فيقال اذا قلبت الى الايجاب و عكست جائت ممكنة عامة موجبة لا تنقلب الى السلب .

و المطلقة العامة السالبة و الوجودية لا عكس لهما لا كما ظنّ الظاهريون[3]

---

١) شرح · جماعة من المتأخرين زعموا ان الموجبة الممكنة غير معلومة الانعكاس فطعنوا فی اللسان الخلفی و الافراض بما نجده فی كتبهم، وتعرف وجه الجواب عنه بما اعطيت من الاصول . ٢) كذا فی الاصول . ٣) شرح : الظاهريون هم الذين يحكمون بالظاهر من غير تامل لما هوالحق فی نفس الامر ، اولئك انما حكمو بانعكاس

(راجع ذيل الصفحة التالية)

الذين احتجوا بطريق الخلف و لم يعلموا ان الخلف يبتنى على النقيض و لا نقيض لهما[١]، و ان اخذ النقيض دائمة جزئية فتنعكس موجبة مطلقة جزئية فان العكس لم يحفظ جهات الضرورة و الدوام فلا يناقض السالبة المطلقة . و انظر[٢] انا اذا قلنا بالاطلاق لا شيئ من الانسان بضاحك بالفعل كيف لا يتأتى ان نقول و لاشيئ مما هو ضاحك[٣] بالفعل انسانا .

و المطلقة الكلية و الجزئية الموجبتان تنعكسان جزئيتين لما بينا بالافتراض، و كذا الوجودية ، و كلاهما ينعكسان بالاطلاق العام فان المحمول الوجودى كالمتنفس للموضوع كالحيوان ذى الرية لا يتأتى العكس فيه وجوديا بل ضروريا . و فى موضع يكون الموضوع و المحمول كل منهما وجوديا للآخر كالمتنفس و النائم الذين هما محمولا الانسان مثلا بالوجود ينعكس كل منهما على الآخر بالوجود ، فمما يعم المادتين الاطلاق العام . و يتأتى البيان الخلفى هيهنا فنقول اذا كان بالاطلاق كل او بعض من ج ب فبالأطلاق بعض ب ج و الاّ دائما لا شيئ من ب ج فدائما لا شيئ من ج ب و قد كان بالاطلاق كله او بعضه ب ، هذا مُحال .

ساقة[٤]: اعلم ان الشرطيات المتصلة حالها فى التناقض و العكس حال الحمليات فنقيض «كلّما» «ليس كلّما» ونقيض «قد يكون» «ليس البتة» و على هذا فقس . و

---

١) ع · لهـا . ٢) م : فانظر . ٣) ع خ · ضحـاك . ٤) شرح : الساقة هى آخر الجيش استعارها هيهنا لكون ما هى متضمنة له كالذيل على مباحث النقيض وكالخاتمة له . و انما خص المتصلة بذلك دون المنفصلة لان المنفصلة لا عكس لها كما عرفت بل تجرى مجرى الحمليات فى النقيض لا فى العكس .

(بقية تعليقات الصفحة السابقة)

السالبة المطلقة العامة والوجودية اذا كانتا كليتين اما اذا كانتا جزئيتين فما وجدنا من نقل ان احدا حكم بعكسها و صاحب الكتاب حكى عنهم انهم يحكمون بذلك فى السالبة مطلقا ولم يقيدها بالكلية وذلك توهم فنجب ان ينزل كلامه على الكلية لا غير وظاهر ان مراده ذلك .

عكس كلما قد يكون و ليس البتة ليس البتة ، و هكذا فى الجميع .

و عكس النقيض هو[١] جعل مقابل الموضوع بالايجاب والسلب محمولا ومقابل المحمول موضوعا و الكيفية باقية و الصدق بحاله ، فقولنا كل انسان حيوان عكس نقيضه كلما ليس بحيوان ليس بانسان[٢] لانك حصرت الموضوع فى المحمول فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع . و قولنا بعض الانسان حيوان عكس نقيضه بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان .

و السالبة الكلية عكس نقيضها لا يصح كليا فاذا قلنا لاشيئى من الانسان بحجر ليس لنا ان نقول لا شيئى مما ليس بحجر ليس بانسان فيكون معناه كل ما ليس بحجر انسان و هو كذب ، بل يصح عكس نقيضه جزئيا .

و كذلك السالبة الجزئية فاذا قلنا لاشيئى من ج ب او ليس بعض ج ب فيصح بعض[٣] ما ليس بب ليس بج و ان لم يصح هذا صح لا شيئى من غير الباء ج فينعكس لا شيئى من ج غير الباء فيكون معناه كل ج ب ، و قد قلنا ليس بعض ج ب . و فى بعض هذه المواضع يحتاج الى تقييد ذهنى كقولنا بعض الانسان موجود عكس نقيضه

١) شرح : هذا التعريف ايضا مختص بالحمليات فان اريد تعميمه قيل هو جعل كل واحد من جزئى القضية دون الترتيب بالايجاب والسلب مكان الآخر مع بقاء الكيفية و الصدق . ٢) شرح : ما ذكره من انعكاس الموجبة الكلية فهو مختص بما يصدق عليه الدوام اما بحسب ذات الموضوع و اما بحسب وصفه ، و اما اذا كانت جهة الاصل مطلقة او ممكنة فانه لا ينعكس كذلك اللهم الا بزيادة قيود لا حاجة الى ذكرها ومثال ذلك كل انسان ضاحك بالفعل فانه لا ينعكس الى كل ما ليس بضاحك بالفعل هو ليس بانسان، و دليله ان الموضوع محصور فى المحمول بمعنى انه اخص منه اومساوله فما لا يحمل عليه المحمول لا يحمل عليه الموضوع و هذا لا يتناول الا الضرورية والدائمة فيجب حمل كلام صاحب الكتاب على ذلك او على التخصيص ببعض الموجبات الكلية ولعله لاجل هذا لم يقل الموجبة الكلية عكس نقيضها كذا تنبيها منه على ان هذا الحكم ليس فى كل الجهات بل فى بعضها ، و لعله لم يعمم الحكم فى كل موجبة جزئية لهذا السبب . ٣) ع : فيصح ليس بعض الخ .

بعض ما ليس بموجود في الاعيان اي مما هو في الذهن ليس بانسان اذمالس بموجود عينا لا بعض له فيه .

فان قيل قلتم ان السالبة الكلية[١] و الموجبة الجزئية تنعكسان و لديكم[٢] ان قولنا لا شيئى من الحائط فى الوتد لاينعكس ليكون لاشيئى من الوتد فى الحائط ، و كذلك قولنا بعض الشيخ كان شابا لا ينعكس ليكون بعض الشاب كان شيخا ، فيل ان العكس من شرطه جعل الموضوع بكليته[٣] محمولا و كذا المحمول وفى القضيتين ما نقل فى(؟) وكان اللذان هما جزءا المحمولين معهما ، و عكسهما الصحيح لاشيئى مما فى الوتد حائط و بعض ما كان شابا فهو شيخ ، فاذا قلنا قضية كذا لا تنعكس معناه لا يجب ان تنعكس .

١) شرح : يجب ان يضاف اليه « التي يصدق عليها الدوام الذاتي والوصفي » لان التي ليست كذا ما ادعى عكسها لوجه عليه شك ، و ظاهر ان مراده ذلك والمثال الذي تمثل به يحققه .   ٢) خ م · فكذيكم ، و يحتمل : فلديكم .   ٣) خ : بكلية ، م : لكليته .

المرصد الخامس فی ترکیب الحجج

وفیه ثلثة مطالع

المطلع الاول فی حقیقة الحجة و اصناف صورها و موادها واحوالها[1] وفیه عشر تلویحات

التلویح الاول فی نفس الحجة و مبادیها و تقسیم صورها

اعلم ان الحجة قول مؤلف من اقوال یقصد به ایقاع التصدیق[2] بقول آخر ، و لها اقسام والعمدة من الاقسام انما هو القیاس وسنذکر باقی اقسامها ان‌شاءالله تعالی.

و القیاس هو قول[3] مؤلَّف من قضایا اذا سُلّمت لزم عنه لذاته قول آخر . و لولا التقیید بالتألیف من القضایا لم تخرج من الحد القضیة الواحدة التی یلزم منها لذاتها صدق عکسها و عکس نقیضها . و قولنا لذاته یخرج به الأضرب العقیمة اذا اتفق صدقُ نتیجتها لخصوصیة المادة و غیرها و کنتیجة تستنتج من قیاس لا ینتهی الی انتاجها الا بمقدمة اخری لم تذکر .

و القضیة اذا جعلت جزء القیاس تسمی مقدمة و اجزائها الذاتیة التی تبقی بعد التحلیل الی الافراد[4] تسمی حدودا ،لا الاجزاء الغیر الذاتیة کالجهات وادوات السلب

---

۱) لایوجد «احوالها» فی ع ش . ۲) شرح : هذاالتعریف لا یتناول القیاس الشعری اذ لا یحصل منه تصدیق کما سنعرف ، فان اردنا اندراج القیاس الشعری فیه‌قلنا الحجة قول مؤلف من اقوال یقصد به ایقاع او ما یقوم مقامه بقول آخر و یراد بالتردد ما یعم القسمین کما تبین فی باب التعریفات . ۳) شرح : لیس المراد من القول القول اللفظی بل الفکری . ٤) شرح : یرید بالافراد فی‌هذه المواضع لاالمفردات التی لا تنحل الی غیرها بل ما هو اعم من ذلک و هی الافراد التی تنحل القضیة الیها اولا سواءکانت مفردة کما فی الحملیات اومرکبة کما فی الشرطیات .

و غيرها و لا الذاتية التى لا تبقى بعد التحليل كالروابط . مثال للقياس و مقدمتيه و المتعلق به قولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فالقولان الأولان هما المقدمتان و مجموعهما قياس و الثالث اللازم منهما هو النتيجة .

و لم يشرط فى القياس ان تكون مقدمتاه مسلّمتين بل ينبغى ان تكونا بحيث لو سلمتا لزم مـا يلزم سواء وجد التسليم بالفعل او لم يوجد . و من خاصية صحة صورة القياس تسليم لزوم قول منه و لا يوجد هذا فى صحة المادّة .

و القياس لا يخلو امـا ان يُذكر فيه احد طـرفى نقيض النتيجة بـالفعل اولم يذكر ، و الاول[1] يسمى استثنائيا كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهـار موجود ، ذكـر فيه احد طرفى نقيض النتيجة و هى[2] النتيجة بعينها . او يقال لكن ليس النهار موجودا فليس الشمس طالعة ، ذكر فيه احد الطرفين و هو نقيض النتيجة . و الذى لم يذكر فيه بالفعل ذلك ما ذكرنـاه من المثال الاول و ان كانت النتيجة بالقوة داخلة فى قولنا كل ب ا .

و القياس الاقترانى قد يكون من سواذج القضايا المثلثة و قد يكون من المختلطات[3] بعضها مع بعض كما سنذكـره . و يوجد فى الاقترانى حد مكرر فى المقدمتين مثل ب فيما سلف من المثال يسمى الحد الاوسط و يسقط فى النتيجة . و لكل واحد من المقدمتين حد يخصه و يسميان الطرفين و الرأسين و الذى يصير موضوع النتيجة او مقدمها يسمى الاصغر و الذى يصير محمول النتيجة او تاليها يسمى الاكبر ، و المقدمة التى فيهـا الاصغر تسمى الصغرى و التى فيهـا الاكبـر تسمى الكبرى ، و تأليف المقدمتين يسمى اقترانا و الاقتران المنتج قيـاسا و كيفية وضع[4] الحد الاوسط عند الطرفين يسمى شكلا ، و اقتضى التقسيم اربعة اقسام فان الحد الاوسط اما ان يكون

١) ع م : فالاول . ٢) كذا فى ع م س، و فى خ : و حق (؟). و لعل الصواب : وهو. ٣) ش : مختلطات . ٤) ع : حد الوضع.

محمول الصغرى و موضوع الكبرى او موضوع الصغرى و محمول الكبرى او محمولهما او موضوعهما جميعا . و الاوّل هو البيّن التام بنفسه و يسمى الشكل الاول لانه بيّن بذاته وينبيّن به غيره وهوالمنتج للمطالب الاربعة و ذوالشرفين اى الموجب الكلي لاناتج له في الاشكال غيره اما غيره فلا ينتج الاالكلى دون الايجاب او الموجب دون كليه كالثاني والثالث ، والذي هوعكس الاول بعيد عن الطبع لايتفطن لكونه قياسا وفيه كلف شاقه [ولذلك] اسقط ، والثاني والثالث يكاد الطبع يفطن لقياسيهما[١] من نفسهما . و اشترك الثلثة في ان لا نتيجة فيها[٢] عن سالبين[٣] الّا في سوالب هي في حكم الموجبات ، و الشكل الثاني فيه تفصيل يذكر، و لا عن جزئيتين ولا عن صغرى سالبة و كبرى جزئية . و النتيجة تتبع اخس المقدمتين في الكم و الكيف[٤] لا غير الا فيما سنذكره و لو تبعت الاشرف لكانت اتم في نفس حكمها وخبريتها مما نتجها[٥] و هو المقدمة الأخرى .

الشكل الاول و هو الذي يكون الاوسط فيه محمول الصغرى و موضوع الكبرى وله شرطان احدهما ان تكون الصغرى موجبة او في حكمها كالممكنات و الوجوديات السالبة ليدخل [الاصغر][٦] في الاوسط فيتعدى الحكم الى الاصغر اذ لو باينه فلا تعدى كما يوخذ الاوسط نوعا مباينا للاصغر و يسلب عنه و يحمل على الاوسط معنى يعمهما من الجنس وغيره كقولنا لاشيئى من الانسان بطائر و كل طائر

---

١) ع : لقياسهما . ٢) خ . منها . ٣) ع السالبين . ٤) شرح : لقائل ان يقول انه لم يبين بيانا برهانيا ان النتيجة لا تتبع الاشرف و التعويل فيه ان كان على عبر استقراء الضروب الممكنة في كل شكل فكان من الواجب ان يذكر تلك الحجة على وجه التحقيق و ان كان على استقرائها فبينه عقم بعضها مما يبتنى على ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين يوجب الدور . ٥) س : منتجها و هى . ٦) شرح : انما اشترط ان تكون الصغرى موجبة او في حكمها ليكون الاصغر اخص من الاوسط او مساويا و ذلك هو المراد بدخوله فيه فان الاعم والمباين خارج عن الشيئى.

حيوان لوجائت النتيجة لكانت سالبة البتة لان النتيجة تتبع الاخس و هى « لاشيئى من الانسان بحيوان » و لا شك فى كذبها ، و فى السالبتين يوخذ[١] الا كبر خاصة او فصلا للاصغر و الاوسط[٢] مباينا لهما فلو جائت النتيجة لكانت سالبة و تكذب البتة . و الثانى ان تكون الكبرى كاية ليندرج الاصغر فى الاوسط فيتعدى اليه الا كبر و لو كانت جزئية يجوز ان يعم الاوسط جنس الاصغر او عاما آخر و يحمل على بعضه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة من موافقة او مخالفة فى الموجبة ما يسلب عنه و فى السالبة ما يبيت عليه فلا نتيجة .

و المعتبر من القضايا المحصورات الاربع و كل[٣] من الصغرى و الكبرى يجوز ان يكون على حال واحدة من الاحوال الاربع فاذا اخذ كل واحد من اصناف الصغرى مع كل واحد من اصناف الكبرى كانت اربعة فى اربعة فهى ستة عشر ضربا فباعتبار الشرطين تعيّن من الصغرى موجبتاها و من الكبرى كليتاها فكل من كل منهما اذا ضم الى الآخر صار ضربا معتبرا فيكون اربعة اضرب فلما انحصر الصحيح فى اربعة فالباقيات[٤] من اثنى عشر ضربا عواقر فاسدات . الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية ، مثاله كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ، فانه اذا دخل الجيم فى الباء فكل حكم حكمت عليه يتعدى اليه . الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية ، مثاله كل ج ب و لاشيئى من ب ا فلا شيئى من ج ا . الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و كل ب ا فبعض ج ا . الضرب الرابع من موجبة جزئية صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية ، مثاله بعض ج ب و لا شيئى من ب ا فبعض[٥] ج ليس ا .

---

١) خ . يوجد .   ٢) زاد فى خ بعد الاوسط · فيتعدى اليه الا كبر و لو كانت جزئية . و هوخطأ نشأ من التباس هذا « الاوسط » باوسط آخر سيجيئ .   ٣) ح: و كل واحد .   ٤) خ ع : و الباقيات .   ٥) م خ · فليس بعض ج ا .

الشكل الثانى و هوالذى يكون الاوسط فيه محمولا فى المقدمتين و شرطه ان تكون مقدمتاه مختلفتين فى الكيفية ـ الا فيما يذكر من بعد ـ و الكبرى كلية ، اما الاول فلان المتفقين[١] قد يثبت عليهما اويسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى الموجبة و المتباينين قد يثبت عليهما او يسلب عنهما شيئى واحد و لا نتيجة سوى السالبة و اذ لا لزوم لاحدهما فى الموجبتين و لا فى السالبتين فلا اطراد فلا نتيجة . واما الثانى فلان الكبرى الجزئية موجبة كانت او سالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدين المتفقين فالنتيجة موجبة او مباينا للاصغر و الاوسط محمول على الاكبر او مسلوب عنه فى الكبرى الجزئية الموجبة او السالبة فليس الا سلب النتيجة فلا لزوم لاحدهما فلا نتيجة . و بالشرط الاول تعرف ان لاقياس فى هذا الشكل من[٢] المطلقتين و الوجوديتين و الممكنتين و لا عن خلطهما لان سلبها فى قوة ايجابها فيوجب المحمول الوجودى كالمتنفس على المتفقين كالانسان و الناطق بهذه الاعتبارات او سلب فليس الاالايجاب اوعلى المتباينين كالانسان و الفرس كذلك فليس غير السلب فلا لزوم لايجاب و لا سلب فلا نتيجة .

وضروبه اربعة لنحو البيان المذكور ، الضرب الاول من كليين والكبرى سالبة فينتج كلية سالبة ، مثاله كل ج ب ولاشيئى من ا ب فتعكس الكبرى فتصير لاشيئى من ب ا و هو ثانى الاول فينتج لاشيئى من ج ا . او بيّن بالخلف فنقول ان لم يصح لاشيئى من ج ا فيصدق نقيضه وهو بعض ج ا و نقرنه بكبرى القياس مجعولا صغريها وهى[٣] لا شيئى من ا ب فينتج ليس بعض ج ب و كان كل ج ب ، هذا محال[٤] ، وصورة القياس صحيحة و كذا الكبرى فالمحال لزم من كذب الصغرى التى هى نقيض النتيجة . وفى

---

١) شرح : فان المتفقين كالانسان و الناطق قد يثبت عليهما شيئى واحد كالضاحك .
٢) م : عن. ٣) فى الاصول : و هو . وظاهر ان الضمير راجع الى « كبرى القياس ».
٤) خ م . خلف محال .

جميع فياسات الخلف التى فى الشكل الثانى يقرن نقيض النتيجة بالكبرى هكذا و فى الثالث بالصغرى مجعولا كبريها . الضرب الثانى من كلبنين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلية ، مثاله لا شيئى من ج ب و كل ا ب تعكس الصغرى و تجعل كبرى فينتج لا شيئى من ا ج ثم تعكس النتيجة ليرجع الرأسان كل الى مكانهما و هو المطلوب ، و البيان الخلفى على ما ذكرنا . الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، مثاله بعض ج ب و لاشيئى من ا ب يتبيّن[١] بعكس الكبرى و الخلف كما بيّنا . الضرب الرابع من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى ينتج جزئيةً سالبة ، مثاله ليس بعض ج ب و كل ا ب . لا بيان بالعكس ههنا لان السالبة الجزئية لا تنعكس و الكبرى تنعكس جزئية و لاقياس عن جزئيتين ، فيبين بالخلف انه ان لم يصح ليس بعض ج ا فيصدق كل ج ا و ننمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فتقول و ليكُن البعض من ج الذى لىس ب د فيكون لا شيئى من د ب و كان كل ا ب ينتج من نانى الثانى لا شيئى من د ا و بضم اليه « بعض ج د » فننتج من رابع الاول لىس بعض ج ا . و كل افتراض انما نىم بقىاس من الشكل الذى فىه ذلك الضرب و بقىاس من الاول .

الشكل الثالث و هو الذى الاوسط فيه موضوع فى المقدمين ، و شرطه ايجاب الصغرى او[٢] ان يكون فى حكمه و كلية احدى المقدمتين ايهما كانت . اما الأول فلأن الصغرى السالبة يجوز ان يكون الاكبر جنسا او عاما آخر للحدّين فى الكبرى الموجبة فلو صحت نتيجة[٣] لكانت سالبة البتة و تكذب او ان يكون الاصغر و الاكبر المنفقان مباىناه[٤] فى السالبتين فلو صحت النتيجة لكانت سالبة فتكذب[٥] البتة، و اما الثانى فلأن المعنى الواحد الكلى قد يثبت عليه بالايجاب[٦] الجزئى شيئان متفقان

---

١) م : يبين ٢) ع : و ٣) خ : صح نتيجة ، ع : صحت النتيجة ٤) م : مباينا ٥) ع : و تكذب ٦) زيد فى خ : و السلب .

او بسلبان ، او يوجب احدهما و بسلب الاخر و ليس غيرالايجاب ، اوامران مختلفان يجعل على الاقسام الىلىة و ليس غير السلب . و قرائنه ستة لان كبراه لما كانت كلية مع الصغرى الموجبة نتجت اربعة كالشكل الأول ولما لم تتعين الكلية جاز ان تكون الكبرى جزئية موجبة او سالبة فزاد ضربان . و خاصته ان لا ينتج غير الجزئى . الضرب الاول منه من كليتين موجبتين و ينتج[1] جزئية موجبة ، مثاله كل ب ج[2] و كل ب ا تنعكس[3] الصغرى فيرجع الى ثالث الاول فينتج بعض ج ا او نقول ان لم يصح هذا يصح لا شيئى من ج ا و نقرنه بصغرى القياس وهى كل ب ج ينتج من ثانى الاوّل لا شيئى من ب ا و كان كل ب ا هذا محال و لزم كذب الكبرى التى هى نقيض النتيجة. الضرب الثانى من كليتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة تبين بالبيانين على ما ذكرنا الضرب الثالث من موجبتين و الصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالبيانين . الضرب الرابع من موجبتين و الكبرى جزئية ينتج جزئية موجبة و لا تعكس الصغرى ههنا فانها تنعكس جزئية و لا قياس عن الجزئيتين[4] فتعكس الكبرى و تجعل صغرى فنستنتج ثم تعكس النتيجة ، او نبين بالخلف فنقول ان لم يصح بعض ج ا فلا شيئى من ج ا و سمم كما ذكرنا ، او نبين بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو الالف د حتى يكون كل د ا فنقول كل د ب و كل ب ج ينتج من اول الاول كل د ج فكل د ج و كل د ا ينتج من اول الثالث بعض ج ا الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى و جزئية سالبة كبرى ينتج جزئية سالبة ، و لا بيان عكسى اذ لا عكس للسالبة ، و الصغرى ان عكست صارت جزئية و لاقياس عن الجزئيتين ، فنبين بالخلف او بالافتراض فنفرض البعض من ب الذى هو « ليس ا » د فيكون لا شيئى من د ا فنقول كل د ب و كل ب ج فكل د ج و يقرن بالمقدمة المدخره[5] فيستنتج[6] المطلوب.

---

١) م : فمنتج ٢) ع : كل ج ب ٣) خ ع : فينعكس ٤) ش : جزئيتين ٥) خ : المؤخرة ٦) خ : فمنتج .

و الافتراض انما وضع لجعل قضية جزئية كلية . الضرب السادس من جزئية موجبة صغرى و كلية سالبة كبرى ينتج سالبة جزئية تبيّن بعكس الصغرى و الخلف كماذكرنا. و حيث صحت الجزئية صحت الشخصية فی الاشكال .

التلويح الثانی فی المقدمات الموجهة و المختلطات

اذا[1] كانت المقدمتان موجهتين بجهة واحدة فالنتيجة جلى ان تتبعهما ، و الممكنتان تنتجان ممكنة لان ما يمكن ان يمكن يحكم العقل بامكانه ولا يتوقف كثيرا. واعلم ان النتيجة فی الشكل الاول تابعة للكبرى فی المختلطات لان الاكبر يتعدى الى الاصغر على نحو ما حمل على الأوسط الا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى وجودية فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ج ب و بالوجود كل ب ا عرف من طبيعة الامكان جواز اللاوقوع ابدا فاذا[2] لم يتصف الجيم بالبائية ابدا فلا يلزم ان يتعدى اليه ا بالفعل بل بالقوة فهی ممكنة ، او كانت الصغرى ضرورية و الكبرى كل ب ا مادام ب الذی يعم الواجب و غيره فج[3] يدوم[4] بالضرورة فيدوم ا بالضرورة ففی هذين تبعت الصغرى . و لا يجوز ان يقال فی هذه كل ب ا مادام ب لا دائما[5] لانا اذا قلنا كل ب ا مادام ب لا دائما حكمنا ان كل موصوف ب لا يدوم له العدم دوام البائية و كان من الموصوفات ب ج الذی ضروری له البائية فلا يصدقان .

و تعلم[6] مما ذكرنا انه اذا كان كل ج ب بالامكان و كل ب ا بالضرورة ومعناه كل واحد مما يوصف بانه ب دام له البائية او لم تدم فهو بالضرورة ا و ان لم يكن ب كما عرفت فی المقول[7] على الكل فلامدخل للبائية الغير الضرورية فی حمل الالفية على موصوفاتها فهی واجبة دونها و ج من الموصوفات ب بالامكان فاذا فرض وقوعه

١) خ : اذ ، ع : و اذا ٢) م : فاذ ٣) خ : بج ٤) زيد فی خ : ب
٥) زيد فی خ م : فانه لا يصدق مع الضرورية الصغرى ٦) خ م : نعلم ٧) ع: القول .

فيجب دونه له الالفية .

واستثنى من كون النتيجة تابعة لأخس المقدمتين ما اذا كانت الصغرى ممكنة سالبة او وجودية سالبة مع كبرى ضرورية موجبة فان النتيجة موجبة ضرورية[١] و كذلك اذا كانت صغرى ممكنة موجبة و كبرى وجودية سالبةفالنتيجة موجبةضرورية ايضا الا ان هذه السوالب فى حكم الموجبات[٢] فكانه لا يحتاج الى استثناء[٣].

و اما فى الشكل الثانى اذا كانت الكبرى سالبة ممابنعكس[٤] فيرجع الى الاول و تبعها النتيجة[٥] لما علمت من ضابط الشكل الاول . و اما صغرى الضرب الثانى من الثانى صايرة كبرى الاول فالنتيجة تتبعها . و كذلك صغرى الرابع منه فانها بالافتراض تصير كلية و تنتهى الى ان تكون كبرى فى الاول فتتبعها نتيجة هى كبرى القياس الثانى من الافتراض و تتبعها النتيجة الثانيه ، فالعبرة[٦] فى هذا الشكل للسوالب فانها تصير كبريات الاول بعكس او افتراض فتتبعها النتيجة .

و ههنا ضابط . اعلم ان فى[٧] هذا الشكل اذا كانت مقدمتان فى اقتران لكل واحدة منهما جهة تكذب على الاخرى سواء كانتا موجبتين او سالبتين او احديهما موجبة و الاخرى سالبة فتحصل نتيجة سالبة ضرورية مثل ما تقول كل ج ب بالوجود او بعضه و كل ا ب بالضرورة فيعلم ان طبيعتى ج او بعضه و ا متباينتان[٨]بالضرورة اذلودخل احدهما فى الاخرى ولو بالامكان لتعدى اليه حكمه فلو كان ج من الموصوفات بالالف لكان ب ضروريا له ، و هكذا لو كان ا من الموصوفات بج لكان ب وجوديا له و على هذا جميع مختلفى[٩] الجهة كيف كانتا من الايجاب و السلب فالنتيجة فى الكل ضرورية السلب الا اذا كان اختلافهما على وجه يجوز دخول احديهما فى

١) لا يوجد « ضرورية » فى ع خ ٢) م خ : الموجب ٣) م : الاستثناء
٤) ع خ : يعكس ٥) من هنا الى « هى كبرى » ساقط من م ٦) زيد فى م خ: فى الجهات ٧) لا يوجد « فى » فى ع ٨) فى الاصول : متباينان ٩)ش: مختلفى .

الاخری کممکنة خاصة اوعامة او وجودیة ومطلقة عامة او مطلقة عامة و ضروریة و نحوها. و کل جهة یعم الضرورة[١] و غیرها اذا کانت فی مقدمة مع[٢] ضروریة و اختلفت الکیفیة فالنتیجة ضروریة السلب ایضالما قلنا

اما الشکل الثالث فالنتیجة فیه تتبع الکبری لان الضروب الاربعة التی ترجع بعکس الصغری الی الاول فالکبری بحالها صائرة کبری الاول فتتبعها النتیجة الا فیما استثنی فی الاول فنفی[٣] ما کبراه جزئیة کالرابع و الخامس. و ظُنّ[٤] فی الرابع ان[٥] النتیجة تتبع الصغری لانها تصیر کبری الاول و لم یعرفوا ان النتیجة موجبة جزئیة محتاجة الی عکس و العکس لم یجب ان یحفظ الجهات بخلاف ثانی الثانی فان النتیجة تنعکس محفوظة الجهة لانها سالبة. و فی الضربین یبین بالافتراض ان النتیجة تابعة للکبری[٦] فان کل د ا و لا شیئی من د ا جهتهما جهة الکبریان فیهما لقیامهما مقامهما وهما کبریا القیاسین الاخرین فی الافتراضین فتتبعهما[٧] النتیجة فتکون تبعت کبریی الاصلین.

فان قیل اذا کان مردالشکلین الی الاول فلاحاجة الیهما، قیل هذان من الطرق الصالحة المؤدیة وقد یتفق ان یکون الوضع الطبیعی لمقدمتی قیاس علی نحو ترتیب احدهما و بالرد الی الاول یتغیر عن الوضع الطبیعی کقولنا فی الثانی کل جسم منقسم و لا شیئی من النفس بمنقسم فاذا عکست الی لا شیئی من المنقسم بنفس تغیرت من الوضع الطبیعی اذ الصفات اولی بالمحمولیة و ان کان یصح موضوعیتها[٨]، و کذلک فی قولنا کل انسان ماشٍ و کل انسان متنفس فان الوضع الطبیعی یتغیر بالعکس و ان صح. و الثانی ینتفع به فی الفرق فکانه قیل فیه جیم محمول علیه ب و ا مسلوب عنه

١) خ : الضروریة ٢) م ش : معها ٣) ح م : نفی ٤) ع : فان
٥) لا توجد « ان » فی خ ٦) ع : الکبری ٧) خ م : فتتبعها ٨) خ : موضوعها.

ب فافنرها . و الثالث ينتفع به فى النقض كمن ادعى ان كل جرم يتخرق قيل[١] الفلك جرم و هو لا نتخرق فبعض الجسم لا ينخرق على الثالث .

فان قيل لمّا حذفتم الشكل الـرابع معللين بالصعوبة و الكلفة فى العكس[٢] و فى ثانى الثانى و رابعه و رابع الثالث و خامسه من الكلف والعكوس ما ذكرتموه فهلّا عمّمتم الحذف او الاعتبار ، قيل مبنى الحذف ما كان مجرد الكلفة فـان اعتبار الثانى كان لانه فى نفس قياسيته لايكاد يفتقرالى غيره فانا اذا قلنا كل ج ب ولا شيئى من ا ب فالطبع الصحيح يتفطن لأن الذى هو ب لا يكـون الـذى هو ليس ب فج ليس ا ، واذا قيل كل[٣] ب ج و كل[٤] ب ا فى الثالث يتفطن النفس لأن ب هوموصوف بالجيمية و الألفيّة فشيئى فى احدهما هو الآخر ، و اما الرابع فنفس قياسيته بعيد من الطبع و اثبات قياسيته اصعب من اثبات المطالب العلمية التى يراد اثباتها به فحذف ، فلم يتفطن جالينوس و بعض من ذبّ عنه من المتأخرين لهذه الدقيقة فشوشوا[٥] وشنعوا وضلّوا و اضلّوا . و العجب انه شنّع على المعلم الاول فى المختلطات من المطلقات بان ايرادها عديم الجدوى و اكثر قضايا علمه مطلقة

و عندى ان الشكل الثانى ليس بناتج[٦] لذاته بل لخصوصية الجهة و المادة فلو نتج بذاته لنتج على اطلاقـه و ليس بناتج على اطلاقه و لو اعتبر كذا ياتى لنا ان نفتن[٧] كثيرا من الاضرب الفاسدة بزوائد فتنتج فهو لهذا دون الثالث ، فقولنا كل ج ب و لا شيئى من ا ب لذاته لا يلزم[٨] منه شيئى و لا رده[٩] الى الاول لجواز ان يقع فى مادة لا عكس لسالبها و لا نقيض ، الا انه عظيم النفع فى العلوم .

التلويح الثالث فى الاقترانات الشرطية

اعلم ان الشرطيات المتصلة قد يتركب منها اشكال كما للحمليات ، فمن الشكل

---

١) خ م : فقيل ٢)خ م : العكسين ٣) ع م : كل ج ب ٤) ع : كل ا ب ٥) خ : فشرسوا و شغوا ٦) خ : سابج ٧) خ : نفس (؟) ، و لعل الصواب : نعيد . ٨) ع :لا يلزمه شيئى ٩) ع : برده (بلا نقط) .

الاول تالى الصغرى يكون مقدم الكبرى كقولك كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالكواكب خفية . و من الشكل الثانى يشتركان فى تال ، و فى الثالث فى مقدم . و البيان العكسى و الخلفى على ما ذكرنا .

و من المنفصلتين قد يتركب القياس على كل الاشكال و الاشتراك بينهما فى جزء غير تام[١] و القريب من الطبع ما على الاول و الصغرى موجبة و الكبرى كلية كقولنا كل[٢] عدد اما فرد و اما زوج و كل زوج اما زوج الزوج و اما زوج الفرد او زوج الزوج و الفرد جميعا فينحذف الاوسط المشترك فينتج كل عدد اما فرد و اما زوج الفرد او زوج الزوج او زوج كليهما .

و قد يتركب القياس من متصلة و حملية ، والقريب ما تقع الشركة فى التالى فتحصل النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة بعينه وتاليها نتيجة تاليف التالى والحملية. و يجوز ان تكون الحملية صغرى و يجوز ان تكون كبرى ، مثال ان تكون الحملية كبرى قولنا ان كان ا ب فكل ج د وكل د ه ينتج ان كان ا ب فكل ج ه ، و مثال ان تكون صغرى ان نقول كل د ج و اذا كان ا ب فكل ج ه ينتج ان كان ا ب فكل د ه ، و هكذا جميع الضروب ، و استخراج الاصول[٣] مما سلف لا يصعب على القريحة التامة .

وقد يتركب القياس من منفصلة و حملية والمنفصلة كبرى، مثاله · الثلاثة عدد و كل عدد اما زوج و اما فرد ينتج ان الثلاثة اما زوج و اما فرد . و قد تقع منفصلة صغرى مع حمليات كقولنا كل متحرك امّا نبات او حيوان او جماد و كل نبات جسم

---

١) شرح : الشركة فيه [فى هذا القسم] قد تكون فى جزء تام و غير تام وصاحب الكتاب لم يتعرض للاول و مثاله : اما ا ب او ج د و دائما اما ج د او ه د و ينتج ان كانا حقيقيين ان كان ا ب ف ه د او ان كان ليس ا ب فليس ه د . ٢) هذه هى الصورة الصحيحة لهذا المثال انفردت بها نسخة م من بين سائر الاصول و هى مطابقة لما فى كتاب النجاة لفظا بلفظ. ٣) خ م : الاحوال .

وكل حيوان جسم وكل جماد جسم، فهذا هو الاستقراء التام فالنتيجة موضوعها موضوع الانفصال و محمولها محمول الحمليات و هو كل متحرك جسم، و على هذا تستخرج الباقى .

و قد يقع التأليف من متصلة و منفصلة و الاشتراك فى جزء غير تام كقولنا ان كان هذا كثيرا فهو ذوعدد[1] و كل ذى عدد فهو[2] اما زوج و اما فرد فالنتيجة مقدمها ذلك بعينه و تاليها نتيجة تأليف التالى و المنفصلة كقولنا[3] ان كان هذا كثيرا فهو امّا و امّا . و قد يقع فى جزء تام كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و اما ان يكون النهار موجودا و اما ان يكون الليل موجودا فتصح نتيجة منفصلة كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة و اما ان يكون الليل موجودا ، و يصح متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود . و لا نطول فى هذا المختصر ما لا يُحتاج اليه فالذكى[4] لا يعجز عن استخراج ما بقى .

التلويح الرابع فى الاستثنائيات

و الاستثناء هو رفع احد جزئى الشرطية اووضعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ، و القياس الذى فيه ذلك استثنائى ، و يتم بشرطية و حملية فيما تتركب من الشرطيات من حمليين ، ففى المتصلة يُستثنى عين المقدم فينتج عين التالى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فينتج[5] النهار موجود . او يُستثنى نقيض التالى لينتج نقيض المقدم كقولنا فى المثال المذكور لكن ليس النهار موجودا فليست الشمس طالعة واما استثناء عين التالى او نقيض المقدم فلا[6] ينتج اذ ربما يقع التالى اعم فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص ولا من رفع الاخص رفع الاعم ولكن يلزم من وضع الاخص

---

١) ع ، فهو عدد ٢) لا يوجد «فهو» فى خ م ٣) م : كقولك ٤) خ : و الزكى ٥) خ م . ان النهار . ٦) فى الاصول : لا .

وضع الاعم ومن رفع الاعم رفع الاخص[١]، وفى محالّ المساواة[٢] قد تتأتى الاستثناآت الاربعة و لكن لا نُعتبر خصوصيات المواد . و الاضرب العقيمة حذفت لعدم اطرادها لا لامتناع الاتفافات .

و اعلم ان المتصلة لا تكون ممكنة و لا وجودية اذ لا استثناء كقولنا يمكن ان كان زيد فى السوق ان يكون قائما ، فلا يُستثنى الا ان يؤخذ الامكان جزء التالى فتكون ضرورية . و كذلك قولنا ان كان هذا انسانا فهو متنفس بالفعل اذ الربط فى المتصلة هو اللزوم و لا لزوم الا للتنفس بالقوة و هو ضرورى دائم .

و المنفصلة الحقيقية يُستثنى فيها عين ما اتفق فينتج نقيض ما بقى قل او كثر كقولنا هذا العدد اما تام او ناقص او زائد لكنه تام فينتج ليس بزائد و لا ناقص . او يُستثنى نقيض ما اتفق فينتج عين ما بقى ان كان واحدا او منفصلة فى البواقى ان تعددت الاجزاء .

و [اما] الغير الحقيقية فمانعة الخلو فقط يستثنى فيها النقيض لينتج العين ، و لا ينتج استثناء العين للنقيض كقولنا اما ان لا يكون هذا حيوانا و اما ان لا يكون نباتا فيقال لكنه حيوان فينتج انه ليس بنبات لاغير و مانعة الجمع دون الخلو يستثنى فيها العين للنقيض لاغير. و المحرفات ترد الى النظم المستقيم . والمنفصلة التى اجزائها غيرمتناهية لايستثنى [فى هاشيئى] فان رفع الكل[٣] لوضع واحد لايمكن و وضع واحد

١) شرح : هذا هو الذى استدل به صاحب الكتاب على عقم الضربين و لا يتم ذلك الا ان يضاف اليه « و لا يلزم من وضع الاعم رفع الاخص و لا من رفع الاخص وضع الاعم » فان اعتذر بان ذلك واضح لا حاجة الى ذكره قلنا و كذا الاول فكان الواجب ان يقول فلا يلزم من وضع الاعم وضع الاخص و لا رفعه و لا من رفع الاخص رفع الاعم و لا وضعه . ٢) شرح : اى فى الموارد التى يكون التالى فيها مساويا للمقدم .
٣) شرح : ينبغى ان يفهم من قوله رفع الكل رفع كل ما يبقى من اجزاء المنفصلة لا رفع كل اجزائها و ذلك ظاهر و بالجملة ان هذه المنفصلة لا يتم فلا تحصل و لا استثناء فى القياس المنفصل الا بعد تمام الانفصال و تحصله ، وهذا اخصر من الوجه الذى اورده فى الكتاب. و مثال هذه المنفصلة قولنا : اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة اواربعة و هلم جرا .

لرفع الكل لا يفيد فانه لم يحصل فى التصور .

التلويح الخامس فى القياسات المركبة

و اعلم انه لا قياس من اقل من مقدمتين فان المقدمة الواحدة اما ان تشتمل على كل النتيجة او على جزئها ، فان اشتملت على كلها فهى شرطية لابد من استثناء لتنتج و قد تمت مقدمتان ، و ان اشتملت على جزئها و للنتيجة[1] جزء آخر فلابد مما يشتمل عليه حتى يلزم ارتباط الجزئين و قد حصلت[2] مقدمتان .

و لا قياس من اكثر من مقدمتين فى السواذج و يجوز فى غيرها كالاستقراء التام مع ان الكثرة هناك فى حكم المقدمتين ايضا فان النتيجة لها طرفان فالمقدمة ان لم تناسبها بطرف فلامناسبة فلا انتاج واذا ناسب كل من المقدمتين طرفا فلامدخل للثالث اجمالا . و نفصل تفصيلا لوحيا فنقول المقدمات ان زادت على اثنتين فاما ان تكون واحدة لا تناسب النتيجة فلا اقتضاء لها و لا تعلق و اما ان يشترك كل واحد من المقدمات مع النتيجة و ليس لها الا طرفان فلابد من[3] ان تشترك مقدمتان فى طرف واحد لها فيصير جزءا النتيجة الاصغر و الاكبر مشتركا بين المقدمات فصارت حدا اوسط هذا محال[4]. بلى قد توجد مقدمات كثيرة مساقها الى نتيجة واحدة و هى فى قياسات كثيرة مبيّنة لمقدمتى القياس الناتج لتلك النتيجة اذا كانتا غير بينتين[5] بذاتيهما فلابد من اثباتهما مثل اثبات النتيجة و يسمى قياسا مركبا .

و هو اما موصول و هو الذى يذكر فيه النتائج[6] بالفعل مأخوذة تارة نتيجة

---

۱) م : والنتيجة ۲) فى الاصول : حصل ۳) م : فلابد و ان ٤) سرح : لقائل ان يقول المبين ان كل حد اوسط فهو مشترك والموجبة الكلية لا يلزم ان ينعكس كنفسها كلية فلم قلتم ان كل مشترك فهو حد اوسط وكان الاولى ان يبطل ذلك بما ذكر فى الوجه الاجمالى و هو انه اذا اشتملت مقدمتان على الطرفين فلا مدخل لما زاد عليهما و على هذا يستغنى عن المفصل الذى سماه لوحيا . انتهى كلام الشارح وله كلام فى لفظة « اللوحى » سيجيئ . ٥) خ : مبينين . ٦) ع : الناتج ، م : النتاج .

و اخرى مقدمة كقولنا كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا ثم كل ج ا و كل ا د فكل ج د وهكذا الى المطلوب . واما مفصول و هو الذى فصلت النتائج عنه وطويت[1] كقولنا كل ج ب و كل ب ا و كل ا د و كل د ه فكل ج ه .

و ظُنّ ان قول القائل « ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالاعشى يبصر و الشمس طالعة فالاعشى يبصر » قياس بسيط و ليس الا مركبا[2] مفصولا حذف عنه « ان كانت الشمس طالعة فالاعشى يبصر » مجعولا نتيجةً مرة و مقدمـة اخـرى ثم « لكن الشمس طالعة » و لابد فيه من استنتاج من قياس اقتـرانى بالضرورة لينحذف الحد الاوسط المشترك و هو النهـار موجود و يجمع الطرفان ثم سنتثنى .

التلويح السادس فى قياس الخلف و عكس القياس

و هو قياس يثبت صحة المطلوب بابطال نقيضه اذ الحق لا يخرج منهمـا . و يتركب من قياسين اقترانى و استثنائى ، مثاله : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فيصدق كل ج ب ، و كل ب ا يضم اليه على انها مقدمة صادقة بينة بنفسها او بُينت ، وهوقياس من شرطية وحملية ، فينتج : ان لم يصدق قولنا ليس بعض ج ب فكل ج ا و يستثنى نقيض التالى وهوليس..ج افينتج ليس لم يصدق قولناليس بعض ج ب بل يصدق.

و هو فى الجملة ان نأخذ نقيض المطلوب و نقـرنه مع صادقة لينتج المحال ويستثنى نقيض المحال لينتج عين المطلوب لبطلان نقيضه الذى ادى الى المحال فان صورة القياس صحيحة والمقدمة الاخرى صادقة فالمحال يكون من نقيض المطلوب. و لاينافى تصحيح المطلوب بتقرين نقيضه مع حملية على نهج الشكل الاول فى الجميع فان الموجبة الكلية لايمكن تبيينها بالخلف على الشكل الاول لان نقيضها سالبة جزئية و لا تصلح لكبروية الاول و لا لصغرويته فتبين بالثانى فتجعل صغراه و بالثالث فتجعل كبراه ، و هكذا ينظر فى غيره من المطالب .

١) م : فطويت ٢) فى الاصول : مركب مفصول .

و اما رد الخلف الى المستقيم فبأخذ[١] نقيض المحال و نقـرينه مع المقدمة الصادقة على ما ىسر[٢] من الاشكال فينتج المطلوب بعينه ، و ستبصر كيفية الرد[٣] من عـكس القياس .

فصل : و عـكس القياس هو اخذ النتيجة اوضدها و تقرنه باحدى المقدمتين لينتج نقيض المقدمة الاخرى او ضدها . و يستعمل لابطال القيـاس جدلا من الشكل الاول،مثاله : كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فضدها لاشيئى من ج ا ان قرن[٤] بالـكبرى ينتج من الثانى ضد الصغرى و نقيضها ليس بعض و ان قرن بها ابطلها بالتناقض وان اقترناهما بالصغرى ينتجان من الثالث نقيض الـكبرى اذ لا ينتج الثالث غير الجزئى ، و اذا كان نقيض النتيجة جزئيا فلا ابطال الا بالتناقض . و انعكاس قـرائن الاول عند ابطال الصغرى الى الثانى و الـكبرى الى الثالث و فى الثانى عند ابطال صغراه الى الاول و كبراه الى الثالث و فى الثالث عند ابطال صغراه الى الثانى و عند ابطـال كبراه الى الاول .

التلويح السابع فى قياس الدور

و هو اخذ النتيجة مع عـكس[٥] احدى مقدمتيها لتنتج الاخرى فالنتيجة تـكون نتجت ما نتجهـا[٦] . و يستعمل جدلا لمنع القياس اذا كانت[٧] احدى المقدمتين غير بينة

---

١) ح م ع · فيأخذ ٢) م : تيسر ٣) شرح · اذا قطعنا النظر عن الاشراط و ادوانه و تصحيح المطلوب كان رد الخلف الى المستقيم هو عكس القياس بعينه فان القياس بقيض المطلوب مع المقدمة الصادقة فكل ج ب و كل ب ا المنتج لكل ج ا اذا اخذ نقيض هذه النتيجة و هو ليس كل ج ا منضما الى ب ا انتج نقيض المقدمة الاخرى و هو ليس كل ج ب و ذلك هو عكس القياس بعينه اذا لم يلحظ الشرط و التصحيح كما عرفت . ٤) ع س خ · اقرن . ٥) شرح · العكس المذكور هاهنا ليس المراد به العـكس المذكور آنفا بل هذا انما هو لخصوصية المادة لا لصورة القضية لعدم اطراده فى المواد . ٦) خ و فى الشرح : نتجها ، و يرى فى ها مش ش نتجـها . و يقول الشارح : معناه ان نتيجة ذلك القياس لما انضمت الى عكس احدى مقدمتيه انتجت المقدمة الاخرى التى كانت نتيجة لها ٧) اصل : كان .

و يغير اللفظ ليوهم التغاير . و لابد من كون المقدمات متعاكسة لتنحفظ[١] الكمية مثاله كل انسان متعجب و كل متعجب ضحاك[٢] فكل انسان ضحاك فان اردت عكست الصغرى و افرنت مع النتيجة المجعولة كبراها نتجت الكبرى او عكست الكبرى فجعلتها كبرى النتيجة نتجت الصغرى و ان اتفق فى قياس ناتج للسلب[٣] فانتج المقدمة السالبة ، و لا انتاج للموجبة ففى الشكل الاول اذا كانت الكبرى سالبة فتقرن[٤] النتيجة بالصغرى لتنتج الكبرى و لا تقرن بالكبرى لانه لا يتصور انتاج الموجبة منها الا بحيلة فى موضع ثم سوالب متعاكسة سلبا و ايجابا معدولا مجعولا فى الاصل وعكسه السلب جزء موضوعهما او محمولهما او موضوع احدهما و محمول الآخر كالعكس الصحيح مثل الواحد والكثير وعديم الانقسام فان كل ما ليس بواحد فهو كثير و كل ما ليس بكثير فهو واحد و كل واحد فهو غير كثير و بالعكس، و كذلك عديم الانقسام مع الكثير فاذا كان القياس كل عديم الانقسام واحد و لا شيئى من الواحد بكثير ولا شيئى من عديم الانقسام بكثير واردنا فى الدور استنتاج الصغرى الموجبة جعلنا النتيجة معدولة والسلب جزء محمولها كقولنا كل عديم الانقسام فهو غير كثير والكبرى بعكسها سالبة و يجعل السلب جزء موضوع عكسها كقولنا كل غير كثير فهو واحد و نجعلها كبرى النتيجة المعدولة فتنتج الصغرى و هى كل عديم الانقسام واحد . و بالاقتراض قد يجعل غير المتعاكس متعاكسا

التلويح الثامن فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات

اعلم ان الشخصى لا يحمل ولا يطلب فى العلوم فاذا اردت تركيب قياس فخذ حدّى المطلوب و اطلب ما يحمل على كل واحد من الحدين و ما يحملان عليه من

---

١) خ : لتحفظ . ٢) م هنا و بعده : ضاحك . ٣) ش : ناتج السلب .
٤) شرح : قوله فتقرن النتيجة بالصغرى سهو و صوابه بعكس الصغرى و معلوم ان مراده ذلك ، و قد عرفت ما الذى يريد بالعكس ههنا .

الذاتيات باسرها و العرضيات و ذاتيات العرضيات و عرضياتها و عرضيات الذاتيات ، و قد علمت ان الاواسط متناهية ، فان وجدت فى محمولات موضوع المطلوب ما يصلح موضوعا لمحموله صح من الشكل الاول قياسك او وجدت ما يصلح محمول الطرفين او موضوعهما صح من الثانى و[1] الثالث سواء كان الحمل او الوضع فى موجبة او سالبة كلية او جزئية على حسب مطلوبانك .

فصل : ليس كل نتيجة فى العلوم[2] تورد حجتها على نظم مستقيم بل قد تحرف، فانظر الى الحجة هل فيها ما يناسب المطلوب فان وجدت ما ناسب المطلوب ان ناسب لكلية المطلوب فهى شرطية فتستثنى[3] الانتاج و ان ناسب لجزء[4] فليطلب ما يناسب الجزء الآخر، و ان كانت[5] هناك مقدمات مبثرة[6] فليجتهد[7] حتى تلفق على نسق الاشكال مشتركة فى امر منتهية الى المطلوب فيُفضى اليه و الا فليس حجة . و ليجرد النظر الى المعنى فكثير ما تناسب شيئا بالمعنى دون اللفظ، و يبدل اللفظ المركب بالبسيط لئلا يغلط فيستعمل مركبا فى موضع و مفردا فى آخــر ، و قد تحصل نتيجة موجبة من ذواتى سلب فيتعجب لعدم الاحاطة بانهما معدولتان كقولك الثلثة لازوج و كل لازوج فرد فالثلثة فرد .

التلويح التاسع فى استقرار النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة

و المنتج بالذات قضية ناتج بالعرض لعكسها و عكس نقيضهـا فيما له ذلك[8] و بطلان نقيضها ، و ينتج ما يدخل فى موضوع النتيجة اذا ظن من غاية قرب نسبته

---

١) خ م : او . ٢) لا يوجد « فى العلوم » فى ع . ٣) خ : و يستثنى ، ع : يستثنى . ٤) م : بجزئه . ٥) اصل : كان . ٦) خ : مشتركة . ٧) م : فليجتهد . ٨) خ م : ذلك ، و فى الشرح : قد نبه صاحب الكتاب بقوله فيما له ذلك على ان الخمسة التى بالعرض قد لا تستنتج من قياس واحد و على ان من القضايا ما لا عكس نقيض لها كما نبهت عليه عند الكلام فى عكس النقيض [راجع التعليق هناك] و ان كان ظاهر كلامه هناك يشعر بخلافه و يفتقر الى التاويل الذى ذكرته فى بابه .

الی الاکبر انهما ینتجهما قیاس واحد و یسمی نتیجة تحت نتیجة، و ینتج ما تستوی نسبة الاوسط و الاکبر الیه و الی الاصغر اذا اخذ مع الاکبر و یسمی نتیجة مع نتیجة[١]. و لا نتیجة تحت نتیجة فی ناتج جزئی.

فصل : و اعلم انا اذا قلنا کلما کانت مقدمات القیاس صادقة فالنتیجة صادقة لا ینعکس هذا کلیا لما عرفت و لا یستثنی نقیض المقدم فی الاستثنائیات فیجوز ان تکون نتیجة صادقة من مقدمات کاذبة لقیاس ناتج الا اذا کانت الصغری فی الشکل الاول صادقة و الکبری کاذبة فی کل واحد فانه ینتج بالضرورة کاذبا و الا لو نتج صادقا و اخذت الکبری صادقة کلیة ینتج ضده فیصدق المتضادان و ذلک محال و فی غیر هذا[٢] لا یمتنع الصادق من کاذبتین.

التلویح العاشر فی القیاسات من قضایا متقابلة و المصادرة علی المطلوب الاول و استسلاف المقدمات

قد یؤلف قیاس من قضایا متقابلة بالتضاد او التناقض لیلزم منه سلب شیئی عن نفسه او عن ذاتیه[٣] للتغلیط و یغیر اللفظ لتبعید الخصم عن التفطن فتؤخذ مقدمة مسلمة و یقرر نقیضها لحجة[٤] مّا او نحوه[٥] و یقرن معها و الاصغر و الاکبر مترادفان کقولنا کل انسان حیوان و لیس و لا واحد من الحیوان ببشر ینتج ان لاشیئی من الانسان ببشر، و کذا علی الشکل الثانی و الثالث. و ینبغی ان تختلف المقدمتان بالکیفیة فی الاشکال کلها.

و المصادرة علی المطلوب الاول هو ان یجعل المطلوب نفسه مقدمة فی القیاس

---

١) لا یوجد «مع نتیجة» فی خ م ع. ٢) ع : ذاک. ٣) شرح : قوله او عن ذاتیه، لم اجده فی غیر کلام صاحب الکتاب و یمیل علیه فی المطارحات بما یدل علی ان مراده به سلب ذاتی الشیئی عنه لاسلبه عن ذاتیه و هو انسب. ٤) ش : بحجة.
٥) شرح : یرید بنحو النقیض الضد او عکسه.

الناتج له مع تبديل اللفظ بمرادفه كقولنا كل انسان بشر و كل بشر متفكر فكل انسان متفكر . و قد يتفق فی قياس واحد و قد يتفق فی قياسات كثيرة و هو ابعد عن تفطن الخصم فينجر آخرها الى مطلوب ثبت بنفسه .

و استسلاف المقدمات طريق فی التبكيت فاذا كان ما تريد ان تقلده الخصم وهو كل ج ا ومقدمتاه اللتان تستسلفهما كل ج ب و كل ب ا فالاولى ان تحلل الصغرى و نأخذ الاصغر فی مقدمة تتصل بالاوسط بعد حين و كذلك الاكبر لئلا يتفطن الخصم للحيلة .

المطلع الثانی فی اصناف ما يحتج به

من جملة ما يحتج به الاستقراء و هو الحكم علی كلی بما وجد فی جزئياته الكثيرة[1]، و ذلك غير مفيد لليقين فانه يجوز ان يكون حكم ما خرج عن الاستقراء مخالفا لما دخل فيه مثل ان نقول كل حيوان يحرك فی المضغ فكه الاسفل استقراء بما شوهد من الناس و البهائم و السباع و غيرها فيجوز ان يخرج من الاستقراء واحد كالتمساح يخالف حكمه حكم ما استقری . و ان امكن الاتيان علی الجميع ليسند[2] الحكم الى الكلی فهو الاستقراء التام المذكور و هو قياس مستقيم مقسم[3] . و نحن اذا حكمنا حكما كليا علی كلی فليس بناء علی مشاهدة الجزئيات بل نظرا الى نفس الماهية كقولنا كل انسان حيوان .

---

١) شرح : هذا التعريف المذكور للاستقراء يدخل فيه القياس المقسم الذی هو الاستقراء التام لان كل جزئيات الشيئی يصدق عليها انها جزئياته الكثيره ، فاذا اريد تخصيصه بالناقص قيل فی عدد كثير من جملة جزئياته و هذا هو مراد صاحب الكتاب والا لما حكم علی الاستقراء مطلقا بعدم افادة اليقين . ٢) ع : ليشهد ، م ليستند ، خ : كنسبة . ٣) شرح : الاستقراء التام الذی هو القياس المقسم قد عرفت صورته فی الاقترانيات الشرطية و هو مثل ان يحكم بان كل متحرك جسم لان كل واحد من الجماد والنبات والحيوان جسم فان هذه لايخرج عنها شيئی من الجزئيات الداخلة تحت الجسم .

و من ذلك التمثيل و هو الحكم على شيئى بما وجد فى شيئى آخر يشاركه فى معنى جامع ، و سماه الظاهريون قياسا و سمو اللاحق فرعا و المقيس عليه اصلا كقولهم العالَم مؤلَف فيكون محدَثا قياسا على البيت و له اربعة حدود[١] ، و ذلك غير متبين[٢] لوجوه احدها منع اقتضاء التأليف الحدوث وفى البيت ان وجد الحدوث فذلك يجوز ان يكون لخصوصية البيت .

وحجتهم فى علية الجامع طريقان احدهما طريق الطرد والعكس وهواللزوم وجودا و عدما فيقولون كل موضع وجدنا التأليف وجدنا الحدوث و حيث لا فلا ، و حاصله استقراء و يجوز ان لا يلزم فيما لم يستقرؤه كما سبق . و الثانى ما سموه السبر و التقسيم و هو ان فى البيت العلة اما جيمية اودالية او بائية اوتأليف و ليس هى جيمية لوجود الجيمية فى موضع كذا دون الحدوث و كذا غيره فتعين التأليف ، و ليس هذا بسديد لجواز ابتنائه على الخصوصية هيهنا وان وجد فى غيره فلخصوصية ذلك ايضا اذ يجوزان يكون لمطلق شيئى علتان كما سيأتى[٣] ، ثم انهم ملزمون بحصر جميع الصفات و لا تيسر لذلك فيعود معترضهم يطلب لمية امتناع صفة اخرى شذت عن احصائه ، و قد جرت عادتهم بان يقولوا ان كانت صفة وراء ما ذكرناه فَابرزها ، و ليس هذا دأب من يطلب اليقين ، او يقولوا ان كانت صفة اخرى لعثرنا عليها كجبل عندنا محال ان لا نراه ، و بيّن ان الصفات و الاعتبارات ليست كالجبل فان الجبل لا يخفى على سليم الحس المقابل و كم اعتبار التبس على الباحث النحرير فعثر عليه بعد حين . ثم ان سُلّم لهم ان الصفات هذه فلم لايجوز ان يكون لأثنين اثنين مدخل فلابد لهم من حصر عقود الاعداد و ابطال دخولها فى العلية و ذلك غير سهل ، فان

---

١) شرح : ليس المراد بالحدود هيهنا المعنى المذكور فى القياس و هو الاجزاء الذاتية . و الحدود الاربعة التى اشار اليها هى : الاصل و الفرع و العلة و الحكم . و العلة قد تسمى بالمناط والمدار . ٢) ش : مبين . ٣) شرح : سيانى فى العلمين الباقيين .

قال وجدت الحدوث[١] دون الصفات المذكورة مع التأليف فيقال فى ذلك الموضع ايضا صفات اخرى هى اجزاء العلة ان قرن بها افتضى الحدوث لاستكماله بها و ان انضم الى هذه ايضا اقتضاه فهو جزء غير مستقل بالاقتضاء فلاتعدية به[٢] وحده فيحتاج الى عد تلك الصفات و عادت العقبة الكئود و لا مطمع له فى ذلك. و ان سُلّم ان التأليف هو المناط المستقل بالعلية فيجوز ان يكون له قسمان اثيرى و عنصرى وجد فى البيت فلزوم الحدوث مع هذا القسم وغير ذلك من انواع التأليف الغير المحصورة فانى يتفصى[٣] و ان تفصى فهو برهانى[٤] لا جدلى فليس للتمثيل مدخل.

ومما ذكرناه قياس الضمير وهو قياس حذفت كبراه اما لظهورها كقولنا الانسان حيوان فيكون جسما او لئلا يظهر كذب المقدمة كقول القائل فلان يطوف بالليل فهو سارق. و من الضمير الدليل و هو ما يكون الاوسط امارة للاكبر على الشكل الاول ان صرح به كقولهم هذه المرءة ذات لبن فقد ولدت. ومنه العلامة[٥] وهى قياس اضمارى حده الاوسط اما اعم من الطرفين حتى لو صرح بالمقدمتين كان من الشكل الثانى كقولهم هذه المرءة مصفار فهى اذن حبلى، او اخص منهما فعند التصريح كان على الثالث كقولهم الشجعان ظلمة لان حجاجا كان شجاعا و ظالما. و منه الرأى و هو[٦] قضية محمودة كقولهم الاصدقاء ينصحون و الاعداء يحاسدون و فى الاغلب مهملة.

---

١) شرح : يريد لو اعترض المستدل بالتمثيل على هذا بان الحكم و هو الحدوث وجد مع المعنى الجامع و هو التأليف ولم تكن الصفات المذكورة حاصلة فهو اذن معلل بالتأليف لا بتلك التى لم توجد حال وجوده. ٢) شرح : معناه ان التأليف مثلا جار ان يكون جزءا من العلة لا علة تامة فلايتعدى الحكم الى الفرع بمجرده. ٣) شرح : يريد انه لا سبيل الى التفصى اى الخروج من هذه السؤالات كلها و على تقدير التفصى بان يبين وجه الحصر و يبين ان لا علة للحكم الا المناط فيحصل قياس برهانى.
٤) ح م ع : برهان. ٥) اصل : علامه و هو. ٦) اصل : و هى.

و مما ذكرنا الفراسة و هى[١] قياس الاوسط فيه هيئة بدنية وجدت للانسان و غيره من الحيوانات يستدل بها على خُلق للزومهما[٢] لمزاج هما معلولاه فيستدل باحد المعلولين على الآخر ، وهويشبه التمثيل[٣] فالخلق هو الحكم وهو الاكبر كالشجاعة و الهيئة مع جامع كعظم الاعالى والفرع انسان و الاصل اسد . و ينبغى ان يطرد الخلق مع الهيئة فى غيرهما من الحيوانات[٤] ان وجدت و ان لم يلزم فالمعتبر خلق آخر لازم .

و القسمة بنفسها ليست حجة دون استثناء وفائدتها اخطار الاقسام بالبال و لا يفيد فى القياس كثيرا فان ما يجعل حجة الوضع والرفع يجعل حجة ناتجة على الاشكال دون الانفصال يقرن به الجـزء الآخـر من الانفصال مجعولا مقدمة و كذا ان كان الاستثناء اوليا[٥].

المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقيسة

و هى على اصناف احدها الواجب قبولها و هى ستة اقسام . الاول الاوليات وهى قضايا يوجبها العقل لذاته و يكفيه فى نسبة بعض اجزائها الى بعض نفس تصورها دون مشاهدة و سبب خارج كحكمنا ان الكل اعظم من الجزء وان الشخص فى حالة واحدة لا يحل مكانين و نحوهما ، وان توقف العقل فى تصديق نحو هذه فلتوقفه فى التصور لا غير . و الثانى المشاهدات و هى قضا يحكم العقل بها لمشاهدة قوى[٦] اما ظاهرة او باطنة كحكمنا ان الشمس مضيئة و ان لنا و هما و خيالا وخوفا وغيرها . و الثالث المجربات و هى قضايا مبدء الحكم بها مشاهدات مكررة مذكّرة موقعة

---

١) اصل : و هو . ٢) خ : للزومها . ٣) ع خ م : التمثيل . ٤) ع : الحيوان . ٥) شرح : اوليا اى غير محتاج الى البيان . ٦) شرح : حكمنا ان الشمس مضيئة هو مثال ما يحكم العقل به بواسطة القوى الظاهرة و باقى الامثلة هى لما يحكم العقل به بواسطة القوى الباطنة .

لليقين و قد تفيد غلبة الظن ، و اليمينى يختص بالعلوم الحقيقية ، ولابد و ان تأمن النفس وقوع الشيئ بالاتفاق ، واحوال الهيئة لها مدخل لحكمنا انالضرب بالخشب مولم والسيف الحديد قاطع، وفيه قياسية خفيّة من طريق انه لو كان اتفاقيا لما وقع فى الاكثر و يُستثنى نقيض النالى ، و ليس على المنطقى البحث عن سبب حصول اليقين بل ان يعلم انها كذلك . الرابع الحدسيات و هى قضايا مبدء الحكم بها حدس قوى من النفس يزول معه الشك كقولنا ان نورالقمر من الشمس لهيئآت تشكل النور فيه، و تقرب من المجربات الاان من الحدسيات ما يحصل بدفعة واحدة يقينا دون التكرر و التجربيات تختص بتأثير و تحريك دون هذه . الخامس المنواترات و هى قضايا تحكم النفس بها حكما يقينيا لكثرة الشهادات بعد ان تكون شاعرةً بعدم امتناعها آمنة من التواطؤ كحكمنا بوجود بغداد ومكة و ان لم نشاهدهما . ومبلغ الشهادات غير منحصر فى عدد فرب نزرمنها افاد اليقين دون الكثير بل النقين هو الشاهد لكمال عددها قلت او كثرت . وبقينك التواترى والنجربى و الحدسى ليس بحجة على غيرك فلربّمالم يحصل له و ليس لك تبكيت من ينكره فى موضع . السادس قضايا قياساتها معها وهى قضايا انما[1] يحكم العقل بها لاوسط لايعزب عنه[2] الذهن عند تصورالحدود ابدا كحكمنا ان الاثنين نصف الاربعة و الاوسط انه احد قسميه المساوى للآخر .

الصنف الثانى المشهورات وهى قضايا اوجب التصديق بها عموم اعتراف الناس بها ، فمنهـا الآراء المحمودة و هى قضايا لو خلى العقل و ذاته دون انفة و رحمة و قوى و انفعالات من عادات وشرابع و آداب لم يحكم بها لذاته كحكمك بان الظلم قبيح و كشف العورة[3] عند الناس قبيح و غير ذلك ، و لو قدرالانسان انه خلق دفعة و لم يستأنس بما وراء اقتضـاء عقله لم يحكم بهـا بخلاف الاوليات ، فمن المشهور

---

١) لايوجد « انما » فى ع . ٢) كذا والاولى : « لايعزب عن الذهن » كما فى النجاة وساير الكتب . ٣) خ : السيرة ، م : السوءة .

اوّلی فیحمل علی الاَوَّلی وما معه دون العکس ، و منه حق یصح و منه کاذب ، وقد صرف الشرع عن کثیر کتقبیح الذبایح و نحوه، ولکل امة مشهورات و کثیرا مّا تتطابق علیه الآداب و الشرایع ، و لاهل کل صناعة بحسبها .

الصنف الثانی الوهمیات و هی قضایا یوجبها الوهم الانسانی فمنها صادقة کامور محسوسة یدخل فی الواجب قبولها و منها کاذبة و هی قضایا فی امور غیر محسوسة تعلقت بالمحسوسات او لم تتعلق کحکمنا ان کل موجود مشارٌ الیه و وراء العالم فضاء لا یتناهی و غیر ذلك ، و لولا ان العقل و الشرایع دافعاها لکانت تؤخذ من الاولیات ، و المدفوع عنها لا یزال فی جواب الوهم و علامتها ان الوهم یساعد العقل فی مقدمات ناتجة لنقیضها و عند النتاج ینکص[١] علی عقبیه ، والوهم ینکر نفسه.

الصنف الرابع المأخوذات وهی اما مقبولات ممن یحسن به الظن لامر سماوی او مزید من عقل و تدین کالمأخوذات من السلف و امّا تقریریات[٢] تؤخذ من الخصم لیبنی علیه الکلام فی دفعه او ما یورد من المقدمات فی مبدء[٣] العلوم و برهانها فی موضع آخر فیأخذها المتعلم اما مع استنکار[٤] وحینئذ تسمی مصادرات او طیب نفس و تسمی اصولا موضوعة ستعرف فیما بعد[٥] کیفیتها .

الصنف الخامس المظنونات و هی قضایا تحکم بها النفس اتباعا للظن ، و الظن هو الحکم بان الشیٔ کذا مع الشعور بامکان مقابله کحکمک بان فلانا یطوف باللیل فهو متلم للثغر[٦]. ومن جملتها المشهورات التی تأخذها النفس فی بادی الرأی فاذا فکرت فیها رجعت عنها کقول القائل انصر اخاك ظالما او مظلوما .

السادس المُشبِهات و هی قضایا یُحکم بها لمشابهتها للواجب قبوله او لغیره

---

١) خ : ینعکس ، م : ینقص . و المتن مطابق للاشارات بعین العبارة . ٢) خ: تقریرات . ٣) فی الاشارات · مبادئ . ٤) خ : الاستنکار . ٥) شرح : یشیر الی انه یبینه عند الکلام فی البرهان . ٦) فی الاصول : مسلم الثغر ، للثغر ، للنغر . و عبارة سایر المنطقیین فی هذا المثال · فهو سارق (او خائن) .

و المشابهة قد تكون فى اللفظ و قد تخص المعنى و ستذكر فيما بعد .

السابع المخيلات وهى قضايا مؤثرة فى النفس عند الورود عليها بقبض او بسط و نحوهما و ان لم يصدق بها كقول القائل الخمرة ياقوت سيال و العسل مُرّة مقيّئة ، فترغب و تنفر . و كثير من الناس يقدمون على اشياء و ينفرون عنها لهذه . و ليس من شرطها الكذب .

و هذه الاصناف قد تتداخل . و التسليم يقال على احوال القضايا من حيث توضع و يحكم بها و التسليم قد يكون من الخصم او من الجمهور او من العقل[١].

و اصل التقسيم لان المقدمات اما ان تورد للتصديق او لتأثير غيره و هى المخيلات ، و ما يورد للتصديق اما ان يكون مبدء الحكم بها لمشابهة كالمشبهات او لغير ذلك ، و هذا اما ان يكون تقليدا صرفا كالمأخوذات او يقتضيها امر من النفس ، و هذه إمّا ان تعتقد[٢] مع الالتفات الى نقيضها كالمظنونات اوعدم الالتفات ، و هى اما واجب قبولها او لم يجب قبولها و لكن يوهم ذلك اما لقوة من داخل كالوهميات او لامر خارج كالمشهورات ، و الواجب قبولها يستعمل فى البرهان كانت فى نفسها

١) شرح : اما تداخل هذه الاصناف فكدخول المشهورات والوهميات والمأخوذات تحت المظنونات و كدخول الواجب قبولها تحت المشهورات . و التسليم الذى من الخصم كالتقريرات و الذى من الجمهور كالمشهورات و الذى من العقل كالاوليات .

٢) شرح :الصواب فى سمة التقسيم ان يقال . و ما يقتضيه امر من النفس اما ان يعتقد اعتقادا جازما او غيرجازم ، فالاول هو القضايا الواجب قبولها و الثانى ان لم يكن موجبه الوهم الانسانى اوعموم الاعتراف به فهو مخصص باسم المظنونات ، وان كان موجبه الوهم الانسانى فهو من الوهميات ــ لا كلها لان حكم الوهم فى المحسوسات يكون جازما ــ و ان كان موجبه عموم الاعتراف فهو من المشهورات ، و قد عرفت ان بعضها يدخل فى قسم الجازم ، فافهم ذلك . و انما تساهل فى هذا الموضع لأن عدم تحقيق حصر هذه الموارد لايتاتى منه ضرر فى العلوم الحقيقية وليس الحصر المذكور من الامور المهمة فيها ولهذا تراه مطّرحا فى اكثر الكتب المنطقية .

ضروریة او علی غیرهـا من الجهات . و اخطأ من ظن ان المبـرهن لا یستعمل الا الضروریات فانه یستعمل الواجب قبولها فیستنتج من الممکنتین ممکنا و کذا من غیرها بحسب کل مقدمة ولکن ینبغی ان یجب قبول کل مقدمة علی ما یدعیه، بذاتها او ببیان. و مواد الجدلیات التقریرات و المشهورات و للخطابیة المظنونـات و المقبولات و للشعریة المخیلات و للمغالطات الوهمیات و المشبهات ، و فی الجملة[۱] فوائد معرفة هذه[۲] التحرز عنها والامتحان وتسمی سوفسطائیة، وفوائد غیرها من هذه الاقیسة تقریر الحق عند من لم یقدر علی البرهان کالخطابة لشدید القصور و الجدل للمتوسط ، و فیه ایضا مقابلة فاسد بفاسد لئلا یشرع مع کل مهارش[۳] فی البرهان ، و الشعریات و الخطابیات لترغیب و ترهیب فی امر دینی او غرض دنیوی[٤].

---

۱) خ : المشبهات فی الجملة و . ۲) هذه ای المغالطات . و فی الشرح : لما بین انقسام القیاس بحسب مواده الی خمسة اقسام ذکر بعد ذلک ما یحصل من کل واحد من هذه من الفائدة اوالفوائد و ابتدء بالمغالطی فذکر ان المغالطات نعرف من وجهین احدهما لیقع الاحتراز عنها وثانیهما لیمتحن بها من یکون مقصراً فی العلم فیظهر عجزه فلا یقع الاقتداء به وتسمی علی التقدیرین سوفسطائیة و یسمی الفن الذی یشمل علیهـا من المنطق سوفسطیقا و معناه بالیونانیة حلّ شبه المغالطین علی ما قیل ، و ربما سمیت امتحانیة باعتبار الفائدة الثانیة منهما . ۳) خ : ممارس، م : مهارتین . وفی المنجد : هارشَ بعضَ الکلاب علی بعضها حرّشها ، و فلان فلانا واثبه و خاصمـه . ٤) شرح : اما الخطابیات ففی الامور الدنیویة علی الاکثر . و صاحب الکتـاب اطلق ولم یقل فیها «الاکثر» ولابد منه اذ من الخطابة مایفید فی امر دینی ، و لا یبعد ان یکون بعض هذه منبها للنفس علی تحصیل العلم الیقینی اومعداً لها لقبول ذلک من المبدء المفارق فیکون فائدتها باعتبار ذلک الشخص فائدة البرهان . وللمتقدمین و من حذا حذوهم من المتأخرین فی کل واحد من الجدل والخطابة والشعریات باب قائم بذاته الا ان صاحب الکتاب لم یتعرض لهذه المباحث لکون غرضه من الاقیسة لیس الا ما یفید الیقین وهوالبرهان .

المرصد السادس فی البرهان و احواله و مشارکاته مع الحد و المغالطات و ضوابط

و فيه ستة تلويحات

التلويح الاول فی المطالب

من المطالب المهمة مطلب هل الشيئی موجود و يسمی هل البسيط[1] اوهل هو بحال کذا ، مما مع ماوراء الوجود، و يسمی هل المرکب . و منها مطلب ما الشيئی يطلب به ماهية الشيئی و حقيقته ان عرف وجوده فان المقول عليه انه حقيقة عند الوجود يسمی قبل ذلك مفهوما ولايقال له حقيقة واياه نعنی اذا قلنا الحقيقة تفهم بدون[2] الوجود. و قد يطلب بما مفهوم الاسم ولدی الوجود يصير المفهوم بعينه حداً او رسما . و«ما» الطالبة لمفهوم الاسم تتقدم علی هل البسيط و الطالبة للحقيقة تتأخر عنه . و منها مطلب ایّ و يطلب به تميز الشيئی عن غيره . و منها مطلب لم و يطلب به علة نسبة حدی النتيجة فی نفس الامر اوعلة التصديق وهو الاوسط و يتأخر عن هل بالمرتبة. و هيهنا مطالب اخری مثل کيف و اين و متی و قد تغنی عنها ایّ و لکن الامهات اربع اثنتان تصوريتان و اخريان تصديقيتان .

---

١) کذا بتذکير صفة هل ، هنا و فی السطرالتالی (قوله هل المرکب) ، و لعله بتقدير کلمة « مطالب » ، مع احتمال ان يکون من سهو النساخ . ومن الملحوظ ان هذه المساهلة بعينها توجد فی عبارة کتاب حکمة الاشراق وعبارة منظومة السبزواری کقوله: و هل بسيطا ومرکبا ثبت ، وقوله : و ما هوالشارح والحقيقی . مع انه کثيراً ما يعبر عن هذه الحروف بالتانيث فيقول : ما الشارحة و هل البسيطة ، فتأمل .   ٢) ع : دون ، خ م : بدل .

التلویح الثانی فی برهان انّ و برهان لِم

اعلم ان البرهان هو قیاس مؤلف من مقدمات یقینیة و الاوسط فی البرهان اما ان یکون علة لنسبة حدی النتیجة عینا و ذهنا و یعطی اللمیة فی نفس الامر و فی التصدیق و یسمی برهان لم ، او علة للنسبة فی الذهن فقط ای یعطی اللمیة للتصدیق و انیة الحکم دون لمیة نفس الامر و یسمی برهان انّ سواء کان الاوسط معلول النسبة کما فی قولنا هذا خشب محترق و کل خشب محترق مثلا فقد مسته النار فهذا مسته النار ، و فی برهان لم کان الاوسط مساس النار و الاحتراق هو الاکبر ولم یکن معلولها و لا علتها کما اذا کان الاوسط و الاکبر متلازمین معلولی علة واحدة کقولنا کل انسان ضاحك و کل ضاحك کاتب، و برهان لِم لم یشترط ان یکون الاوسط فیه علة للاکبر بل لوجوده فی الاصغر و ان کان معلوله کقولنا کل انسان حیوان و کل حیوان جسم[1].

التلویح الثالث فی اجزاء العلوم و شرایطها و تناسب موضوعاتها

و اجزاء العلوم موضوعات و مبادیٔ و مسائل . موضوع کل علم ما یبحث فیه عن اعراضه الذاتیة مثل المقدار للهندسة و العدد للحساب . و نعنی بالذاتی ما یلحق الموضوع من ذاته و ماهیته مثل ما یلحق الکم من المساواة و المناسبة و العددَ من الزوجیة و الفردیة و الحیوانَ من الصحة و السقم و فطوسة الانف کما ضرب به المثال[2]، فما

---

١ ـ شرح : و اعلم ان الاستثناء فی الاقیسة الاستثنائیة فی حکم الاوسط فی الاقیسة الاقترانیة فاذا قلنا ان کان کسوف قمری حاصلا فالارض متوسطة بین الشمس و القمر لکن الکسوف القمری حاصل فالارض متوسطة بینهما کان البرهان برهان انّ لان الکسوف معلول التوسط ، وان قلت ان کان التوسط المذکور حاصلا فالقمر منخسف لکنه حاصل فالقمر اذن منخسف فهو برهان لم لان التوسط علة الخسوف . و بهذا ینحصر البرهان فی القسمین و لایخرج الاستثنائی اذا کان برهانا عنهما ، و لیس فی کلام صاحب الکتاب تصریح بذلك و لا الاشعار به . ٢) شرح : انما خصص الاخیر من الامثلة بقوله « کما ضرب به المثال » لانه هو المثال المشهور الذی جرت عادة الاکثرین بان یتمثلوا به فی هذا الموضع و صاحب الکتاب لا یعتقد مطابقته للتمثیل فذکر هذا القول للتنبیه علی انه اورده اتباعا للمشهور لا موافقة علی انه مطابق ، و لولا انه لا یناقش فی الامثلة لبینت الوجه فی عدم مطابقته .

يلحق باعتبار امر اخص كالكتابة اللاحقة بالحيوان بتوسط الانسان فليس بذاتى لان الاخص خارج، و ما يلحق بتوسط الامر الاعم ان كان غير ذاتى بالمعنى الاول كلحوق الحركة بالابيض فهو غير ذاتى، وان كان الوسط ذاتيا بالاول[١] فذاتى.

واما المبادى فهى الحدود للموضوعات واجزائها و اعراضها الذاتية للتصور، و المقدمات التى منها يؤلف البرهان، كانت واجبة القبول او مسلمة على سبيل حسن الظن اوعلى سبيل التشكك ليبيّن[٢]. و المبادى التى هى غير المقدمات الواجبة القبول تسمى اوضاعا، ويخص المسلمات على سبيل حسن الظن بالاصول الموضوعة. ويصدّر العلم بالمبادئ.

و اما المسائل فهى القضايا التى تُطلب نسبة بعض اجزائها الى بعض فى ذلك العلم. و محمولات المقدمات لابد و ان تكون ذاتية ولو بالمعنى الثانى و اوليّةً اى لا يكون لها فى نفسها وسط اعم ولا اخص، و الجسمية لحقت بالانسان بتوسط الحيوان فليست باولية، و ان لم تحفظ الذاتية و الاولية لخرجت المقدمة عن حد العلوم فتمتزج فلا اقتسام، و فى مقدمات لعلم كانت نتائج فيه لا تشترط الاولية. و الضرورى المورد هيهنا[٣] هو بالضرورة ج مادام ج [لا] وان لم يكن ج فانه اعم فيشترط[٤]

١) شرح: مراده بالاول المعنى الاول الذى يقال فى مقابلة العرضى، و هو الذاتى المقوم. ٢) عبارة الشرح: الى ان يبين، و فى الاشارات: الى ان يتبين.

٣) شرح: الضرورى المورد هيهنا اى فى البرهان يراد با الضرورى بحسب الوصف لا الضرورى بحسب الذات فان الذى بحسب الوصف اعم منه كما سبق، فالضرورى هيهنا هو بالضرورة ب مادام ج لا وان لم يكن ج اى لا يشرط مادامت الذات موجودة هى ب فيكون الحكم عليها بب فى حال كونها ج و فى حال لا كونها ج و ان صح انفكاك تلك الذات عن الجيمية فان الضرورة مادام ج اعم من الضرورة مادامت الذات و ان لم يكن ج. و التى فى التلويحات فى جميع النسخ التى وقفت عليها «هو بالضرورة ج مادام ج لا و ان لم يكن ج فانه اعم و يشترط دوام الجيمية»، و هذا سهو فى النسخ لا محالة فان عادته ان يمثل بكل ج ب فيجعل ج موضوعا و الباء محمولا فلو كان غيّر المثال بمثال جعل فيه الجيم محمولا كان قوله «بالضرورة ج مادام ج» هى الضرورة التى

انظر بقية التعليقات فى الصفحة ٧٨

دوام الجيمية فصار المقول على الكل هيهنا اخص منه و هو ايضا شرط فی المقدمات و هو الاولية مع الدوام على الكل ، ولا يظن ان حكمنا على الشمس و السماء جزئی فانك علمت ان نفس تصورهما لا تمنع الشركة .

و مقدمتا البرهان لا يجوز ان تكونا ذاتيتين بالمعنى الاول فيكون الاكبر ذاتيا للاصغر فی النتيجة فلم يتصور جزء المطلوب و صار ذاتی الشيئی مطلوبا الا اذا كنا قد تصور لنا الشيئی بلوازمه دون حقيقته كالنفس التی قد تثبت جوهريتها وهی بعد فی الحقيقة غير متصورة او تصور لنا بذاتياته و يطلب وساطة بعضها البعض فی نفس الشيئ كما عرفنا جوهرية الهواء و لم نعرف لمية ذلك فيطلب سبب كونه جسما ببرهان لم .

فان قيل اعترفتم بان المجهول لابد له من معلوم موصل اليه و ترتيب فالاوليات ليست حاصلة لنا فی بدو الجبلة[1] فنضطر فی علمها الی معلومات فيتسلسل او يدور ، قيل ان ذلك انما قيل فيما لا يكفی فی تصديقه نفس تصوره و لا يعين الحس و لا يكفی التنبيه .

و اعلم ان اليقين[2] هو اعتقاد ان الشيئ كذا و انه لا يتصور ان لا يكون كذا مطابقا للامر فی نفسه ، و لا يجتمع ظن و علم على طرفی نقيض الشيئ و لا على

۱) ع : الخلقة . ۲) شرح ، احترز بالقيد الاول عن الظن و بالقيد الثانی عن الجهل المركب . و لو انه عرف اليقين عند تعريفه للبرهان حيث عرفه بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لكان انسب الا انه لاباس بالتأخير . و فی قوله « لا يتصور ان لا يكون كذا » بحث فان الشيئ المتيقن قد يتصور نقيضه مع الجزم بعدم وقوع ذلك النقيض و عبارة الكتاب يخرج ذلك عن ان يكون متيقنا بسبب اشتراطه فی تعريف اليقين عدم تصور النقيض . والذی ذكره غيره فی تعريفه هو انه اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يمكن الا ان يكون كذا مع مطابقته لما فی نفس الامر ، ويتوجه على هذا ايضا انه قد يحصل الجزم بالشيئ مع اعتقاد امكان نقيضه . والاجود فی تعريفه ان يقال هو اعتقاد ان الشيئ كذا مع اعتقاد انه لا يكون الا كذا مطابقا للامر فی نفسه .

طرفه الواحد كلاهما بالفعل بل قد يظن بالفعل ما يعلم بالقوة نقيضه كمن علم يقينا كبرى كالحاكم ان لا شيئ من الاثيريات بعنصرى علما ثم حكم ان الكواكب نارية لضوئها ظنا وانما هو لغيبة نسبة الاصغر الى الاكبر عن ذهنه وهو داخل فيه بالقوة[١]، او كمن علم المقدمتين كالحاكم ان هذا بغل وكان علم ان كل بغل عاقر و لم يخطر بباله تركيب المقدمتين و رآها منتفخة البطن فحكم بانها حُبلى فظنّ ما علم نقيضه بالقوة فهكذا يجتمع العلم والظن بل الجهل بشيئ واحد . و بهذا يحل قول القائل انك علمت ان كل اثنين زوج ثم الذى فى يدى ان لم تعلم انه زوج بطل حكمك الكلى ، فان حكمك على كل اثنين يتناول آحاد الاثنين بالفعل و خصوصياتها بالقوة فهى معلوماتنا من حيث انها جزئيات الاثنين لا من حيث انها حصاة او حجارة فالخصوصيات محتاجة الى علم آخر .

فان قيل اذا استحصلتم مطلوبكم بمَ تعرفون انه هو؟ ولا يخرج من سبق العلم به او بقاءِ الجهل ، يقال ان المجهول لو كان مجهولا بالكلية اومعلوما بالكلية ماطلب فهو معلوم من وجه و مجهول من وجه و ما جهلناه نعلم جملة تخصصه بما علمناه

---

١) شرح : يريد ان الاصغر اذاكان داخلا تحت الاوسط وكان الاوسط داخلا تحت الاكبر وجب ان الاصغر يكون داخلا تحت الاكبر لامحالة لان الداخل تحت الداخل فى الشيى داخل فى ذلك الشيى. واعلم ان الاصغر لا يدخل فى الاكبر الا اذاكانت الكبرى موجبة ، اما اذاكانت سالبة فلا، فالمثال الذى ذكره لاينطبق عليه التقدير، لكنه يقاس عليه.

(بقية تعليقات الصفحة ٧٦)

بحسب المحمول وليس المراد الا الضرورة بحسب الوصف الذى جعل عنوانا كما فى ساير الكتب التى له و لغيره . و قوله فيشترط دوام الجيمية ، لعله ايضا من غلط الناسخ فان معناه غيرمفهوم لى كما ينبغى ، و باشتراط ضرورة المحمول بدوام وصف الموضوع صار المقول هيهنا اى فى البرهان اخص مماكان فى القياس لانه لم يشترط فيه ذلك .

٤) غ : و يشترط .

فاذا حصل نعلمه بهذا التخصص[١] .

فصل : و اعلم ان اختلاف العلوم لاختلاف الموضوعات اولتغاير جهاتها واذا باين موضوعات علوم بالکلیة سمیت متباینة و اذا کان موضوع علم اعم من موضوع غیره اما بالجنسیة کالهندسنة التی هی فوق المجسمات ، او بـاطلاق و تقیید کالکرات المتحرکة التی هی تحت الکرات ، یقال للاخص انه موضوع تحت الاعم ، و کذلك ان کان موضوعاهما متغایرین ولکن احدهما ینظر فی الآخر من حیث هـو اعـراضه الذاتیة ککون الموسیقی تحت الحساب . و کل اصل موضوع فی علم یبـرهن علیه

---

١) فی خ وفی عبارة الشارح فی الموردین : تخصیص . و فی الشرح : جرت عادتهم ان یتمثلوا علی ذلك بالآبق اذا وجد فانه لم یکن مجهولا من کل وجه لانه معلوم الذات و لا معلوما من کل وجه لانه مجهول المکان فاذا وجد علم انه آبقنا بما کنا علمناه و هو ذاته وصورته . و زعـم بعض الاکابر من الفضلاء ان هذا الجواب ینمشی فی المطلـوبات التصدیقیة خاصة فان المطلوب حینئذ یکون معلوم التصور مجهول التصدیق فاذا حصل لنا ذلك المجهول عرفناه بتصوراته السابقة ، و اما فی المطالب التصوریة فزعم انه لا ینمشی لان التصور المطلوب ان لم یکن مشعورا به امتنع طلبه لانا نعلم ان الذی لا یکون للنفس به شعور یستحیل توجه الطلب نحوه وان کان مشعورا به فهواذن متصور فلا یکون مطلوب التصور . ثم ادعی بان هذا لا یندفع بان یقال انه معلوم من وجه ومجهول من وجه لانا نقول احدالوجهین غیرالآخر لاستحالة ان یکون ان یکون الشیئ الواحد معلوما مجهولا معا فی جهة واحدة فالمطلوب اما ان یکون هوالوجه المعلوم اوالوجه المجهول و کلاهما باطلان لما سبق .

و جواب هذا یظهر مما سبق الا انی ازیده ایضاحا و هو ان المنفصلة القائلـة ان المطلوب اماالوجه المعلوم او الوجه المجهول ان ارید انها منفصلة حقیقیة او مانعة الخلو فهو ممنوع لان هیهنا امر آخر و هوالذات صدق علیها الـوجهان جمیعـا ولیس الطلب متوجها الا نحو تلك الذات ، وکذا ان ارید انها مانعة الجمع اصدقهما علی تلك الذات. و علی تقدیر صدق منعها للخلو لا نسلم ان الوجه المجهول یمتنع طلبه وانما یکون کذا لولم یقیرن به الوجه المعلوم کما تمثلت به من الذات المجهولـة التی علم تخصیصها بصفة فانهما لوکانتا اعنی الذات والصفة معلومتین اوکانتا مجهولتین استحال الطلب و انما صح الطلب لکون احدهما معلوما والآخر مجهولا . و یمکن تقریر جواب هذا التشکیك من وجوه کثیرة وفیما اورده کفایة .

فی غیره و الغـالب فی مـا هو فـوقه و ان کان یتفق فی مـا تحته ، و قـد تبتنی مقدمات العالی علی السافل المحتاج الیه فی بیان مقدماته ولکن تتغایر جهات الافتقار فلا یدور .

و العلوم تترتب ، واحد فوق واحد و تحت واحد ، بترتب المـوضوعات . و انتهاؤها الی الفلسفة الأُولی التی موضوعها الوجود و لا اعمَّ منه .

و لا برهان علی الفاسدات لتغیرها فلا یدوم العقد بها ، و البرهان فی ما یدوم عقده یقینیا، و ایضـا هی بین محسوس حاضر و غایب محتمل الفنا فلا بـرهان علی التقدیرین الا اذا اخذت کلیة ملغاةً خصوصیاتها و حینئذ لیست منها .

و الممکنات لها برهان علی امکانها دون وقوعها . و الممکن الاکثری حجة موقعة للظن علی الـوقوع کنبات اللحیة بعـد البلوغ ، و الاوسط متانـة النجـار و استحصاف البشرة . دون الاقلیة و المتساویة[1] .

التلویح الرابع فی ان الحد لایکتسب بالبرهان و کیفیة[2] الطریق الیه ، و فیه اشارة الی مشارکاتهما

و الحد لا یکتسب بالبـرهان لانه حینئذ یفتقر الی الاوسط و یکـون الحد الاکبر[3] و المحدود الاصغر و لابد و ان تکـون الحدود متساویة اذ لو کان الاوسط اعم کان الحد المجعول اکبرَ اعم فلاحدیة فالاوسط المساوی کیف کان ان حمل الاکبر علیه علی انه محمول فقط فیتعدی هکذا فلا بیان للحدیة و ان کان الاوسط المساوی فصلا او خاصة او رسما او حدا ناقصا مع انه یعود الیه الکلام و حمل الحد علیه علی انه لـه ای للاوسط فلا یلزم ان یکون حدُ احد هذه الاشیاء حدَ النوع و الحد التام للحد الناقص حد نـاقص ، و ان حمل علی هذه علی انه حد لمـا هذه محمولاته فی

١) شرح : قوله دون الاقلیة و المساویة ، یرید انه لیس الممکنات الاقلیة و المتساویة حجة تدل علی الوقوع بخلاف الممکنات الاکثریة . ٢) لاتوجد « کیفیة » فی م .
٣) ع خ : اکبر و المحدود اصغر .

الحقيقة اوشوارحه[١] فقد صودرعلى المطلوب الاول ولاحاجة الى هذه، وان كان الاوسط حداً آخر تاما فلا حدان لشيئ واحد و لا اولوية فى الوساطة .

والقسمة غيرنافعة بان يقال اما ان يكون ج حدا اوب اذ فى الاستثناء والحصر يعود الكلام[٢].

فان قيل الستم تبرهنـون على المعقولات الصرفة مثل النفس و غيرها على انها جوهر وعلى ذاتياتها ؛ و الحد من الذاتيات و قد برهنتم عليها ، فاعلم ان مثل هذه وان كان لنا سبيل الى معرفة بعض ذاتياتها و معرفة امر بهخصوصياتها لا يمكن لنا ان نحكم بان لا ذاتى لها وراء هذا ليتم الحد .

و ليس بطريق اكتساب حد الشيئى عن حد ضده ايضا كما ظُنّ لعدم الاولوية و لعود الكلام اليه .

و الاستقراء ايضا غير منجح بان يقال استقرينا الكثير فكان هذا حده فانه ان اخذ حدالجزئيات على خصوصها فلا تعدية الى الكلى و لكل واحد ما ليس له فلا استقراء مع ان الاشخاص لا حد لها ، و ان اخذ حد نوع الجزئيات فلا حاجة الى الاستقراء .

بل الطريق ان يؤخذ شخص واحد من النوع المطلوب حده و تُعَد صفاته و يُرى انتهاء كل صفة الى العام الذى ليس فوقه عام آخر من الذاتيات و يتنزل منه على الترتيب من غير اخلال واسطة و يرى الداخل فى الحقيقة بقوانين مضت وغيره بحذف المقسمات التى تقوّم وجودماقسمته[٣] والمقولات فى جواب ماهو المرتّبة حتى ينتهى الى مقول لامقول تحته و تُجمع الذاتيات فالعامة تدخل تحت الجنس وتقرن بالفصول.

---

١) خ : شرائطه، ع. شوارطه. وعبارة الشارح مطابقة لما اثبتناه فى المتن. ٢) شرح : و يظهر منهذا ايضا انه لايجوز ان يتبين باستثناء شرطية متصلة ولهذا لم يتعرض لذكره صاحب الكتاب .

٣) شرح : المقسمات التى تقوم وجود ما قسمته هى الفصول على ما عرفت .

فهذا هو طريق الحد و هو التركيب ، و القسمة تنفع فی هذا لئلا تنحذف واسطة و تنحفظ بها التقاسيم الطولية والعرضية[١] فان الجسم ذا النفس تارة ينقسم الى المتغذى و غيره و تارة الى المتحرك بالارادة و غير المتحرك بالارادة فهذه عرضية .

فصل فی مشاركات بين الحد والبرهان : و قد يقع ان يتفق جوابا ما ولم فان اوسط البرهان قد يكون من العلل الذاتية للشيئ، مثاله ما اذا سئل ان القمر لِم ينكسف فيقال لان الارض توسطت بينه و بين الشمس و كل حالة كذا توجب زوال ضوءه فتعين به الكسوف ، و يسئل ان الكسوف ما هو فيقال هو زوال ضوء القمر لتوسط الارض بينه و بين الشمس ، فقد قدم فی الحد ما اخر فی البرهان [٢].

و اعلم ان العلل الاربع، و هی الفاعلية كالنجار للكرسی و المادية كالخشب له و الصورية كهيئته و الغائية و هی التی لاجلها الشيئ كالصلوح للجلوس عليه ، الاربعة اذا حصلت حصل الشيئ، والغائية و الصورية اذا وجد كل منهما دل علی وجود الكرسی لا بهما بل بالكل دون الاخرين[٣]. و قد تجتمع الاربعة فی قول شارح كقولهم ان السيف آلة صناعية متخذة من حديدة متطاولة معروضة محددة الاطراف

---

١) شرح : التقاسيم الطولية هی ان ينقسم الشيئ الی قسمين او اكثر ثم ينقسم كل واحد منهما او احدهما الی قسمين آخرين فصاعدا والتقاسيم العرضية ان ينقسم الشيئ بوجهين من التقسيم فزايدا من غير ان يكون احد الوجهين او الوجوه متوسطا فی التقسيم الآخر كالمثال المذكور فی الكتاب .

٢) شرح : يريد ان زوال ضوء القمر متأخر فی البرهان عن توسط الارض بين القمر والشمس و هو فی الحد متقدم علی الوسط المذكور، و كذلك فی كل ما يتفق جوابا «ما» الذی يطلب به التصور و «لم» الذی يطلب به التصديق و ان كان فی المثال المذكور نظر لا يليق ايراده اذ لا مناقشة فی الامثلة .

٣) شرح : يريد ان هاتين العلتين [ای الصورية والغائية] اذا وجد كل منهما دل علی وجود المعلول ــ لا به فقط بل به و بباقی العلل المذكورة ــ و لا كذلك حال العلتين الاخريين و هما الفاعلية والمادية فان كل واحد منهما قد يكون موجودا و لا يكون المعلول موجوداً .

لجزّ اعضاء الحیوان فی القتال ، فالصناعیة اشارة الی الفاعلیة و الی الثلاثة الاخری ما بقی[١].

والعلةالمساویة[٢] للمعلول تؤخذ فی القـول الشارح له، و اقسامهـا الخاصة لا تؤخذ إلا فی حد نوعه کالعفونة التی هی احد اسباب الحمی لا تؤخذ فی حد مطلق الحمی بل فی حد نوع منهما کحمی الغب . و المساویة یجوز ان تجعل اوسط لوجود المعلول ایضا والتی هی اخص من المعلول کتکاثف الهواء بالبرد و کثرة تراکم الابخرة اللتین هما علتا السحاب و کل واحد اخص من مطلقه فلایجعل الااوسط وجود المتخصص[٣]. و ان اشترکت العلل المتخصصة کورق الخروع والتین و الکرم التی هی اخص من سرعة الانتثار فی امر یساویه و هو انفشاش الرطوبة الماسکة و هو بتوسط امر آخر فی الکل[٤] و هو عرض الاوراق فلیجعل المساوی الاوسط .

التلویح الخامس فی القیاسات المغالطیة

و الغلط فی القیـاس قد یقع بسبب مادته[٥] و قد یقع بسبب صورته و قد یقع

---

١) شرح یرید انّ الحدیدة هی العلة المادیة ، وکونها متطاولة معروضة محددة الاطراف هو العلة الصوریة، وکونها لجزّ اعضاء الحیوان فی القتال هو العلة الغائیة .

٢) شرح · یحترز بذلك عن العلة التی هی اخص کالاربعة للزوجیة .

٣) شرح : یرید ان کل واحد من علتی السحاب هی اخص مـن مطلق السحاب فلا تجعل تلك العلة الاخص اوسط وجود مطلق المعلول وانما تجعل اوسط المعلول المتخصص بتلك العلة .

٤) شرح : یرید انّ ذلك الانفشاش یحصل بتوسط امر آخر حاصل فی کل احد من تلك العلل الخاصة . وقوله و هو عرض الاوراق ، الضمیر عاید الی ذلك الامر الآخر . و قوله فلیجعل المساوی الاوسط ، یرید انه یجب ان یجعل المشرك الذی هو علة مساویة للمعلول اوسط فی البرهان . و اعلم ان اسباغ الکلام فی کل واحد من هذه العلل و وجه انحصارها فی الاربعة المذکورة یأتیك فی الفلسفة الاولی عند تقاسیم الوجود و هو غیر لایق فی هذا الموضع . و فی مباحث البرهان کلام طویل لا یناسب غرض الکتاب استقصائه.

٥) لیعلم ان السبب العام للمغالطة هو عدم التمییز بین الشیئی و مـا یشبهه و هی

انظر بقیة التعلیقات فی الصفحة التالیة

بشركة . و مـا هو بسبب الصورة فأن لا يكـون من شكل ناتج او من ضرب نـاتج بالاغفال عن شرائط سبقت فى السواذج والمختلطات . و الذى يقع بسبب المادة فاما للمصادرة على المطلوب الاول او لأنّ النتيجة مساوية للمقدمة فى المعرفة و الجهالة فانه ليس تبين احديهما بالأخرى باولى من العكس ، او لكذبهـا ، و مع كذبهـا اذا اوردت فى القياس فلابد لها من مناسبة مع الصادق وذلك اما لاشتباه لفظى اومعنوى اما الاول فقد يقع الاشتبـاه فى نفس اللفظ كالالفاظ المشتركة نحو العين و قد يقع ايضا بسبب المشابِهة و المشككة، او لاشتباه بسبب الادوات كمايقع بسبب مصرف الربط، او باعتبار هيئة التركيب كقولك « غلام حسن » بالسكونين ، او بسبب صرف او وقف و ابنداء كفى قوله تعالى و ما يعلم تأويله الا الله و الراسخون فى العلم .

و المعنوى اما ان يكون لغلط فى السور كاخذ الكلى[1] و كل واحد والكل، كل

١) شرح : الفرق بين الكلى و كل واحـد والكل قد مضى فى شرايط المعول على الكل ، و به يعرف الفـرق بين البعض السورى والجزئى الحقيقى فان البعض السورى معناه بعض الافراد التى يصدق عليها الموضوع ولا كذلك الجزء. واحترز بالحقيقى عن المجازى كالحيوان المحمول على الانسان فانه اذا قيل انه جزء منه فذلك على طريق المجاز لمـا عرفت ان الجزء لايكون محمولا من حيث هو جزء . و هذه الاغلاط المتعلقة بالسور هى من باب الغلط بسبب فى جوهر اللفظ .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

محصورة فى ثلثة عشر قسما و قد احصاها صاحب الكتاب لكنه لم يذكرها على اسلوب حاصر ، كما يقول الشارح ، بل قسمهـا الى ثلثة اقسام وذكر فى كل قسمة منها عدة مغالطات على سبيل الاستقراء . و التقسيم الحاصر هو التقسيم الذى يدور بين اللفظ و المعنى بـان يقال الغلط (اوالمغالطة) امـا ان يتعلق باللفظ او بالمعنى والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده او باعتبار تركيبه الخ و قد اورد الشارح هذا التقسيم فى كتابه بالتفصيل و هو موجود فى كتب المنطق الهامة كاساس الاقتباس ومنطق التجريد وشرح منظومة السبزوارى، فليرجع اليها من يريد التفصيل ، و يوجد فى الاشارات بصورة ناقصة . انظر الملحقات

و هناك مغالطات من نـوع آخر لم يذكرها صاحب التلويحـات و هى التى يقال لها « المغالطات الخـارجة عن القياس » لان سبب الغلط فيها اشياء خـارجة عن القياس كتخجيل الخصم و ترذيل قوله و الاستهزاء به و قطع كلامه و مـا يجرى مجرى ذلك . و قد جرت عادتهم بعدم ذكر هذه المغالطات فى الكتب المختصرة ، والتعويل فى امرها على المطوّلات كالشفاء و الاساس .

مكان الآخر، واخذ البعض السورى مكان الجزئى الحقيقى. او بسبب فى الجهة كأخذ سوالب الجهات مكان السوالب الموصوفة بها[١] و نحوها . اولسبب فى نفس المقدمة و هو اما بتركيب المفصل كقولنا زيد طبيب و زيد حسن فيركّب و يقال زيد طبيب حسن او تفصيل المركب كقولنا الخمسة زوج و فرد يفصل فيقال الخمسة زوج وهى فرد وهذا يناسب الغلط اللفظى ايضا . اولايهام العكس كقولنا كل ثلج ابيض فيؤخذ كل ابيض ثلج او بـان لا ينقل الموضوع بكليته فى العكس. اولاخذ حكم الخاص للعام للتعدية كمن رأى الحركة انها لا يتصور بقائها زمانين فاخذ انها كذا للعرضية ليتعدى الى البياض فأخذ العام مكان الخاص حاكما بان كل عرض لا يبقى و هذا يقع كثيرا، واستعمال الجدليات كلهافيما يُدّعى انه قطعى مغالطة. او لاخذ لازم الشيئ مكانه كمن عهد الانسان متوهما و مكلفا فظن ان كل متوهم مكلف . او لأخذ ما بالعرض مكان ما بالذات كمن قال ان[٢] القاعد فى السفينة الجاربة متحرك و كل متحرك لاتبقى اجزائه كل منها على مكان واحد لينتج الباطل . او لأخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل و بالعكس[٣]. او اخذ الذهنى مكان العينى وبالعكس. اواخذ مثال الشيئ على حكمه .

---

١) شرح : كاستعمال « ليس بـالضرورة » فى موضع « بالضرورة ليس » وكذا غيرهما من الجهات . وقد عرفت الفرق بين تقديم السلب على الجهة و تأخيره عنها . و اما قوله و نحوها فيحتمل ان يريد به الاطلاق و هو ليس بجهة و هو يذكر مع الجهات مثل « ليس بالاطلاق » فى موضع « بالاطلاق ليس» ، ويحتمل ان يريد كل ما يختلف المعنى فيه بتقدم حرف السلب او تأخره مثل سلب اللزوم ولزوم السلب ، او ما هو اعم من ذلك و هو ما يختلف المعنى فيه بسبب التقديم و التأخير سواء كان ذلك فى السلب او غيره وقد مضى مثاله .

٢) فى الاصول . انا . وفى الشرح : هذا وان سماه اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فهو من باب سوء التأليف .

٣) شرح : اما اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل وعكسه فقدسبق مثاله فى ضابط الحمل، و اما اخذ الذهنى مكان العينى فهو كمن حكم على الجنس المنطقى بما يحكم به على الجنس

انظر بقية التعليقات فى الصفحة التالية

او اخذ حكم العلة لجزئها او جزئه لجزئها . او المذهول عن شرائط الحمل . اولترك الاعتبارات كمن سمع ان الكليات موجودة فى الاذهان و معدومة عن الأعيان فليست موجودة فى الاعيان و لا معدومة عن الاذهان فحكم مطلقا انها لا موجودة و لا معدومة فغلط و غلّط ، فرعاية الجهات و الحيثيات امر مهم .

و الغلط المناسب للصورة و المادة قد يقع بسبب اختلاف الحد الاوسط فى المقدمة كقول القائل الانسان حيوان والحيوان جنس وانما اخذ فى الكبرى الطبيعة الحيوانية التى لا تكون فى الاعيان ، وتناسب المادة لانه اشتباه لفظى من الالف و اللام او نحوه فى غيره[1] . وقد يقع بسبب لفظ بشك انه من الموضوع اومن المحمول[2]،

---

١) شرح : قوله فى غيره ، اى فى غير هذا المثال . ٢) شرح : هذا من سوء اعتبار الحمل و هو مثل قولنا « الانسان وحده ضحاك وكل ضحاك حيوان » مع انه لا يصدق « الانسان وحده حيوان » ، و لو جعل وحده جزءا من المحمول فقيل « الانسان هو وحده ضحاك وكل ما هو وحده ضحاك فهو حيوان » لجائت النتيجة « الانسان حيوان » ، وهى صادقة . وقد يمكن ان يجاب عن هذا المثال بوجه آخر وهوان الصغرى عبارة عن قضيتين احدهما موجبة وهى « الانسان ضحاك » ، و الاخرى سالبة و هى « لا شيئ مما ليس بانسان ضحاك » ، و لفظة « وحده » هى الدالة على هذه السالبة ، فباعتبار الموجبة انتج « الانسان حيوان » وباعتبار السالبة هو عقيم . وعلى هذاالجواب يكون المغالطة فى هذا المثال من باب جمع المسائل فى مسئلة .

بقية تعليقات الصفحة السابقة:

الطبيعى ، و اما عكسه فكمن حكم على الطبيعى بما يحكم به على المنطقى ، و اما اخذ مثال الشيئ على حكمه فكمن يحكم على الصورةالذهنية المأخوذة من النار بانها فى الذهن محرقة لكون النار الخارجية كذلك ، و اما اخذ حكم العلة لجزئها فكما حكم بعضهم ان السمع و البصر معللان بالحيوة و انما يعللان بها مع الآلات المخصوصة . اما قوله او جزئه لجزئها يريد اخذ جزء الحكم معللا بجزء العلة كمثل رفعه الفا من الرجال مسافة ما فظن ان الواحد منهم يرفعه من تلك المسافة بنسبة الواحدالى الالف وليس ذلك بلازم بل قد لا يمكنه للواحد ان يحركه اصلا .

اولعدم نقل الاوسط بکلیته[١] او بسبب اختلاف الاصغر و الاکبر فی المقدمتین و النتیجة[٢].

و من اهمال الاعتبارات ما یقال علی قولنا ان صغری الاول اذا کانت ممکنة و الکبری ضروریة فالنتیجة ضروریة انه ینتقض بقولنا کل انسان یمکن ان یکون متحرکا و کل متحرک بالضرورة یتقوم بالحرکة فلیس لنا ان نقول کل انسان بالضرورة یتقوم بالحرکة واجیب عنه بان الکبری وجودیة ای مادام متحرکا مع الاعتراف بان نتیجة الممکنة الصغری و الوجودیة الکبری ممکنة فلوکان لهذا کان یتأتی ان یقال کل انسان یمکن ان یتقوم بالحرکة و لیس کذا ، و انما الغلط لان الکبری لیست مقولة علی الکل اذ لا یصح ان یقال کل واحد مما یوصف بانه متحرک بالضرورة یتقوم بالحرکة حتی یتعدی الی الانسان و الفرس و غیرهما بل التقوم بالحرکة للمتحرک من حیث هو متحرک فلا تعدی الی الحقائق التی وراء المتحرکیة .

و وضع ما لیس بعلة علةً غلط یختص بالخلف[٣] وهو ان یُدّعی ان المحال کان لنقیض المطلوب و یکون لغیره .

ضابط : فاذا اورد علیك قیاس فانظر فی جمیع اجزائه و اسواره و جهاته و نفس مقدماته و حدودها[٤] ثم فی ترکیبه انه من ای شکل و اعتبر شرائطها عساك لاتغلط[٥] ان شاء الله .

١) شرح : کقولنا : الانسان له شَعر و کل شعر ینبت فالانسان ینبت ، وهذا من باب سوء التألیف . ٢) سرح : کقولنا : الفلك المحدّد للجهات لیس ورائه جهة فهولا ینخرق ، فینتج منه : الفلك لاینخرق ، فموضوع الصغری و هوالفلك المحدد لم یکن هو بعینه موضوع النتیجة و هوالفلك مطلقا . و هذا من باب اخذ ما لیس بعلة علة. ٣) شرح : قد علمت ان وضع ما لیس بعلة علة فی الاصطلاح الذکور فی حصر المغالطات | انظر الملحقات-م | لا یختص بالخلف ، وصاحب الکتاب اصطلح علی تخصیصه به .

٤) شرح : فیه نظر لان المقدمات والحدود هی اجزاء القیاس فلاحاجة بعد قوله «فانظر فی جمیع اجزائها» الی ان یعطف علیه النظر فی « نفس مقدماته و حدودها » ، فاحد

انظر بقیة التعلیقات فی الصفحة التالیة

التلويح السادس في ضوابط متفرقة بعضها عرشية[١] فقد ينتفع بها فيما بعد و بعضها لوحي قد قدمناه من موضعه[٢] لحاجتنا اليه

ضابط في العام : انه يلزم من صدق الاخص صدق الاعم و لا عكس ، و لا يلزم من كذب الاعم كذب الاخص و لاعكس ، و الاعم صدقا اخص كذبا ، والاخص صدقا اعم كذبا . و المتلازمان ايجابا متلازمان سلبا . و نقيض الاخص اعم من نقيض الاعم ففي الشرطية المتصلة اذا كان التالي اعم فلنا ان نجعل سالبه مقدما و سالب المقدم تاليه و المتصلة موجبة صادقة ، وكذا في الحمل .

و العام قد يقال بازاء ما يجب فيه الشركة و الاستغراق[٣] و هو في المحصورة الكلية و قد يقال بازاء الكلي . و الخاص يطلق على مفهومي الجزئي[٤] بالاشتراك ايضا ، و يقال ان الحيوان اعم من الانسان يراد به العموم الثاني فاذا كان عام[٥] ذاتيا

---

١) كذا بالتأنيث في جميع النسخ ، ولا شك في جوازه (مع ان الاصل هوالتذكير كما في قوله : و بعضها لوحي) فانه من باب « قطعت بعض اصابعه » و الشرط في هذا الباب صلاحية المضاف للاستغناء عنه ، كما نص عليه ابن هشام في المغني ، و هذا الشرط موجود هنا كما لا يخفى . قوله فقد ينتفع ، لفظة « فقد » لا توجد الا في نسخة م . قال الشارح : هاتان اللفظتان اعني العرشي و اللوحي قد استعملهما في عدة مواضع من هذا الكتاب و لم يبيّن مراده منهما ، و لعل مراده بالعرشي البحث الذي حصله بنظره و باللوحي مااخذه من الكتب، والله اعلم بالحقايق . ٢) في الاصول: موضوعه،موصوفه . ٣) شرح : الشركة هي باعتبار كلية موضوعها و اما الاستغراق فلان الحكم فيها على كل فرد من افراده . ٤) شرح : قوله مفهومي الجزئي ، يريد بهما الجزئي الحقيقي والاضافي . ٥) شرح : يريد ههنا بالعام الكلي و بالخاص الجزئي الاضافي .

بقية تعليقات الصفحة السابقة :

القولين زيادة لا حاجة اليها . ٥) شرح : قوله عساك لاتغلط،لان القياس كماستعرف ليس بعلة موجبة لحصول النتيجة ، انما هو معدّ لحصولها من المبدء الفياض ، و قديجوز في بعض النفوس ان لا تستعد بذلك القياس لتحصيل شيئ و ان كان ذلك القياس بعينه معدّا لغير تلك النفس . و ربما اختلف ذلك في نفس واحدة بحسب حالتين ، و كل ميسر لما خلق له .

لخاص فما يجب على العام لطبيعته[١] و يمتنع عليه يجب و يمتنع على الخاص وما يمكن على الخاص يمكن على العام ، ولا يتعدى ما قلنا في كل واحد الى الآخر فان للخواص طبايع يجب و يمتنع باعتبارها ما لا كذلك في الطبيعة العامة ، و العام الاول ايضا ما يجب على عمومه وجب على الجزئيات الحاضرة والشخصيات تحته و كذلك ما امكن و[٢] امتنع، و لاعكس . والقاعدة الكلية لوجوب امر لشيئ تبطل بعدمه في جزئي منه واحد ، و القاعدة الكلية لامتناع شيئ على شيئ تبطل بوجوده في جزئي واحد له ، و قاعدة الامكان الكلية لا يبطلها وجود و لا عدم ، و القاعدة الكلية لامكان شيئ على شيئ نوعي تثبت بوجوده في جزئي و عدمه في آخر و لا كذلك في الوجوب و الامتناع الاان يبين انه لنفس الطبيعة في ذلك الجزئي . و العام الاول يلزم من صدقه صدق الخاص و يلزم من كذب الخاص كـذب العام فقط بخلاف الطبيعة العامة فانها بعكس هذا . و يُعلم[٣] ان العموم والخصوص خارجان عن حقيقة الشيئ لتعقلها دونهما و لجواز اقتران كل واحد بطبيعة واحدة . و الكلى غير الكل فان الكلى ذهنى فقط و يُعقل دون جزئياته و يتقوم دونها و يحضر مع غيبتها و يوجد مع عدم كثير منها و تدخل الجزئيات تحته ولا تدخل فيه[٤] و يوجد شبهه[٥] في الجزئيات، والكل مع الاجزاء

---

١) شرح : احترز بطبيعته عما يجب و يمتنع و يمكن لعموم الشيئ او لخصوصه كالحيوان والانسان فان ما يجب او يمتنع على الحيوان من حيث هو حيوان لا من حيث انه عام فانه يجب او يمتنع على الانسان ، و ما يمكن على الانسان من حيث هو انسان لا من حيث هو اخص من الحيوان فانه يمكن على الحيوان . و بالجملة يلحظ في ذلك العام و الخاص الطبيعيان لا المنطقيان على ما عرفت فان الحيوان من حيث انه عام يصدق عليه بالوجوب انه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق و لا كذلك الانسان الذى هو اخص منه لا من حيث طبيعته الانسانية و لا من حيث خصوصه ، و على هذا يقاس الحال فيما يمتنع و يمكن . ٢) ع : او . ٣) كذا ، و يحتمل : و ليعلم . ٤) م : فيها . و في الشرح : جزئيات الكلى داخلة تحته و ليست بداخلة فيه و الكل تدخل اجزائه فيه ولا تدخل تحته . ٥) شرح : في قوله شبهه فائدة وهي ان الكلى من حيث هو كلى لا يدخل في الجزئي لان جزء الموجود يجب ان يكون موجودا والكلى لا وجود له في الاعيان فلا يكون جزءا من الجزئي الموجود فيها ، بل الداخل في الجزئي شبهه .

بخلاف جميع هذا .

ضابط : و الكلي لا يقع في الوجود لانه لوحصل لكان له هوية لا يشاركه فيها غيره فلاكلية فلابد من التخصص .

ضابط : قال المعلم الاول الجهات واجب وممكن وممتنع ومحتمل ، والتبس تفسير المحتمل و كانه اراد به الممكن الترددي فانا اذا لم نحقق[١] ان الشيئ واجب اوممكن او ممتنع فنقول لا نحكم عليه بالوجوب لجواز ان يكون ممتنعا او لامكان ان لا يكون واجبا، وليس هذا الامكان هو على التفاسير السابقة . وكل جهة اذا جعلت جزء المحمول فالربط ضروري .

ضابط : الشيئ اذا كان له جزآن متشابهان لايخالف الجزء الكل بالحقيقة بل بالمقدار كقطعتي ماء فان مجموعهما يشاركهما في الحقيقة ، الا اذا كان الجزآن المتشابهان لكمٍ في نفسه كواحد و واحد حصل منهما حقيقة تخالفهما وهي الاثنينية، و كذلك في الاشكال كدائرة من قوسين مثلا .

ضابط : لا يصير شيئان شيئاً واحدا الا باتصال و امتزاج كما بين مائين اوماء و لبن ، او بتبدُّل احد جزئي شيئي و بقاء الآخر فيصير شيئا آخر كالماء يصير هواءً و الاسود ابيض ، و [على] غيرذلك لا يتحد شيئان فانهما ان بقيا فهما اثنان اولم يبق احدهما او كلاهما فلا اتحاد .

ولايصير شيئي شيئين الا ما يقبل تفصيلا و تفكيكا او هو ذو جزئين و الا ان يبقى هو وحدث غيره فما صار هو اثنين في نفسه ، و ان بطل فلا صيرورة له شيئين .

ضابط : واللااولوية انما تستعمل في شيئي نسبته الى الاشياء بالاقتضاء واحد لذاته من جميع الجهات اىّ ماهية كانت ، واما اذا كانت في عالم الاتفاقات و الاسباب المغيبة فلا يمكن دعوى ذلك كمن[٢] قال ان العطشان الذي عنده مياه تستوي نسبتها

---

١) ع : نحقق .   ٢) ع لمن .

اليه لا يُتصور ان يشرب واحدا قط لعدم الاولوية بالنسبة اليه، و لا يَعلم[١] ان عدم الاولوية و ان صح بالنسبة اليه فهيهنا اسباب اتفاقية فلكية و لكنها غائبة غير ثابتة نُخصص واحداً لهيئة سماوية اقتضت لخصوصيتها[٢] ذلك ،فلا يستعمل هذا فی مثل هذه المواضع و لا فی الانواع المختلفة[٣].

ضابط لوحی : و الفرض صحيح[٤] لما يمكن فی نفسه اوعند خصمك او يمتنع و لكن لا من جهة يبنی الكلام عليها فانه اذا كان كذا لايجوز كمن ادعی ان شريك

---

١) الفعل بصيغة المعلوم، ای : ولايعلم هذاالقائل انالعطشان الخ ان عدمالاولوية الخ . ٢) م : بخصوصيتها . ٣) شرح : معناه ان الحكم باللااولويةانمايكون فیالاشياء المتفقة النوع او المختلفة النوع، والاول علی قسمين : اما ان يختلف بالشدة والضعف او لايختلف ، والذی لايختلف هوكالمياه التی تمثل بها وبيّن انه يترجح احدها علیالآخر بالهيئات السماوية والحركات الفلكية ، و اما المختلفات بالنوع فالترجيحفيها لذلك و لخصوصيات الانواع . و اما ما هو من نوع واحد و يختلف ما تحته بالشدة و الضعف فصاحب الكتاب لميذكره امّا لانه اتبع المشهورفیانالاختلاف بالشدة والضعف اختلاف بالنوع و انكان لا يری ذلك كما ستعرف (يعنی فی قسمالالهی منالكتاب -م) رأيه فيه ، او لانه عوّل علی ان الحكم يظهر مما ذكر . ٤) ع : الصحيح . و فی الشرح : الفرض الغيرالواقع انما يصح ان يجعل طريقا مؤديا الی المطلوب اذا كان علی احد وجهين احدهما ان يكون المفروض امراًممكنا، اما فی نفسه انكان القياس برهانيا، او عند الخصم ان كان القياس جدليا ، و ثانيهما ان يكون المفروض ممتنعا لكن لا من الجهة التی يبنیالكلام فی القياس عليها فانه اذاكان كذا لا يجوز استعماله فیالقياس كمن ادعی ان شريك الباری ممكن و هوالمطلوب ، وصاحب الكتاب اقتصر علیذكر القياس الاول و اضمر الثانی لدلالة القرينة عليه ، و حلّه انا نستفسرهل المراد بغير الممتنع، الذی فی تالیصغری القياسالاول ، انه كذلك فی نفسه او بحسب ذلكالفرض ؟ فانكان الاول منعنا الشرطية ، و ان كان الثانی وجب ان يراعی هذا القيد فی التالی ، وكل غيرممتنع بحسب ذلك الفرض فهو ممكن بحسبه، فتكون النتيجة : لوفرضنا وجوده لكان ممكنا بحسب ذلك الفرض لكنا فرضنا وجوده فهو اذن ممكن بحسب ذلك ، وليس ذلك هوالمطلوب ، بلالمطلوب انه ممكن فی نفس الامر ، هذا هوالحل الحقيقی . وفی الكتاب انما حكم بعدم جواز هذا الفرض لانفرض وجودالشيئی متفرع علیامكانه وذلك الامكان هوالمطلوب هيهنا ، فكان الامر المفروض متفرعا علی المطلوب فلوكان تفرع المطلوب عليه لزم الدور .

الباري ممكن لانا لو فرضنا وجوده لكان غير ممتنع وكل غير ممتنع ممكن فهو ممكن مثل هذا لايجوز، و المحال من جميع الوجوه[١] انماينفرض[٢] فی شرطية يستثنى نقيض تاليها .

ضابط : كفاك فی اثبات ان الشيئ عدمی مثل السكون انك فی تصوره لاتحتاج الا الى استبقاء المحل ونفی شيئی عنه كاستبقاء الجسم ورفع الحركة عنه .

ضابط : لا يتصور شيئان وجود كل واحد منهما بالآخر فيتقدم[٣] كل واحد منهما على نفسه وعلى الآخر ،هذا محال. وقيل انه لايجوزان يكون شيئان كل واحدمنهما مع الآخر ضرورةً فانه ان كان لكل منهما مدخل فی وجود الآخر فيتقدم عليه كما سبق، وان كان لاحدهمامدخل فقط فيتقدم فلامعيّة، و ان عدم الافتقار فيصح كل دون الآخر . وليس هذا على الاطلاق فان الاضافات مثل الابوة و البنوة لايتصور وجود كل واحد منهما الا مع الآخر . والشيئان اذا كان لهما علة خارجة يجوز ان يقيم[٤] كل

١) شرح : الشيئ قديكون محالا من بعض الوجوه دون بعض ، و قد يكون محالا من جميع الوجوه . و هذا الثانی انما ينفرض فی شرطية يستثنی فيها نقيض تاليها ليستنتج من ذلك بطلان المقدم المفروض مع كونه محالا من جميع الاعتبارات . و اما فرض ذلك على غير هذاالوجه فلايصحّ استعماله فی قياس يستنتج منه المطلوب .
٢) خ : يفرض.

٣) شرح : اورد على هذا ان التقدم ان اريد به التقدم بالزمان فممنوع اذ العلة يجب وجودالمعلول مع وجودها كما سنحقق ذلك [فی العلم الا لهی من الكتاب ـ م] و ان اريد به التقدم بالذات فيستفسر عن معنی ذلك التقدم، ونحن لا نفهم منه الا كون الشيئ علة للآخر فيصير المعنی من تقدم كل من الشيئين على الآخر كون كل واحد منهما علةً للآخر و ذلك هوالذی ادّعيتم استحالته ، فيكون الدليل اعادة المدعـوی بعبارة اخرى ، و ان اريد بالتقدم معنی ثالث فيجب اظهاره ليقع الكلام بحسبه ـ و اقسام التقدم ستعرفها فی تقاسيم الوجود من العلم الالهی ـ و الجواب ان التقدم بديهی لايفتقر الى بيان فان كل واحد من العقلاء يتصور تقدم حركة اليد على حركة المفتاح و ان كانتا معا فی الزمان. فان كان المراد بذلك التقدم [ای فی عبارة صاحب الكتاب ـ م] هوالعلية فيكفی فی تقرير ذلك ان يقال لوكان وجود كل منهما بالآخر لافتقر كل واحد منهما الى نفسه و الى الآخر لان المفتقر الى الشيئ مفتقر الى [مايفتقراليه] ذلك الشيئ و بطلان ذلك ظاهر و لا حاجة الى ذكر لفظ التقدم .
٤) خ : ان يكون .

واحدمنهما دون[١] الآخر ضرورة کالبنتین منحنیتین ، و قد یقع مثل ان یقام کل واحد منهما مع الآخرضرورةً ولا یقوم احدهما الامع قیام الآخر . و توقف ابتلال الارض علی المطر والمطر علی الابخرة والابخرة علی ابتلال الارض مثلا لیس بدورمحال[٢] فان ما توقف من ابتلال الارض علی المطر بالعدد غیر ما توقف علیه المطر بالعدد فمثل هذا الدور ممکن . والله اعلم[٣].

٭ ٭ ٭

١) م : مع الآخر . ٢) شرح : انما الممتنع من الدور هو افتقار الشیئی الی ما کان مفتقرا الیه بعینه ، و فی هذه الصورة لیس کذا ، بل هو افتقار الشیئی الی ما کان شخص آخر من نوعه مفتقرا الیه ، و ذلک جایز لا استحالة فیه . ٣) توجد فی نسخة خ بعد لفظة « اعلم » کلمة ختام بهذه العبارة : « تم قسم المنطق بحمدالله العلی الکبیر والصلوة علی خیر خلقه محمدالبشیرالنذیر » ، و یغلب علی الظن انها کلمة لکاتب النسخة ختم بها عمله .

ملحقات واستدراكات

١

توجد فی الکتاب مواضع یری الناظر فیها اخطاء نحویة فی الالفاظ وانحرافا عما یقتضیه القیاس فیها ، و ربما یظن ان هذه اخطاء مطبعیة شذّت عن نظر المصحح، و الأمر لیس کذلك بل هی صور اصلیة موجودة باعیانها فی الاصول اثبتناها فی المتن علی ما وجدناها و لم نحاول ان نمسها بتصحیح قیاسی نظراً الی ما یراه بعض ناقدی آثار السهروردی من انّ هذه الصور قد یمکن ان تکون صادرة من قلم المصنف ولا من عمل الناسخ ، وقد تکلمنا فی هذه المسألة فی مقدمة الکتاب. اما الاخطاء المطبعیة فهی ما احصیناه فی جدول التصویبات فی آخر الکتاب و هی طفیفة جدا کما تراه هناك .

و المواضع المذکورة هی: ص ٢٧ س ٦ کفی (کما فی ؟) ، ص ٢٧ س ١٣: القضیة المصرح بجهتها (المصرحة ؟) ص ٣٢ س ١٨ : ذاته موجودا (موجودة ؟) ، ص ٥٣ س ١٠ : العبرة للسوالب (بالسوالب ؟) .

و لسنا ننکر ان احتمال الخطأ فی النسخ قائم کما ذکرناه فی مقدمة الکتاب .

و هناك کلمات مشکوکة القرائة کقوله فی ص ٢٨ س ١: « لتداهر »، فلسنا ندری اهو من المداهرة او التداهر . اما المداهرة فمعناها لا یلائم المقام الا بتکلف، و اما التداهر فهو و ان کان یناسب المقام الا انی لا اجده فی القوامیس الموجودة عندی . لکنا یجب ان لا ننسی ان السهروردی صاحب صناعة فی اللغات الفلسفیة و له قاموس خاص به ، و قد عرضت لهذه المسألة فی مقدمة الکتاب ، فلیراجع .

٢

فى صفحة ٧١س ١٨ كلمة « متلم » تصحيح قياسى لكلمة « مسلم » بالسين،التى كانت توجد فى الاصول ،كما نبهت عليه فى تعليقات الصفحة نفسها (تعليقة رفم ٦)، ولكنى الآن وقد راجعت كتاب النجاة والبصائر النصيرية اعتقد ان الصحيح(اوالاصح) هو«مسلم» بالسين (من التسليم اومن الاسلام بمعنى التسليم) وفد اخذه السهروردى من المثال الذى يتمثل به المنطقيون فى باب قياس الضمير وهو : هذا الانسان يخاطب العدو فهواذن خائن مسلم للثغر (النجاة والبصائر)، الا انه تمثل به فى باب المظنونات وبدّل صغرى الفياس (فلان يخاطب العدو) بقوله : فلان يطوف بالليل ، والطواف بالليل انما يتمثل به المنطقيون فى مبحث المظنونات (شرح الشمسية للقطب : فلان يطوف بالليل فهو سارق) و قد تمثل به السهروردى ابضا فى باب قياس الضمير (ص ٦٨ من هذا الكتاب) فهو فد استنتج من مقدمة واحدة نتيجتين مختلفتين لموضعين مختلفين . و من الممكن ان يقال ان المثال لامنافشة فيه ، لكنى اعتمد ان تركيب « مسلم للثغر » مع المقدمة « فلان يخاطب العدو » انسب من تركيبه مع « يطوف بالليل » .

٣

فوله فى ص ٦٤ س ١٥ استقرار النتائج . يوجد فى بعض كتب المنطق كاساس الاقتباس و الجوهر النضيد ، المطبوعين بطهران : « استقراء » ، بهمزة فى آخره ، لكن الاصول الموجودة عندنا من كتاب التلويحات متطابقة على «استقرار» بالراء . و لكل من القرائتين وجه و لعل الاستقراء (بالهمز) اوفق بالمقام .

٤

فى الصفحه ٨٣ ، فى التعليقة رقم ٤ ، اشرت الى التقسيم الحاصر للمغالطات

و لم اورده بالتفصيل هناك رعاية لمـا هو المعمول فى التعليقات من الاختصار . الا انى وجدت الشارح يعتمد كثيراً على هذا التقسيم فى بحثه عن انواع المغالطات و يُرجع اليه احيانا (ص ٨٧ تعليقة ٣) فرأيت ان اورد هـذا التقسيم فى الملحقـات ليكون فى متناول يدالقارئ ، و هو هذا نقلا عن شرح التلويحات بنصّه:

الغلط اوالمغالطة اما ان يتعلق باللفظ اوالمعنى ، والمتعلق باللفظ اما باعتبار انفراده اوباعتبار تركيبه، والذى باعتبار الانفراد اما فى جوهراللفظ او فى احواله ، فما فى جوهره هو ما يكون مدلولاته مختلفة و يدخل فى ذلك الاشتراك و المجاز و التشكيك و التشابه و ما يجرى مجرى هذه مما هو مذكور فى ايساغوجى . و ما فى احواله ينقسم الى ما تكون تلك الاحوال ذاتية للّفظ لا تدخل بعد تحصّله و هى الاحوال التصريفية ، او عرضية لـه داخله عليه بعد صيرورته لفظا محصلا كالاعراب والبناء والشكل والاعجام. والذى باعتبار تركيب اللفظ اما لاشتباه فى نفس التركيب، او فى وجوده و عدمه بان يكون التركيب موجودا او معـدوما ــ و يسمى تفصيل المركب ــ او يكون معدوما فيظن موجودا ــ و يسمى تركيب المفصل ــ فهذه ستة اقسام يتعلق بالالفاظ ، منها ثلثة تتعلق بالبساطة و هى جوهراللفظ والتى فى احواله الذاتية و التى فى احواله العرضية ، و ثلثة تتعلق بـالتركيب و هى التى فى نفس التركيب و فى تفصيل المركب و تركيب المفصل . و اما المغالطات المعنوية فامـا فى القضية الواحدة باعتبار انفرادها او فى القضايا باعتبار تركيبها . والذى فى القضية الواحدة اما فى احد جزئيها اوفيهما معا ، و ما فى الجزئين فا ما بان لايورد بل يشبّه بغيره كمفروضاته او عـوارضه و يسمى اخذ مـا بالعرض مكان مـا بالذات و اما بان يورد لكن يؤخذ معها ما ليس منها او يحذف عنها ما هو منها ويسمى سوء اعتبار الحمل ، و ما فى الجزئين كما يجعل كل واحد منهما فى موضع الآخر و يسمى ايهام العكس . و الذى فى القضايـا باعتبار التركيب القياسى او غيره يسمى جمع المسائل

فى مسئلة و ما فى التركيب القياسى اما بالنسبة الى النتيجة او لا بالنسبة اليها ، فان كان بالنسبة الى النتيجة فاما ان تكون النتيجة نفسها مأخوذة فيه على انها احدمقدماته و هذاهو المصادرة على المطلوب ، واما بان لاتكون كذلك لكنه غير مناسب للنتيجة و يسمى اخذ ماليس بعلة علة ، و ان كان لا بالنسبة الى النتيجة فاما ان يكون من جهة المادّة او من جهة الصورة ، فا ما ما هو من جهة المادة فهو الذى ان جعل قياسا لم يكن صادق المقدمات و ان جعل صادق المقدمات لم يكن قياسا . و اما ما هو من جهة الصورة فكما لا يكون على شكل منتج او ضرب منتج، و جميع ذلك يسمى سوء التأليف . فهذه سبعة اقسام تتعلق بالمعانى منها ثلثة باعتبار القضية بانفرادها و هى اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات و سوء اعتبار الحمل و ايهام العكس و منها اربعة باعتبار القضايا المركبة وهى جمع المسائل فى مسئلة والمصادرة على المطلوب و اخذ ما ليس بعلة علة وسوء التأليف . فهذا وجه الحصر فى هذه المغالطات القياسية.

٦

عبارة « المصرح بجهتها » ، المذكورة فى ص ٩٤ ضمن الاستدراكات، صحيحة لا تحتاج الى فرض صورة اخرى لها .

٧

فى ص ٩ البياض الواقع فى اول السطر الاول خطأ مطبعى ، فلتقرء العبارة متصلة بما قبلها .

فهرست منطق التلويحات

عنوان	صفحه
المرصد الاول فی ایساغوجی	۱
التلویح الاول فی غرض المنطق	۱
« **الثانی** فی دلالة اللفظ علی المعنی	۳
« **الثالث** فی اللفظ المفرد والمرکب	۳
« **الرابع** فی اللفظ الکلی و الجزئی	٤
« **الخامس** فی نسبة الاسماء الی مسمیاتها	۵
« **السادس** فی الموضوع و المحمول .	٦
« **السابع** فی الذاتی و العرضی	۷
« **الثامن** فی المقول فی جواب ما هو	۸
« **التاسع** فی الالفاظ الخمسة المفردة	۱۰
« **العاشر** فی احوال لهذه الالفاظ	۱۲
المرصد الثانی فی القول الشارح	۱٤
التلویح الاول فی الحدّ	۱٤
« **الثانی** فی الرسم	٤۵
« **الثالث** فی امثلة فی الخطاء فی الحد	٤۵
المرصد الثالث فی الترکیب الخبری	۱۷
التلویح الاول فی انواع القضایا	٤۷
« **الثانی** فی خصوص القضایا و اهمالها وحصرها	۲۰
« **الثالث** فی لواحق القضایا و بعض تراکیبها و احکامها	۲۲
« **الرابع** فی العدول و التحصیل	۲۵
ضابط فی الحمل	۲٦
المرصد الرابع فی جهات القضایا و تصرفات فیها	۲۷
التلویح الاول فی الجهات	۲۷

عنوان	صفحه
التلويح الثانى فى تلازم ذوات الجهة	۳۰
« **الثالث** فى المقول على الكل و الفرق بين المطلقات و الموجهات	۳۳
« **الرابع** فى التناقض	۳۵
« **الخامس** فى العكس	۴۰
المرصد الخامس فى تركيب الحجج وفيه ثلثة مطالع	۴٦
المطلع الاول فى حقيقة الحجة و مواردها و احوالها	۴٦
التلويح الاول فى نفس الحجة و مباديها و تقسيم صورها	۴٦
« **الثانى** فى المقدمات الموجهة و المختلطات	۵۳
« **الثالث** فى الاقترانات الشرطية	۵٦
« **الرابع** فى الاستثنائيات	۵۸
« **الخامس** فى القياسات المركبة	٦۰
« **السادس** فى قياس الخلف و عكس القياس	٦۱
« **السابع** فى قياس الدور	٦۲
« **الثامن** فى اكتساب المقدمات و تحليل القياسات	٦۳
« **التاسع** فى استقراء النتائج و فى صوادق النتائج عن مقدمات كاذبة	٦۴
« **العاشر** فى القياسات من قضايا متقابلة و المصادرة على المطلوب الاول واستسلاف المقدمات	٦۵
المطلع الثانى فى اصناف ما يحتج به (الاستقراء، التمثيل، قياس الضمير، الفراسة، القسمة)	٦٦
المطلع الثالث فى قضايا هى مواد الاقيسة (الاوليات، المشهورات، الوهميات، المأخوذات، المظنونات، المشبهات)	٦۹
المرصد السادس فى البرهان و احواله و مشاركاته مع الحد و المغالطات وضوابط	۷۴
التلويح الاول فى المطالب	۷
« **الثانى** فى برهان ان ولم	۷٦
« **الثالث** فى اجزاء العلوم وشرايطها و تناسب موضوعاتها	۷۵

عنوان	صفحه
فصل فی اختلاف العلوم لاختلاف موضوعاتها	۷۹
التلویح الرابع فی ان الحد لایکتسب بالبرهان و کیفیة الطریق الیه و فیه اشارة الی مشارکاتها	۸۰
فصل فی مشارکات بین الحد و البرهان	۸۲
التلویح الخامس فی القیاسات المغالطیة	۸۳
ضابط فی کیفیة امتحان القیاس	۸۷
التلویح السادس فی ضوابط متفرقة عرشیة و لوحیة	۸۸
ضابط فی العام	۸۸
« الکلی لا یقع فی الوجود	۹۰
« فی تفسیر « المحتمل » و بیان الممکن الترددی	۹۰
« فی اخلاف الجزء و الکل	۹۰
« فی صیرورة الشیئین شیئا واحدا و صیرورة شیئی شیئین	۹۰
« فی موارد استعمال اللااولویة	۹۰
« فی حکم الفرض فی القیاسات	
« کفاک فی اثبات ان الشیئی عدمی...	۹۲
« فی الدور ، ما ممکن منه و ما یمتنع	۹۲

انتشارات دانشگاه تهران

۱	وراثت (۱)	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲	A Strain Theory of Matter	» » محمود حسابی
۳	آراء فلاسفه دربارهٔ عادت	ترجمهٔ » برزو سپهری
٤	کالبدشناسی هنری	تألیف » نعمت‌الله کیهانی
٥	تاریخ بیهقی جلد دوم	بتصحیح سعید نفیسی
٦	بیماریهای دندان	تألیف دکتر محمود سیاسی
۷	بهداشت و بازرسی خوراکیها	» » سرهنگ شمس
۸	حماسه سرائی در ایران	» » ذبیح‌الله صفا
۹	مزدیسنا و تأثیر آن در ادبیات پارسی	» » محمد معین
۱۰	نقشه برداری جلد دوم	» مهندس حسن شمسی
۱۱	گیاه شناسی	» حسین گل گلاب
۱۲	اساس‌الاقتباس خواجه نصیر طوسی	بتصحیح مدرس رضوی
۱۳	تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد اول	تألیف دکتر حسن ستودهٔ تهرانی
۱٤	روش تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۱٥	تاریخ افضل ـ بدایع‌الازمان فی وقایع کرمان	فراهم‌آوردهٔ دکتر مهدی بیانی
۱٦	حقوق اساسی	تألیف دکتر قاسم زاده
۱۷	فقه و تجارت	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۱۸	راهنمای دانشگاه	—
۱۹	مقررات دانشگاه	—
۲۰	درختان جنگلی ایران	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۲۱	راهنمای دانشگاه بانگلیسی	—
۲۲	راهنمای دانشگاه بفرانسه	—
۲۳	Les Espaces Normaux	تألیف دکتر هشترودی
۲٤	موسیقی دورهٔ ساسانی	» مهدی برکشلی
۲٥	حماسه ملی ایران	ترجمهٔ بزرگ علوی
۲٦	زیست شناسی (۲) بحث در نظریهٔ لامارك	تألیف دکتر عزت‌الله خبیری
۲۷	هندسه تحلیلی	» » علینقی وحدتی
۲۸	اصول گداز و استخراج فلزات جلد اول	تألیف دکتر یگانه حایری
۲۹	اصول گداز و استخراج فلزات » دوم	» » »
۳۰	اصول گداز و استخراج فلزات » سوم	» » »
۳۱	ریاضیات در شیمی	» » هورفر
۳۲	جنگل شناسی جلد اول	» مرحوم مهندس کریم ساعی
۳۳	اصول آموزش و پرورش	نگارش دکتر محمد باقر هوشیار
۳٤	فیزیولژی گیاهی جلد اول	» » اسمعیل زاهدی

۳۵ـ جبر و آنالیز	نگارش دکتر محمدعلی مجتهدی
۳۶ـ گزارش سفر هند	» » غلامحسین صدیقی
۳۷ـ تحقیق انتقادی در عروض فارسی	» » پرویز ناتل خانلری
۳۸ـ تاریخ صنایع ایران ـ ظروف سفالین	» » مهدی بهرامی
۳۹ـ واژه نامه طبری	» » صادق کیا
۴۰ـ تاریخ صنایع اروپا درقرون وسطی	» عیسی بهنام
۴۱ـ تاریخ اسلام	» دکتر فیاض
۴۲ـ جانورشناسی عمومی	» » فاطمی
۴۳ـ Les Connexions Normales	» » هشترودی
۴۴ـ کالبد شناسی توصیفی (۱) ـ استخوان‌شناسی	» دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك نفس ـ دکتر نائینی
۴۵ـ روان‌شناسی کودك	نگارش دکتر مهدی جلالی
۴۶ـ اصول شیمی پزشکی	» » آ. وارتانی
۴۷ـ ترجمه وشرح تبصرهٔ علامه جلداول	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۴۸ـ اکوستیك «صوت» (۱) ارتعاشات ـ سرعت	» دکتر ضیاء الدین اسمعیل بیگی
۴۹ـ انگل شناسی	» » ناصر انصاری
۵۰ـ نظریه توابع متغیر مختلط	» » افضلی‌پور
۵۱ـ هندسه ترسیمی وهندسه رقومی	» احمد بیرشك
۵۲ـ درس‌اللغة والادب (۱)	» دکتر محمدی
۵۳ـ جانور شناسی سیستماتیك	» » آزرم
۵۴ـ پزشکی عملی	» » نجم‌آبادی
۵۵ـ روش تهیه موادآلی	» » صفوی گلپایگانی
۵۶ـ مامائی	» » آهی
۵۷ـ فیزیولژی گیاهی جلددوم	» » زاهدی
۵۸ـ فلسفه آموزش و پرورش	» دکتر فتح‌الله امیرهوشمند
۵۹ـ شیمی تجزیه	» » علی‌اکبر پریمن
۶۰ـ شیمی‌عمومی	» مهندس سعیدی
۶۱ـ امیل	ترجمهٔ مرحوم غلامحسین زیرك‌زاده
۶۲ـ اصول علم‌اقتصاد	تألیف دکتر محمود کیهان
۶۳ـ مقاومت مصالح	» مهندس گوهریان
۶۴ـ کشت‌گیاه حشره‌کش پیرتر	» مهندس میردامادی
۶۵ـ آسیب شناسی	» دکتر آرمین
۶۶ـ مکانیك فیزیك	» « کمال جناب
۶۷ـ کالبدشناسی توصیفی (۲) ـ مفصل شناسی	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك نفس
۶۸ـ درمانشناسی جلد اول	تألیف دکتر عطائی
۶۹ـ درمانشناسی » دوم	» » «
۷۰ـ گیاه شناسی ـ تشریح عمومی نباتات	» مهندس حبیب‌الله ثابتی
۷۱ـ شیمی آنالیتیك	» دکتر گاگیك
۷۲ـ اقتصادجلداول	» » علی‌اصغر پورهمایون

۷۳- دیوان سیدحسن غزنوی	بتصحیح مدرس رضوی
۷۴- راهنمای دانشگاه	—
۷۵- اقتصاد اجتماعی	تألیف دکتر شیدفر
۷۶- تاریخ دیپلوماسی عمومی جلد دوم	» » حسن ستوده تهرانی
۷۷- زیبا شناسی	» علینقی وزیری
۷۸- تئوری سنتیك گازها	» دکتر روشن
۷۹- کارآموزی داروسازی	» » جنیدی
۸۰- قوانین دامپزشکی	» » میمندی نژاد
۸۱- جنگل‌شناسی جلد دوم	» مرحوم مهندس ساعی
۸۲- استقلال آمریکا	» دکتر مجیر شیبانی
۸۳- کنجکاویهای علمی و ادبی	—
۸۴- ادوار فقه	» محمود شهابی
۸۵- دینامیك گازها	» دکتر غفاری
۸۶- آئین دادرسی دراسلام	» محمد سنگلجی
۸۷- ادبیات فرانسه	» دکتر سپهبدی
۸۸- از سربن تا یونسکو- دو ماه در پاریس	» » علی‌اکبر سیاسی
۸۹- حقوق تطبیقی	» » حسن افشار
۹۰- میکروب‌شناسی جلد اول	تألیف دکتر سهراب-دکتر میرداماد
۹۱- میزراه جلد اول	» » حسین گلژی
۹۲- » » دوم	» » » »
۹۳- کالبد شکافی (تشریح عملی دست‌وپا)	» » نعمت‌الله کیهانی
۹۴- ترجمه وشرح تبصره علامه جلد دوم	» زین‌العابدین ذوالمجدین
۹۵- کالبد شناسی توصیفی (۳) - عضله شناسی	» دکتر امیراعلم-دکتر حکیم دکتر کیهانی-دکتر نجم‌آبادی- دکتر نیك نفس
۹۶- » » (۴) - رگ شناسی	» » » »
۹۷- بیماریهای گوش وحلق و بینی جلداول	تألیف دکتر جمشید اعلم
۹۸- هندسهٔ تحلیلی	» » کامکار پارسی
۹۹- جبر و آنالیز	» » » »
۱۰۰- تفوق وبرتری اسپانیا (۱۵۵۹-۱۶۶۰)	» » بیانی
۱۰۱- کالبدشناسی توصیفی - استخوان‌شناسی اسب	» » میر بابائی
۱۰۲- تاریخ عقاید سیاسی	» » محسن عزیزی
۱۰۳- آزمایش وتصفیه آبها	نگارش دکتر محمد جواد جنیدی
۱۰۴- هشت مقاله تاریخی وادبی	» نصرالله فلسفی
۱۰۵- فیه مافیه	» بدیع‌الزمان فروزانفر
۱۰۶- جغرافیای اقتصادی جلد اول	» دکتر محسن عزیزی
۱۰۷- الکتریسیته وموارد استعمال آن	» مهندس عبدالله ریاضی
۱۰۸- مبادلات انرژی درگیاه	» دکتر اسمعیل زاهدی
۱۰۹- تلخیص البیان عن مجازات القران	» سید محمد باقر سبزواری
۱۱۰- دو رساله - وضع الفاظ و قاعده لاضرر	» محمود شهابی
۱۱۱- شیمی آلی جلداول تئوری واصول کلی	» دکتر عابدی
۱۱۲- شیمی آلی «ارگانیك» جلداول	» » شیخ

۱۱۳- حکمت الهی عام و خاص	نگارش مهدی قمشهٔ
۱۱۴- امراض حلق و بینی و حنجره	» دکتر علیم مروستی
۱۱۵- آنالیز ریاضی	» » منوچهر وصال
۱۱۶- هندسه تحلیلی	» » احمد عقیلی
۱۱۷- شکسته بندی جلد دوم	» » امیر کیا
۱۱۸- باغبانی (۱) باغبانی عمومی	» مهندس شیبانی
۱۱۹- اساس التوحید	» مهدی آشتیانی
۱۲۰- فیزیك پزشکی	» دکتر فرهاد
۱۲۱- اکوستیك « صوت » (۲) مشخصات صوت - لوله - تار	» » اسمعیل بیگی
۱۲۲- جراحی فوری اطفال	» » مرعشی
۱۲۳- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (۱)	» علینقی منزوی تهرانی
۱۲۴- چشم پزشکی جلداول	» دکتر ضرابی
۱۲۵- شیمی فیزیك	» » بازرگان
۱۲۶- بیماریهای گیاه	» » خبیری
۱۲۷- بحث در مسائل پرورش اخلاقی	» » سپهری
۱۲۸- اصول عقاید و کرائم اخلاق	» زین العابدین ذوالمجدین
۱۲۹- تاریخ کشاورزی	» دکتر تقی بهرامی
۱۳۰- کالبدشناسی انسانی (۱) سر و گردن	» » حکیم ودکتر گنج بخش
۱۳۱- امراض واگیر دام	» » رستگار
۱۳۲- درس اللغة و الادب (۲)	» » محمدی
۱۳۳- واژه نامه گرگانی	» » صادق کیا
۱۳۴- تك یاخته شناسی	» » عزیز رفیعی
۱۳۵- حقوق اساسی چاپ پنجم (اصلاح شده)	» » قاسم زاده
۱۳۶- عضله و زیبائی پلاستیك	» » کیهانی
۱۳۷- طیف جذبی و اشعه ایکس	» » فاضل زندی
۱۳۸- مصنفات افضل الدین کاشانی	» » مینوی ویحیی مهدوی
۱۳۹- روان شناسی (از لحاظ تربیت)	» » علی اکبر سیاسی
۱۴۰- ترمودینامیك (۱)	» مهندس بازرگان
۱۴۱- بهداشت روستائی	نگارش دکتر زوین
۱۴۲- زمین شناسی	» » یدالله سحابی
۱۴۳- مکانیك عمومی	» » مجتبی ریاضی
۱۴۴- فیزیولوژی جلداول	» » کاتوزیان
۱۴۵- کالبدشناسی وفیزیولوژی	» » نصرالله نیك نفس
۱۴۶- تاریخ تمدن ساسانی جلداول	» سعید نفیسی
۱۴۷- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت اول	» دکتر امیراعلم-دکتر حکیم
سلسله اعصاب محیطی	دکتر کیهانی-دکتر نجم آبادی-دکتر نیك نفس
۱۴۸- کالبدشناسی توصیفی (۵) قسمت دوم	» » » »
سلسله اعصاب مرکزی	
۱۴۹- کالبدشناسی توصیفی (۶) اعضای حواس پنجگانه	» » » »
۱۵۰- هندسه عالی (گروه و هندسه)	تألیف دکتر اسدالله آل بویه
۱۵۱- اندام شناسی گیاهان	» » پارسا

۱۵۲- چشم پزشکی (۲)	نگارش دکتر صرابی
۱۵۳- بهداشت شهری	« « اعتمادیان
۱۵۴- انشاء انگلیسی	« بازرگادی
۱۵۵- شیمی آلی (ارگانیک) (۲)	« دکتر شیخ
۱۵۶- آسیب شناسی (کانگلیوت استلر)	« « آرمین
۱۵۷- تاریخ علوم عقلی در تمدن اسلامی	« « ذبیح‌الله صفا
۱۵۸- تفسیر خواجه عبدالله انصاری	بتصحیح علی اصغر حکمت
۱۵۹- حشره شناسی	تألیف جلال افشار
۱۶۰- نشانه شناسی (علم العلامات) جلد اول	« دکتر محمدحسین میمندی نژاد
۱۶۱- نشانه شناسی بیماریهای اعصاب	« « صادق صبا
۱۶۲- آسیب شناسی عملی	« « حسین رحمتیان
۱۶۳- احتمالات و آمار	« « مهدوی اردبیلی
۱۶۴- الکتریسته صنعتی	« « محمد مظفری زنگنه
۱۶۵- آئین دادرسی کیفری	« « محمدعلی هدایتی
۱۶۶- اقتصاد سال اول (چاپ دوم اصلاح شده)	« « علی اصغر پورهمایون
۱۶۷- فیزیک (تابش)	« « روشن
۱۶۸- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد دوم)	« علینقی منزوی
۱۶۹- « « « « « (جلد سوم-قسمت اول)	« محمدتقی دانشپژوه
۱۷۰- رساله بود و نمود	« محمود شهابی
۱۷۱- زندگانی شاه عباس اول	« نصرالله فلسفی
۱۷۲- تاریخ بیهقی (جلد سوم)	بتصحیح سعید نفیسی
۱۷۳- فهرست نشریات ابوعلی سینا بزبان فرانسه	« « «
۱۷۴- تاریخ مصر (جلد اول)	تألیف احمد بهمنش
۱۷۵- آسیب شناسی آزردگی سیستم رتیکولو آندوتلیال	« دکتر آرمین
۱۷۶- نهضت ادبیات فرانسه در دوره رومانتیک	« مرحوم زیرک‌زاده
۱۷۷- فیزیولژی (طب عمومی)	نگارش دکتر مصباح
۱۷۸- خطوط لبه‌های جذبی (اشعه ایکس)	« « زندی
۱۷۹- تاریخ مصر (جلد دوم)	« احمد بهمنش
۱۸۰- سیر فرهنگ در ایران و مغرب زمین	« دکتر صدیق اعلم
۱۸۱- فهرست کتب اهدائی آقای مشکوة (جلد سوم-قسمت دوم)	« محمدتقی دانش‌پژوه
۱۸۲- اصول فن کتابداری	« دکتر محسن صبا
۱۸۳- رادیو الکتریسیته	« « رحیمی
۱۸۴- پیوره	« « محمود سیاسی
۱۸۵- چهار رساله	« محمد سنگلجی
۱۸۶- آسیب شناسی (جلد دوم)	« دکتر آرمین
۱۸۷- یادداشتهای مرحوم قزوینی	فراهم آورده آقای ایرج افشار
۱۸۸- استخوان شناسی مقایسه‌ای (جلد دوم)	تألیف دکتر میربابائی
۱۸۹- جغرافیای عمومی (جلد اول)	« « مستوفی
۱۹۰- بیماریهای واگیر (جلد اول)	« « غلامعلی بینش‌ور
۱۹۱- بتن فولادی (جلد اول)	« مهندس خلیلی

۱۹۲ـ **حساب جامع وفاضل**	**نگارش دکتر مجتهدی**
۱۹۳ـ **ترجمهٔ مبدء ومعاد**	ترجمه آقای محمود شهابی
۱۹۴ـ **تاریخ ادبیات روسی**	تألیف « سعید نفیسی
۱۹۵ـ **تاریخ تمدن ایران ساسانی**	« « « «
۱۹۶ـ **درمان تراخم با الکتروکوآگولاسیون**	« دکتر پرفسور شمس
۱۹۷ـ **شیمی وفیزیك** (جلداول)	« « توسلی
۱۹۸ـ **فیزیولوژی عمومی**	« « شیبانی
۱۹۹ـ **داروسازی جالینوسی**	« « مقدم
۲۰۰ـ **علم‌العلامات** نشانه‌شناسی (جلد دوم)	« « میمندی نژاد
۲۰۱ـ **استخوان شناسی** (جلد اول)	« « نعمت‌اله کیهانی
۲۰۲ـ **پیوره** (جلد دوم)	« « محمود سیاسی
۲۰۳ـ **علم‌النفس ابن‌سینا** وتطبیق آن با روانشناسی جدید	« « علی‌اکبر سیاسی
۲۰۴ـ **قواعدفقه**	« آقای محمودشهابی
۲۰۵ـ **تاریخ سیاسی ودیپلوماسی ایران**	« دکتر علی‌اکبر بینا
۲۰۶ـ **فهرست مصنفات ابن‌سینا**	« « مهدوی
۲۰۷ـ **مخارج‌الحروف**	تصحیح وترجمهٔ دکتر پرویز ناتل‌خانلری
۲۰۸ـ **عیون الحکمه**	ازابن‌سینا ـ چاپ عکسی
۲۰۹ـ **شیمی بیولوژی**	تألیف دکتر مافی
۲۱۰ـ **میکربشناسی** (جلد دوم)	« آقایان دکتر سهراب ـ دکتر میردامادی
۲۱۱ـ حشرات زیان‌آور ایران	« مهندس عباس‌دواچی
۲۱۲ـ **هواشناسی**	« دکتر محمد منجمی
۲۱۳ـ **حقوق‌مدنی**	« « سیدحسن امامی
۲۱۴ـ **ماخذقصص وتمثیلات مثنوی**	نگارش آقای فروزانفر
۲۱۵ـ **مکانیك استدلالی**	« پرفسور فاطمی
۲۱۶ـ **ترمودینامیك** (جلد دوم)	« مهندس بازرگان
۲۱۷ـ **گروه بندی وانتقال خون**	« دکتریحیی پویا
۲۱۸ـ **فیزیك، ترمودینامیك** (جلداول)	« « روشن
۲۱۹ـ روان **پزشکی** (جلدسوم)	« « میرسپاسی
۲۲۰ـ **بیماریهای درونی** (جلداول)	« « میمندی‌نژاد
۲۲۱ـ **حالات‌عصبانی** یانورز	ترجمه « چهرازی
۲۲۲ـ **کالبدشناسی توصیفی (۷)** (دستگاه گوارش)	تألیف دکتر امیراعلم ـ دکترحکیم دکتر کیهانی ـ دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك‌نفس
۲۲۳ـ **علم‌الاجتماع**	تألیف دکتر مهدوی
۲۲۴ـ **الهیات**	« فاضل تونی
۲۲۵ـ **هیدرولیك‌عمومی**	« مهندس ریاضی
۲۲۶ـ **شیمی عمومی‌معدنی‌فلزات** (جلداول)	تألیف دکتر فضل‌الله شیروانی
۲۲۷ـ **آسیب‌شناسی** آزردگیهای سورنال « غده فوق کلیوی »	« « آرمین
۲۲۸ـ **اصول‌الصرف**	« علی‌اکبرشهابی
۲۲۹ـ **سازمان فرهنگی ایران**	**تألیف دکترعلی کنی**

۲۳۰ـ فیزیك، ترمودینامیك (جلد دوم)	نگارش دکتر روشن
۲۳۱ـ راهنمای دانشگاه	ـ
۲۳۲ـ مجموعهٔ اصطلاحات علمی	ـ
۲۳۳ـ بهداشت غذائی بهداشت نسل	نگارش دکتر فضل‌الله صدیق
۲۳۴ـ جغرافیای کشاورزی ایران	« دکتر تقی بهرامی
۲۳۵ـ ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۱)	« آقای سیدمحمد سبزواری
۲۳۶ـ احتمالات وآمار ریاضی (۲)	« دکتر مهدوی اردبیلی
۲۳۷ـ اصول تشریح چوب	« مهندس رضا حجازی
۲۳۸ـ خون‌شناسی عملی (جلداول)	« دکتر رحمتیان دکتر شمسا
۲۳۹ـ تاریخ ملل قدیم آسیای غربی	« « بهمنش
۲۴۰ـ شیمی تجزیه	« « شیروانی
۲۴۱ـ دانشگاهها و مدارس عالی امریکا	« «ضیاءالدین اسمعیل بیکی
۲۴۲ـ پانزده گفتار	« آقای مجتبی مینوی
۲۴۳ـ بیماریهای خون (جلد دوم)	« دکتر یحیی پویا
۲۴۴ـ اقتصاد کشاورزی	« « احمد هومن
۲۴۵ـ علم‌العلامات (جلدسوم)	« « میمندی نژاد
۲۴۶ـ بتن آرمه (۲)	« آقای مهندس خلیلی
۲۴۷ـ هندسهٔ دیفرانسیل	« دکتر بهفروز
۲۴۸ـ فیزیولژی گل ورده بندی تك لپه‌ایها	« « زاهدی
۲۴۹ـ تاریخ زندیه	« « هادی هدایتی
۲۵۰ـ ترجمه‌النهایه باتصحیح ومقدمه (۲)	« آقای سبزواری
۲۵۱ـ حقوق مدنی (۲)	نگارش دکتر امامی
۲۵۲ـ دفتر دانش وادب (جزء دوم)	ـ
۲۵۳ـ یادداشتهای قزوینی (جلد دوم ب، ت، ث، ج)	« ایرج افشار
۲۵۴ـ تفوق وبرتری اسپانیا	« دکتر خانبابا بیانی
۲۵۵ـ تیره شناسی (جلد اول)	« « احمد پارسا
۲۵۶ـ کالبد شناسی توصیفی (۸) دستگاه ادرار وتناسل ـ پردهٔ صفاق	تألیف دکتر امیر اعلم ـ دکتر حکیم ـ دکتر کیهانی دکتر نجم‌آبادی ـ دکتر نیك نفس
۲۵۷ـ حل مسائل هندسه تحلیلی	نگارش دکتر علینقی وحدتی
۲۵۸ـ کالبد شناسی توصیفی (حیوانات اهلی مفصل‌شناسی مقایسه‌ای)	« « میر بابائی
۲۵۹ـ اصول ساختمان ومحاسبه ماشینهای برق	« مهندس احمد رضوی
۲۶۰ـ بیماریهای خون ولنف (بررسی بالینی وآسیب شناسی)	« دکتر رحمتیان
۲۶۱ـ سرطان‌شناسی (جلد اول)	« « آرمین
۲۶۲ـ شکسته بندی (جلد سوم)	« « امیر کیا
۲۶۳ـ بیماریهای واگیر (جلددوم)	« « بینش‌ور
۲۶۴ـ انگل‌شناسی (بندپائیان)	« « عزیز رفیعی
۲۶۵ـ بیماریهای درونی (جلددوم)	« « میمندی‌نژاد
۲۶۶ـ دامپروری عمومی (جلداول)	« « بهرامی
۲۶۷ـ فیزیولوژی (جلددوم)	« « علی کاتوزیان
۲۶۸ـ شعر فارسی (درعهدشاهرخ)	« « یارشاطر

٢٦٩- فن انگشت نگاری (جلداول و دوم) نگارش ناصرقلی رادسر